المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»
Palestinian Center for Development and Media Freedoms (MADA)

مقياس حرية الصحافة في الضفة الغربية 2024

(المقياس السنوي السادس)

2025

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»
Palestinian Center for Development and Media Freedoms (MADA)

مقياس حرية الصحافة في الضفة الغربية 2024

(المقياس السنوي السادس)

2025

مقياس حرية الصحافة في الضفة الغربية 2024

(المقياس السنوي السادس)

جميع الحقوق محفوظة © 2025
المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى"

أنجز هذا التقرير بدعم من «مكتب الاتحاد الأوروبي في القدس» ضمن من مشروع
«تعزيز الفضاء المدني والمساءلة المجتمعية في فلسطين»

محتويات هذا التقرير من مسؤولية مركز مدى ولا تعبر بالضرورة عن رأي المؤسسة الداعمة

فريق العمل

عارف جفال
رئيس الفريق

مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات
محمد عاصم دراغمة
خبير احصائي

مراجعة واعتماد
فريق الإسناد والمتابعة

فهرس المحتويات

النتيجة الرئيسية:..... 6.

ملخص تنفيذي:..... 10

عينة الدارسة:..... 11

توصيات:..... 13

منهجية البحث:..... 17

منهجية احتساب المؤشر:..... 19

آلية جمع المعلومات:..... 20

آلية احتساب أوزان المؤشرات:..... 21

منهجية تصميم العينة..... 22

نتائج الدراسة:..... 29

1. مقياس حرية الصحافة في فلسطين..... 29

2. نتائج مقياس حرية الصحافة في فلسطين حسب المجالات..... 35

2.1 الضمانات القانونية لحرية الصحافة: -..... 35

2.2 قيود قانونية ومجتمعية على حرية الصحافة..... 38

2.3 استقلالية عمل وسائل الإعلام..... 42

2.4 وسائل الإعلام وتنوع المضامين:..... 45

2.5 الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية..... 47

2.6السياسات التمويلية..... 49

2.7 الشفافية والحصول على المعلومات..... 51

2.8 التنظيم الذاتي للصحفيين/ات وحمايتهم..... 53

3. نتائج مقارنة مؤشرات المجال خلال الأعوام 2018 - 2024..... 56

3.1 الضمانات القانونية لحرية الصحافة..... 56

3.2 قيود قانونية ومجتمعية على حرية الصحافة..... 60

3.3 استقلالية عمل وسائل الإعلام 66
3.4 وسائل الإعلام وتنوع المضامين: 69
3.5 الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية 73
3.6 السياسات التمويلية 76
3.7 الشفافشة والحصول على المعلومات 81
3.8 التنظيم الذاتي للصحفيين/ات وحمايتهم 85
ملاحق: 93
ملحق رقم (1): نسبة تحقيق المؤشر حسب المجال والمنطقة خلال الأعوام 2018 – 2022، و 2023/ 2024 الضفة الغربية. 93
ملحق رقم (2): المؤشرات وعلامات الاحتساب 101
استمارة رقم (1): خاصة بالعاملين/ات في وسائل إعلامية 110
استمارة رقم (2): مدراء لمؤسسات اعلامية/رؤساء تحرير/ مدراء تحرير: مؤسسات إعلامية 116
استمارة رقم (3) : خاصة بمؤسسات حقوقية فلسطينية 120

النتيجة الرئيسية:

وقع مؤشر حرية الصحافة في الضفة الغربية للعام 2024 وفق التقييمات المستخدمة عند فئة: صعب (أحمر) (وهو التصنيف الواقع بين 201 – 400 نقطة)، حيث بلغ مقياس المؤشر في الضفة الغربية لحرية الصحافة في المجالات التي تم قياسها خلال العام 2024 ما مقداره (370) نقطة مرتفعاً بشكل طفيف ما مقداره (9) نقطة عن العام 2023 حيث كان قد بلغ المؤشر (361) نقطة، وبذلك سجل ارتفاع بنسبة 2.5% بين العامين 2023 و 2024 وذلك بسبب ارتفاع في نسبة تحقيق ثلاثة مؤشرات وهي: عدد الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام من 10% (9 حالات) عام 2023 الى 80% (حالتين) عام 2024.[1] ومؤشر عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام من 60% (4 حالات) عام 2023 الى 100% (لا يوجد حالات) عام 2024.[2] ارتفاع طفيف في تحقيق مؤشر عدد حالات الاعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام من 0% (10 حالات) عام 2023 الى 10% (9 حالات) عام 2024.[3]

مؤشر حرية الصحافة حسب المنطقة 2018 – 2022 و2023 – 2024 في الضفة الغربية

1 المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد الاعتداءات الجسدية في الضفة الغربية 2 حالات عام 2024 مقابل 9 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر (وحسب المنهجية يتم طرح 10% لكل شخص بحد اقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%" وبذلك يكون ارتفع المؤشر بنسبة تحقيق من 10% ليصبح 80%)

2 المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد حالات التعذيب في الضفة الغربية 0 حالات عام 2024 مقابل 4 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر بنسبة تحقيق من 60% ليصبح 100%)

3 المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد حالات الاعتقال في الضفة الغربية 9 حالات عام 2024 مقابل 10 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر (وحسب المنهجية يتم طرح 10% لكل شخص بحد اقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%" وبذلك يكون تراجع المؤشر بنسبة تحقيق من 0% ليصبح 10%)

النسبة المئوية لدرجة التحقق في مؤشر حرية الصحافة حسب المنطقة ما بين العامين 2022، و2023 – 2024 في الضفة الغربية

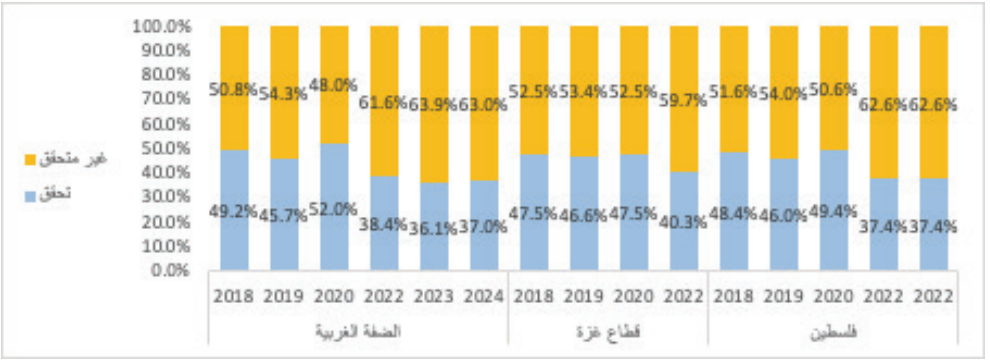

التغير في الفروقات في حرية الصحافة حسب المجال في الضفة الغربية بين العامين 2023 و2024

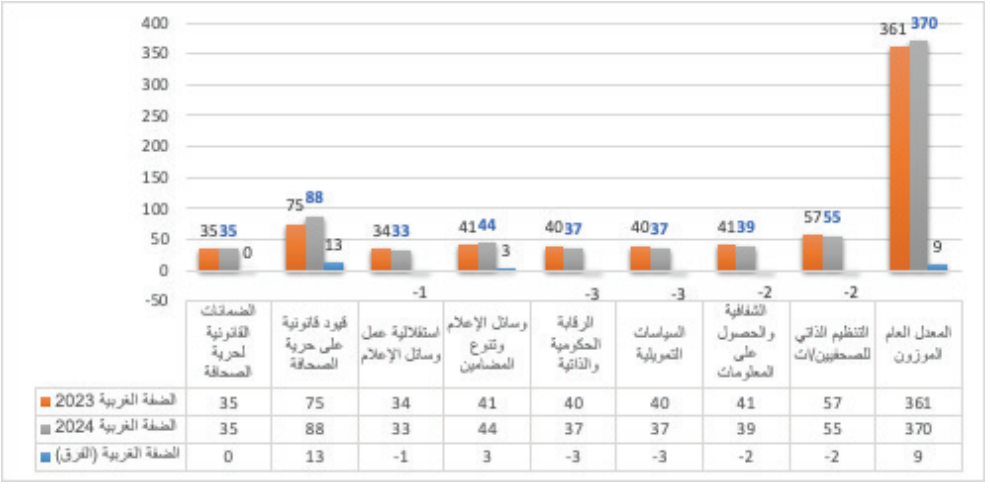

حيث كان قد بلغت قيمته 492 نقطة في عام 2018 ثم انخفضت إلى 457 نقطة في عام 2019 (تراجع نسبته 7.1%). ارتفع لاحقاً إلى 520 نقطة في عام 2020 (زيادة نسبتها 13.8%)، ثم تراجع بشكل حاد إلى 384 نقطة في عام 2022 (انخفاض نسبته 26.2%)، تليها قيمة قدرها 361 نقطة في عام 2023 (تراجع نسبته 6.0%)، مع ارتفاع طفيف إلى 370 نقطة في عام 2024 (زيادة بنسبة 2.5%).

وكانت أعلى قيمة وصل اليها المؤشر خلال السنوات الخمسة الماضية التي تم قياسها (520) نقطة في العام 2020. وبذلك تراجع المؤشر خلال خمس سنوات ما نسبته 28.8% من عدد النقاط التي وصل اليها في ذلك الحين. وكانت تصنف في تقييمات المؤشرات السابقة برتقالية اللون (حساس): (بين 401-600 نقطة) والذي بلغ في عام 2020 (520) نقطة من أصل المجموع الكلي للنقاط.

وبين التقرير 54 مؤشر نسبة التحقق اقل من 50%، و15 مؤشر نسبة التحقق 50% او أكبر، و3 مؤشرات نسبة التحقق 0% في مؤشرات مقياس الحرية في الضفة الغربية للعام 2024.

حال التغير على المؤشرات ما بين الأعوام 2023 و2024

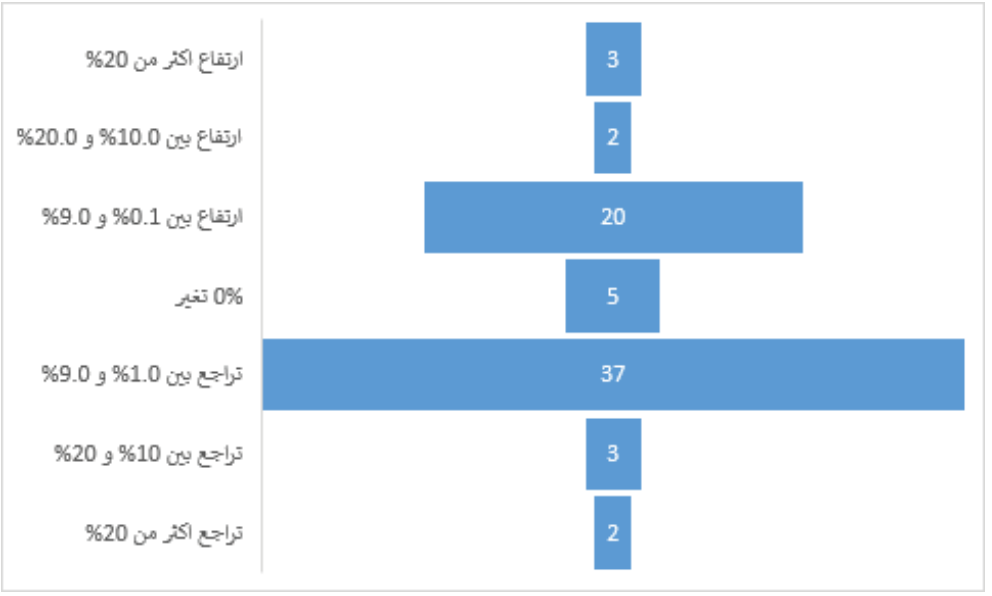

42 مؤشر أي 58.3% من المؤشرات تراجعت النسبة فيها في الضفة الغربية للعام 2024 مقارنة مع العام 2023 موزعة الى (2 مؤشرات التراجع أكثر من 20%، و3 مؤشرات التراجع بين 10.0% - 20.0%، و37 مؤشر التراجع بين 1.0% - 9.0%).

أظهرت النتائج ان 5 مؤشرات بنسبة (6.9%) لم يحدث عليها تغير في النسب بين عام 2023 و2024، وهي (ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة.100.0%، موائمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة 0.0%، تجريم تحريض المسؤولين الحكوميين ضد وسائل الإعلام 0.0%، فرض قيود قانونية على تناول القضايا العرقية و/أو الدينية و/أو الأمن القومي 50.0%، وجود قانون حق الحصول على المعلومات 0.0%).

25 مؤشر أي 34.7% حدث فيها ارتفاع موزعة الى (20 مؤشرات الارتفاع بين 1.0% - 9.0%، و2 مؤشرات الارتفاع بين 10.0% - 20.0%.

و3 مؤشرات الارتفاع أكثر من 20% وهي (تراجع في عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام، تراجع في عدد حالات الاستدعاء والتحقيق بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام، تراجع في عدد الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام).

وتراجع مؤشرين بنسبة أكثر من 20% وهي (تم اتخاذ إجراءات تقييدية من قبل السلطة الرسمية مثل الاغلاق و/أو الحجب بحق وسائل إعلام، فرض غرامات مدنية عالية على صحفيين/ات بعد إدانتهم/ن بارتكاب جريمة الذم، والقدح، والتشهير).

- أظهرت نتائج المقياس للعام 2024 في الضفة الغربية عن وجود نقطة صفر في 3 مؤشرات من أصل 72، وذلك بسبب ثبات المؤشرات خلال الأعوام 2018 – 2024 وهي مواءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة، وعدم وجود نصوص قانونية تجرم قيام المسؤولين الحكوميين بالتحريض ضد وسائل الإعلام، وعدم وجود قانون حق الحصول على المعلومات.
- الحماية القضائية لحرية الصحافة ضعيفة وسلبية، بل وساهم هذا الضعف في أحيان عديدة في تراجع بعض المؤشرات كمؤشر حجب وإغلاق المواقع الإلكترونية.
- ما زال الصحفيون لا يتقدمون بصورة عامة بشكاوى بشأن المخالفات والانتهاكات التي يتعرضون لها، وحتى إن تقدمت قلة منهم بشكاوى فإنه لا يتم التحقيق بها، وإن تم التحقيق بأي منها فإنه لا يتم الإفصاح عن نتائج التحقيق، كما لم يتم تعويض الضحايا من الصحفيين بدل الأضرار التي لحقت بهم، ولا تتخذ إجراءات عقابية بحق من نفذوا هذه الاعتداءات، ما أثر على نتائج المؤشر.
- ما تزال الرقابة الذاتية تحد بشدة من حرية الصحافة في فلسطين، الأمر الذي يشكل خطراً على حرية الصحافة أكثر من الرقابة الحكومية. يليها تعرض صحفيين لضغوط عائلية او اجتماعية على خلفية امتلاكهم لمعلومات معينة. فما تزال المؤشرات ذات العلاقة في تراجع في عدد النقاط المخصصة لها.
- يتسم مجال الشفافية والحصول على المعلومات بسلبية شديدة نتيجة غياب قانون الحق في الحصول على المعلومات، لذلك فإن مجال الشفافية والحصول على المعلومات تراجع خلال العام 2024 ضمن نفس التصنيف الحساس رغم التحسن الطفيف الذي جرى على الإجراءات المتعلقة بالحصول على المعلومات.

ملخص تنفيذي

عمل المركز الفلسطيني للحريات الإعلامية (مدى) على إعداد مؤشرات قياس حرية الصحافة في فلسطين، خلال الأعوام من 2018 الى 2024 واعتمادها لقياس مدى التقدم والتراجع في مستوى حرية التعبير في البلاد، وتقيس هذه المؤشرات حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة. واعتُمدت هذه المؤشرات لقياس مدى التقدم والتراجع في مستوى حرية الصحافة في فلسطين، (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث تم إجراء تحليل شامل لمستوى هذه الحرية في كلا المنطقتيْن الجغرافيتيْن، والمقارنة مع نتائج المؤشر للسنوات السابقة، غير أن خلال السنوات 2023 و 2024 تم قياس المؤشر في الضفة الغربية فقط بسبب حرب الإبادة التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة، واستحالة تنفيذ الدراسة في ظل الأوضاع الراهنة حيث سقط الأف الشهداء والجرحى من بينهم عشرات الصحفيين الذين قتلوا خلال هذه الحرب مما يجعل حرية الصحافة في أسوأ ظروفها ليس في قطاع غزة مقارنة بالأعوام السابقة بل على مستوى العالم وهذا كله حال دون إجراء تحليل شامل لمستوى الحريات الصحفية في قطاع غزة على خلال الأعوام السابقة حيث كان يجري ذلك في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

بني مقياس حرية الصحافة في الضفة الغربية في العام 2024 على أساس قياس مؤشر حرية الصحافة في فلسطين عام 2023 على 8 مجالات و72 مؤشر وهي:

1. الضمانات القانونية لحرية الصحافة
2. قيود قانونية ومجتمعية على حرية الصحافة
3. استقلالية عمل وسائل الإعلام
4. وسائل الإعلام وتنوع المضامين
5. الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية
6. السياسات التمويلية
7. الشفافية والحصول على المعلومات
8. التنظيم الذاتي للصحفيين/ات وحمايتهم

وقدرت فئات التقييم للمؤشر وفقاً لمجموع نقاط كافة المجالات وقيمها كما يلي:

تقدير متدني (أسود): مؤشر القياس ما بين (0 - 200) نقطة

تقدير صعب (أحمر): مؤشر القياس ما بين (201 – 400) نقطة

تقدير حساس (برتقالي): مؤشر القياس ما بين (401 – 600) نقطة

تقدير جيد (أصفر): مؤشر القياس ما بين (601 – 800) نقطة

تقدير مرتفع (أبيض): مؤشر القياس (801 – 1000) نقطة.

عينة الدارسة:

تكوّنت عينة الدراسة حسب القطاعات من (230) مشاركاً، يمثلون العاملين في قطاع الإعلام والمؤسسات ذات العلاقة في الضفة الغربية. موزعة الى 181 صحفياً وصحفيةً، و35 مؤسسة إعلامية، ويضاف إليها عينة المؤسسات الحقوقية[4] وعددها 14 مؤسسة، وقد جرى تحليل خصائص هذه العينة وفقاً لمجموعة من المتغيرات الديموغرافية والمهنية، وذلك على النحو التالي:

من حيث الجنس، أظهرت البيانات أن غالبية المشاركين كانوا من الذكور، بنسبة بلغت 60% (138 ذكراً)، مقابل 40% من الإناث (92 أنثى). أما بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي بحسب المحافظة، فقد تركزت النسبة الأكبر من أفراد العينة في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 24.8%، تلتها محافظة الخليل بنسبة 15.2%، ثم نابلس بنسبة 13%. في المقابل، كانت أقل المحافظات تمثيلاً هي سلفيت بنسبة 3%، وطوباس والأغوار الشمالية بنسبة 4.3%. وذلك وفق التوزيع النسبي لعدد العاملين في قطاع الإعلام والمؤسسات ذات العلاقة.

وفيما يتعلق بمجال العمل، أفاد معظم المشاركين بأنهم يعملون في قطاع الإعلام بنسبة بلغت 78.7%، في حين شكّل المدراء ورؤساء التحرير نسبة 15.2% من العينة، أما العاملون في المؤسسات الحقوقية الفلسطينية فبلغت نسبتهم 6.1%. ويشير هذا التوزيع إلى تركّز العينة بشكل أساسي في الفئات الميدانية العاملة في الإعلام.

من حيث مكان الإقامة، تبين أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يقيمون في المدن بنسبة 62.6%، بينما يسكن 28.3% في بلدات أو قرى، و9.1% في المخيمات، مما يعكس تنوعاً في الخلفيات المكانية للصحفيين والإعلاميين المشمولين في الدراسة.

وفيما يخص الحالة الاجتماعية، أشارت البيانات إلى أن 70% من المشاركين كانوا متزوجين، مقابل 25% من العزاب، في حين بلغت نسبة المطلقين 1.8%، والأرامل 3.2%.

أما من حيث المستوى التعليمي، فقد أظهرت النتائج أن أكثر من نصف العينة (52.6%) يحملون شهادة البكالوريوس، تلاهم الحاصلون على درجة الماجستير بنسبة 29.1%، ثم حملة الدكتوراه بنسبة 8.7%. وكانت نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو الدبلوم المتوسط منخفضة نسبياً، مما يشير إلى ارتفاع المستوى الأكاديمي العام لدى المشاركين.

وفيما يتعلق بقطاع العمل، فقد توزعت العينة مهنياً بين العاملين في مؤسسات إعلامية رسمية بنسبة 15.7%، ومؤسسات إعلامية غير رسمية بنسبة 50.4%، بالإضافة إلى صحفيين مستقلين بنسبة 24.3%. كما أشار بعض المشاركين إلى أنهم يعملون في مؤسسات إعلامية عربية بنسبة 5.2%، وأجنبية بنسبة 4.3%، وهو ما يعكس تنوعاً في طبيعة المؤسسات التي ينتمي إليها أفراد العينة.

أما فيما يخص الفئة العمرية، فقد شكّلت الفئة التي تتراوح أعمارها بين 31 و40 سنة النسبة الأكبر بواقع 37.4%، تلتها الفئة العمرية من 41 إلى 50 سنة بنسبة 22.6%، ثم من تزيد أعمارهم عن 51 سنة بنسبة 16.5%. بينما كانت الفئات العمرية الأصغر تمثيلاً أقل، مما يدل على الطابع المهني والخبرة المتوسطة إلى العالية لدى أفراد العينة.

---

4 مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، مركز الميزان لحقوق الانسان، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز شمس، نادي الصحفي الفلسطيني، شبكة المنظمات الأهلية، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان، مركز حماية لحقوق الانسان، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ديوان المظالم، مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية «حريات»، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، زمام للإبداع والتنمية، تعاون لحل الصراع، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى.

وفيما يتعلق بوسيلة الإعلام الرئيسية، أظهرت النتائج أن الوسيلة الأكثر استخداماً كانت الإعلام المرئي بنسبة 38.3%، يليه الإعلام الإلكتروني بنسبة 24.3%، ثم الإعلام المسموع بنسبة 20%، وأخيراً الإعلام المكتوب بنسبة 17.4%، مما يعكس تنوع في طبيعة وسيلة الإعلام الرئيسية في السياق الفلسطيني.

أما بخصوص سنوات الخبرة، فقد تبين أن ما نسبته 41.3% من المشاركين لديهم خبرة تتجاوز 16 سنة، في حين توزعت باقي العينة على فئات الخبرة من 11 إلى 15 سنة بنسبة 22.6%، ومن 6 إلى 10 سنوات بنسبة 23.9%، بينما بلغت نسبة من يمتلكون خبرة من 1 إلى 5 سنوات 12.2%. ويشير هذا إلى ان طبيعة العينة يغلب عليها طابع الخبرة والمهنية.

وأخيراً، من حيث التقسيم الجغرافي الواسع، توزعت العينة على ثلاث مناطق رئيسية في الضفة الغربية، وهي: منطقة الوسط بنسبة 39.1%، ومنطقة الشمال بنسبة 32.6%، ومنطقة الجنوب بنسبة 28.3%، بما يشير إلى تمثيل متوازن حسب الامتداد الجغرافي في العينة المدروسة.

توصيات:

إن هناك عدد من التوصيات التي من الضروري الإشارة إليها وهي تنقسم حسب الجهة المختصة بها نظراً للظروف الموجودة والمحددات والمؤثرات القائمة والتي تتشابك مع بعضها البعض وتؤثر على الواقع الصحفي والإعلامي في فلسطين.

أولا التوصيات الموجهة إلى الحكومة الفلسطينية:

1. وقف الاعتداءات على الصحفيين: يجب على الحكومة وأجهزتها الأمنية التوقف عن سياسة اعتقال الصحفيين أو الاعتداء عليهم أو على معداتهم، مع اتخاذ إجراءات رادعة ضد كل من يعتدي على الصحفيين.
2. إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات: ضرورة إقرار قانون يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات، مع توفير الآليات اللازمة لتنفيذه بشكل فعال.
3. إلغاء التشريعات المقيدة لحرية الصحافة: إلغاء أي تشريعات قائمة تتيح إغلاق المواقع الإلكترونية دون حكم قضائي، وتبني تشريعات تضمن حرية الصحافة بما يتماشى مع أحكام القانون الأساسي الفلسطيني.
4. مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية: العمل على توافق التشريعات المحلية مع المعايير الدولية لحرية التعبير، كما ورد في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين.
5. إشراك الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني: ضرورة إشراك الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني في أي نقاش رسمي يتعلق بتعديل القوانين الخاصة بحرية الصحافة أو إصدار تشريعات جديدة ذات صلة.
6. تسريع الإجراءات القضائية: ضرورة تسريع محاكمات القضايا المتعلقة بحرية الصحافة، وضمان وجود قضاة متخصصين للنظر في القضايا التي تشمل ملاحقة الصحفيين بسبب ممارستهم المهنية، مع ضمان احترام حرية الصحافة.
7. تشكيل مجلس إعلام مستقل: تأسيس مجلس أعلى للإعلام مستقل عن الحكومة، يضمن احترام حرية الصحافة وتنظيم وسائل الإعلام.
8. مراجعة السياسات المالية الحكومية تجاه الإعلام: إعادة النظر في السياسات المالية المقررة على وسائل الإعلام، بما في ذلك الرسوم والضرائب المفروضة عليها، وتقديم مساعدات مالية عاجلة للمؤسسات الإعلامية المهددة بالإغلاق بسبب الأزمات المالية.
9. إنشاء مركز حكومي متخصص: إنشاء مركز حكومي مختص بتلقي ومتابعة الشكاوى المتعلقة بالاعتداءات على الصحفيين، مع التحقيق الجاد فيها وإحالة المعتدين إلى القضاء.
10. حماية حقوق الصحفيين بعد إغلاق المؤسسات الإعلامية: ضمان حقوق الصحفيين العاملين في المؤسسات الإعلامية التي قد تتعرض للإغلاق، مع مراجعة قانون الشركات لضمان وجود ضامن لحقوق العاملين في حال إغلاق هذه المؤسسات.
11. تحقيق النيابة العامة في الشكاوى: يجب على النيابة العامة إجراء تحقيقات جدية في جميع الشكاوى المقدمة، وإحالة الملفات إلى الجهات القضائية المختصة بعد استكمال التحقيق لمحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم.

12. إجراء الانتخابات العامة: ضرورة المضي قدماً في إجراء الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية، حيث إن الفصل بين السلطات وتنظيم الانتخابات يساهمان في خلق بيئة ملائمة لاحترام حرية التعبير.

ثانيا: التوصيات الموجهة إلى نقابة الصحفيين:

1. إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة لنقابة الصحفيين: ضرورة إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة داخل النقابة، وتفعيل دورها في حماية حقوق الصحفيين باعتبارها الجسم التنظيمي الرسمي الممثل لهم.
2. دفاع النقابة عن حقوق الصحفيين: يجب على نقابة الصحفيين القيام بدورها المنوط بها في الدفاع عن حقوق الصحفيين وتمثيلهم أمام الجهات المختصة، خاصة في حال تعرضهم لأي تعسف أو اعتقال من قبل الجهات الأمنية أو القانونية.
3. تشجيع الدبلوماسية الرقمية الشعبية: تشجيع الصحفيين والنشطاء والمؤثرين في الفضاء الاجتماعي على استخدام الدبلوماسية الرقمية الشعبية لفضح جرائم الاحتلال، في ظل المضايقات والجرائم التي يتعرض لها الصحفيون في فلسطين.
4. توفير برامج تدريب وتطوير مهني: العمل على تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للصحفيين لتعزيز مهاراتهم المهنية في مجال الصحافة والاستفادة من تقنيات الإعلام الحديث، بما يساهم في تطوير أدائهم المهني وتحديث معارفهم.
5. تفعيل آليات تقديم الشكاوى والتظلمات: إنشاء آلية فعالة داخل النقابة تمكن الصحفيين من تقديم الشكاوى والتظلمات في حالة تعرضهم للتهديدات أو المضايقات، مع ضمان المتابعة الجادة والمحاسبة لكل من يعتدي على الصحفيين.
6. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية: تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة، لتسليط الضوء على الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون الفلسطينيون، ودعم الجهود الدولية للضغط على الاحتلال لتحسين وضع الصحافة في فلسطين.
7. حماية الصحفيين في مناطق النزاع: وضع آليات لحماية الصحفيين العاملين في مناطق النزاع والتوترات، بما في ذلك تأمين وسائل الحماية الشخصية والتأمين الصحي للمراسلين الميدانيين.
8. تعزيز وحدة الصف الصحفي: العمل على تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات الصحفية والإعلامية الفلسطينية، بهدف توحيد الجهود في مواجهة التحديات المشتركة، سواء كانت قانونية أو مهنية.
9. مراقبة التزام وسائل الإعلام بمعايير المهنية: متابعة وتقويم أداء وسائل الإعلام المحلية، وضمان التزامها بمعايير الصحافة المهنية وأخلاقياتها، والعمل على محاسبة أي جهة إعلامية تتجاوز هذه المعايير.

ثالثاً: التوصيات الموجهة إلى المجتمع المدني الفلسطيني:

1. تعزيز التوعية المجتمعية حول حقوق الصحفيين: تعزيز حملات التوعية المجتمعية حول حقوق الصحفيين وضرورة حماية حرية الصحافة، وتوضيح دور الصحافة في تعزيز الديمقراطية والمشاركة المجتمعية، وذلك من خلال محاضرات وندوات تثقيفية في المدارس والجامعات.
2. تأسيس شبكة تضامن دولية: تأسيس شبكة تضامن دولية تضم صحفيين، منظمات حقوق

الإنسان، ومؤسسات إعلامية عالمية لدعم الصحفيين الفلسطينيين في مواجهتهم للتضييق والاعتداءات، وتقديم الدعم الإعلامي واللوجستي في حال تعرضهم للتهديدات أو الاعتقالات.

3. دعم الصحفيين الفلسطينيين في المنفى: تقديم الدعم للصحفيين الفلسطينيين الذين اضطُروا للجوء إلى الخارج نتيجة للتهديدات أو الاعتقالات، من خلال تأمين الحماية القانونية والمعنوية لهم في الدول المضيفة.
4. تعزيز دور الرقابة والمساءلة المجتمعية تجاه انتهاكات حرية الصحافة، من خلال التوثيق المستقل للانتهاكات، ورفعها إلى الجهات المختصة محليا.
5. الضغط من أجل إصلاح قانوني شامل يشمل سن قانون الحق في الحصول على المعلومات، وتعديل القوانين التي تقيّد حرية التعبير والعمل الإعلامي.
6. إطلاق حملات توعية جماهيرية حول أهمية حرية الصحافة كجزء من الحقوق المدنية والسياسية، وارتباطها بحرية المجتمع ككل.
7. توسيع برامج الدعم النفسي والاجتماعي للصحفيين/ات، لا سيما في ظل ظروف الحرب والضغوط النفسية التي يتعرضون لها بشكل متواصل.
8. إقامة شراكات فاعلة مع النقابات والمؤسسات الإعلامية لتنفيذ مبادرات حماية جماعية، وتعزيز ثقافة التبليغ والمناصرة.
9. تمكين الصحفيات والجهات المهمّشة في الإعلام عبر برامج خاصة تعزز مشاركتهن وتواجه التمييز أو العنف القائم على النوع الاجتماعي في بيئة العمل الصحفي.
10. مراقبة أداء السلطات الرسمية والإعلامية من منظور حقوقي، والتفاعل النشط مع تقارير ومؤشرات حرية الصحافة لتعزيز الشفافية والتغيير.
11. المساهمة في تدريب الصحفيين على السلامة المهنية والرقمية، لمواجهة الرقابة والمخاطر الإلكترونية المتزايدة.

رابعاً: توصيات موجهة للمجتمع الدولي:

1. دعم جهود المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز حرية الصحافة، وتوفير تمويل مستدام لبرامج التدريب، الحماية المهنية، والتوعية القانونية.
2. مساندة نقابة الصحفيين ومؤسسات الحريات الإعلامية في تطوير أدوات الرصد والمؤشرات الوطنية الخاصة بحرية التعبير.
3. تشجيع الحكومة الفلسطينية على مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية لحرية الإعلام، من خلال المشورة القانونية والشراكة في إصلاح السياسات.
4. دعم إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات، بوصفه أحد المحددات الأساسية في تقارير الحوكمة والانفتاح، وربطه ببرامج الدعم الدولي.
5. توفير الدعم التقني لتطوير مؤشرات وطنية مستقلة لقياس حرية الصحافة، كأداة للمساءلة الداخلية ولتغذية التقارير الإقليمية والدولية.
6. تمويل مبادرات تهدف إلى الحد من الرقابة الذاتية والضغوط المجتمعية على الصحفيين من خلال حملات تثقيف ومناصرة عامة.
7. تعزيز تبادل الخبرات بين المؤسسات الإعلامية الفلسطينية ونظيراتها الدولية لدعم استقلالية الإعلام وتنوعه.

مقياس حرية الصحافة في الضفة الغربية 2024

(المقياس السنوي السادس)

منهجية البحث

عمل المركز الفلسطيني للحريات الإعلامية (مدى) على إعداد مؤشرات قياس حرية الصحافة في فلسطين (الضفة الغربية بما يشمل القدس، قطاع غزة)، للأعوام 2018، 2019، 2020 و2022 واعتمادها لقياس مدى التقدم والتراجع في مستوى حرية التعبير في البلاد، وتقيس هذه المؤشرات حرية الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة. واعتُمدت هذه المؤشرات لقياس مدى التقدم والتراجع في مستوى حرية الصحافة في فلسطين، (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث تم إجراء تحليل شامل لمستوى هذه الحرية في كلا المنطقتيْن الجغرافيتيْن، والمقارنة مع نتائج المؤشر للسنوات السابقة، غير أن في العامين 2023 و 2024 وبشكل خاص تم قياس المؤشر في الضفة الغربية فقط بسبب حرب الإبادة التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني قطاع غزة، واستحالة تنفيذ الدراسة في ظل الأوضاع الراهنة حيث سقط آلاف الشهداء والجرحى من بينهم مئات الصحفيين الذين قتلوا خلال هذه الحرب، ما يجعل حرية الصحافة في أسوأ ظروفها ليس في قطاع غزة مقارنة بالأعوام السابقة بل على مستوى العالم. وهذا كله حال دون إجراء تحليل شامل لمستوى الحريات الصحفية في قطاع غزة على خلال الأعوام السابقة حيث كان يجري ذلك في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء.

اعتمد (مدى) منهجية قياس حرية الصحافة على أساس المقارنة الزمنية في ذات المنطقة الجغرافية بين عام وآخر، آخذاً بعين الاعتبار المؤشرات الدولية ذات العلاقة، خاصة تلك التي يستخدمها بيت الصحافة ومراسلون بلا حدود، ومؤشرات تطور الإعلام الخاصة بمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة -اليونسكو، وما قرره الخبراء بأنه مناسب لقياس حرية الصحافة في فلسطين بعد إعادة تحديد وصياغة هذه المؤشرات، وإضافة مجموعة جديدة من المؤشرات ذات أهمية ووزن في قياس حرية الصحافة في فلسطين.

اعتمدت الدراسة على رصد المؤشرات المتعلقة بالأداء وبالتدابير الفلسطينية لاحترام حرية الصحافة أو التدابير التي تحول دون ذلك. واستثنت الأداء والتدابير التي يسببها الاحتلال الاسرائيلي من هذا المقياس كتلك المتعلقة بالتشريعات والعديد من الممارسات والتي لا يمكن جمع معلومات حولها. وتم الاستعاضة عن ذلك برصد الانتهاكات الإسرائيلية لحرية الصحافة ضمن التقرير السنوي الذي يصدره المركز الفلسطيني للحريات الإعلامية (مدى) للعام 2024.

إن ما يميز المنهجية المتبعة في مقياس حرية الصحافة في فلسطين أنها مبنية على فكرة المقارنة بين فترات زمنية مختلفة، مدة كل فترة عام واحد، وليست مبنية على المقارنة بين الدول المختلفة، واقتصارها على الشأن الفلسطيني يسهل من إمكانية الاستفادة من هذه النتائج، واتخاذ سياسات وتدابير من شأنها أن تساهم في تعزيز حرية الصحافة.

وقد بُنيت منهجية قياس حرية الصحافة على المحاور التالية:

1. الضمانات القانونية لحرية الصحافة.

اعتمد مقياس المجال على 8 مؤشرات هي الضمانات التي كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة، موائمة التشريعات الوطنية بعد توقيع دولة فلسطين على المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة، توفر ضمانات قضائية في المحاكم الفلسطينية تحمي حرية الصحافة، وجود نصوص قانونية تجريم قيام المسؤولين الحكوميين بالتحريض ضد وسائل الإعلام، وجود نصوص قانونية تفرض قيود على تناول القضايا العرقية و/أو الدينية و/أو الأمن القومي، وجود إجراءات وتعليمات تسمح للصحفيين/ات بحرية التنقل أثناء فرض حالة الطوارئ والاغلاقات، وجود قانون الجرائم الإلكترونية عزز من حرية الصحافة، تجرم القواعد السلوكية أو القانونية حصول للعاملين/ات في وسائل الإعلام على رشاوى للتأثير على عملهم.

2. قيود قانونية ومجتمعية على حرية الصحافة.

اعتمد مقياس المجال على 14 مؤشر هي عدد حالات فرض غرامات مدنية عالية على صحفيين/ات بعد إدانتهم/ن بارتكاب «جريمة الذم، والقدح، والتشهير، عدد حالات الاعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام، عدد حالات الاستدعاء والتحقيق بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام، عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام، عدد الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام،[5] فرض قيود او منع تغطية الاحداث العامة للصحفيين/ات والقيام بعملهم الصحفي، مصادرة و/أو إتلاف لمعداتي و/أو موادي الصحفية على خلفية عملي الصحفي، فتح تحقيقات جادة من قبل السلطات الرسمية في الشكاوى المقدمة من العاملين/ات في وسائل الإعلام، التعويض من قبل السلطات العامة عن الضرر المادي الذي لحق بسبب الاعتداء على المعدات، إجراءات عقابية اتخذت بحق الأشخاص الذين اعتدوا عليّ أو على أحد زملائي في العمل، محاكمة أو سجن صحفيين /ات أو مالكي وسائل الإعلام بصورة ممنهجة نتيجة كتابات و/أو بث مواد، تشويه أو تحريض أو قذف ضد الصحفيين/ات عبر الانترنت على خلفية نشرهم تقارير حساسة، اتخاذ إجراءات تقييدية من قبل السلطة الرسمية مثل الاغلاق و/أو الحجب بحق وسائل إعلام خلال عام 2024، فرض قيود في الحصول على المعلومات و/أو نقلها نتيجة حالة الطوارئ.

3. استقلالية عمل وسائل الإعلام.

اعتمد مقياس المجال على 7 مؤشرات، هي قوانين ترخيص تسمح بسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام، إجراءات الترخيص تعيق عمل وإنشاء وسائل إعلام مستقلة، هيمنة وسائل الإعلام المملوكة للدولة على نظام الأخبار والمعلومات في البلد، تمتع وسائل الإعلام الرسمية باستقلالية تحريرية وتغطية أخبار فئات الشعب كافة، وضوح إجراءات ملكية وسائل الإعلام وإتاحة فرصة إنشاء وسائل الإعلام دون تمييز سياسي، تنوع وسائل الإعلام من حيث الملكية وعدم تركزها لدى توجهات سياسية و/أو اقتصادية محددة، إخفاء ملكية مناصب رسمية لوسائل الإعلام وإخفاء ارتباطهم بهذه الوسائل قصداً.

4. وسائل الإعلام وتنوع المضامين.

اعتمد مقياس المجال على 7 مؤشرات، هي احتكار الحصول على المعلومات لدى عدد من وسائل الإعلام وأصحاب النفوذ، توفير الدولة للقوانين التي تسمح بتركيز الاحتكارات والملكية المشتركة لوسائل الإعلام، وجود احتكار في تقديم خدمة الإنترنت و/أو الاتصالات، إتاحة استخدام الإنترنت للجميع وبتكلفة منخفضة وجودة مناسبة، تستخدم الحكومة ترخيص ملكية وسائل الإعلام والترددات كوسيلة ضغط على وسائل الإعلام المستقلة، تنوع المصادر والمعلومات والمضامين، درجة تغطية وسائل الإعلام المختلفة قضايا متعلقة بالفساد و/أو إهدار المال العام.

5. الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية.

اعتمد مقياس المجال على 8 مؤشرات وهي فرض رقابة تحريرية في وسائل الإعلام على القضايا المنشورة من خلالها، امتناع وسائل الإعلام عن نشر مواد صحفية خشية تعرضها لملاحقة السلطات العامة، نشر أخبار على مواقع الكترونية وإعادة سحبها، تعرض صحفيين/ات لضغوط عائلية و/أو اجتماعية على خلفية نشر معلومات، خضوع كُتّاب و/أو محررين للتهديد الرسمي أو المجتمعي على خلفية النشر، وجود قوائم سوداء من (الأشخاص و/أو المؤسسات) تُمنع من الظهور على وسائل الإعلام المختلفة او بعضها، الإجراءات الرقابية الحكومية للنشر و /أو المطبوعات معيقة

5 تم استخدام المؤشر بالاستناد الى البيانات التي يتم رصدها من خلال المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية - مدى.

لحرية الإعلام، استخدام رموز وكلمات بديلة على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تجنب الحظر و/أو الحذف للمنشور من قبل هذه المواقع.

6. السياسات التمويلية.

اعتمد مقياس المجال على 9 مؤشرات، وهي فرض رسوم عالية لقاء الحصول على ترددات و/أو تسجيل صحف و/أو مواقع، فرض ضريبة مضافة على شراء الورق و/أو ورق الصحف أو معدات البث وباقي معدات الإعلام، وجود قيود على التمويل و/أو الدعم الأجنبي لوسائل الإعلام، دعم حكومي مالي لوسائل الإعلام بشكل عادل على أساس حصة السوق أو من سوق الإعلانات، تخصيص موازنات للإعلانات الحكومية في وسائل الإعلام بطريقة عادلة، استخدام الإعلانات كوسيلة ضغط للتأثير على قرارات المحررين/ات، رشوة الصحفيين/ات من جهات فاعلة للتأثير على المحتوى الإخباري في عملهم/ن الإعلامي، مستويات الأجور للصحفيين/ات وغيرهم/ن من الإعلاميين/ات عالية بما يكفي لتجنب الرشوة، ممارسة الضغط على الصحفيين/ات من خلال تخفيض الرواتب و/أو إنهاء عقود موظفين/ات.

7. الشفافية والحصول على المعلومات.

اعتمد مقياس المجال على 8 مؤشرات، وهي وجود قانون حق الحصول على المعلومات، وجود قوانين وتشريعات تتيح وصول الصحفيين/ات إلى المعلومات، وضوح القيود المفروضة على الحصول على المعلومات، وجود ناطقين إعلاميين رسميين يقدمون المعلومات للصحفيين/ات بسلاسة وسرعة، السماح للصحفيين/ات بمرافقة الأجهزة الأمنية في المهمات الميدانية التي تقوم بها، ضغوط على الصحفيين/ات للكشف عن مصادر معلوماتهم/ن، انتهاك الحياة الخاصة للصحفيين/ات من قبل السلطات العامة، وجود مشاركة للمعلومات العامة على وسائل الإعلام المختلفة من قبل المسؤولين الحكوميين وجهات الاختصاص.

8. التنظيم الذاتي للصحفيين/ات وحمايتهم.

اعتمد مقياس المجال على 11 مؤشراً، وهي وجود قوانين تسمح للصحفيين/ات بتشكيل أجسام تمثيلية (نقابية عمالية) في وسائل الإعلام، التضييق و/أو الفصل لموظفين/ات من وسائل الإعلام على خلفية احتجاج جهات مُعلِنة على عملهم/ن الصحفي، انتخابات دورية منتظمة في الأجسام التمثيلية للعاملين/ات في وسائل الإعلام، استقلالية الأجسام التمثيلية للعاملين/ات في وسائل الإعلام عن تأثير الحكومة والأحزاب السياسية، الجسم النقابي الممثل للصحفيين/ات يتسم بالمهنية والاستقلالية في العمل، تشجيع وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التمثيلية للصحفيين، حرية للعاملين/ات في وسائل الإعلام الرسمي بالانضمام إلى «هيئات تمثيلية» للصحفيين/ات، درجة تمثيل الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام، إجراءات الانتساب والعضوية الى الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام مقبولة ومهنية، درجة إشراك الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في رسم السياسات والتوجهات العامة، درجة فعالية الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في التدخل والدفاع عن حقوق المنتسبين/ات.

منهجية احتساب المؤشر:

جاء المقياس نتيجة لنقاشات معمقة شارك فيها مؤسسات حقوقية وأكاديميون وصحفيون وخبراء في الإحصاء، استغرقت وقتاً طويل تركزت على طبيعة المؤشرات التي تم اعتمادها لغاية قياس حرية الصحافة ضمن المحاور والتصنيفات بحيث تكون المؤشرات قابلة للقياس وعقد المقارنات السنوية لها، وتحويل نتائجها إلى أرقام وأوزان، وطبيعة وزن كل مؤشر، وتوزيع المؤشرات

على عناوين وقضايا ومجموعات، ووزن كل مجموعة من النقطة الكلية، ومصادر معلومات كل مؤشر للقياس وفق منهجية محددة في وزن كل مؤشر. يحوي المقياس 72 مؤشراً، وطبقاً لمنهجية النقاط وتقديرها، أُتفق على أن تتراوح النقاط لكل مؤشر بين (0) وهي أدنى نقطة يمكن أن يحصل عليها المؤشر وبين (1000).[6]

بعد الاطلاع على وسائل التقييم وبناء على استشارة عدد من الخبراء الفنيين والاحصائيين حول وسائل التقييم، تم اعتماد آلية تقييم قريبة من الآلية التي تعتمدها منظمة صحفيون بلا حدود لكنها مختلفة قليلاً، حتى تكون القيم المعتمدة قريبة للفهم الثقافي الفلسطيني، وكانت فئات النقاط وقيمها كما يلي:

- **تقدير متدني (أسود):** مؤشر القياس ما بين (0 - 200) نقطة
- **تقدير صعب (أحمر):** مؤشر القياس ما بين (201 – 400) نقطة
- **تقدير حساس (برتقالي):** مؤشر القياس ما بين (401 – 600) نقطة
- **تقدير جيد (أصفر):** مؤشر القياس ما بين (601 – 800) نقطة
- **تقدير مرتفع: (أبيض):** مؤشر القياس (801 – 1000) نقطة

آلية جمع المعلومات:

يعتمد جمع المعلومات اللازمة على وسائل مختلفة تتناسب وكل مؤشر، حيث تم الحصول على هذه المعلومات من مصادرها الأساسية، إضافة إلى مصادر ناشطة في مجال حرية الصحافة في فلسطين للحفاظ على دقة ومصداقية كل مؤشر، وأبرزها:

1. مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال حرية الصحافة في فلسطين والمؤسسات العالمية، خاصة المعلومات ذات العلاقة بالمؤشرات النوعية.
2. استمارة لجمع المعلومات ذات العلاقة بالمؤشرات الكمية، من خلال تصميم استمارة خاصة للعاملين في وسائل إعلامية، وأيضا استمارة خاصة بمدراء وأصحاب مؤسسات إعلامية.

6 من خلال الاطلاع على الملاحق جدول المؤشرات وعلامات الاحتساب الذي يوضح عدد المؤشرات لكل مجال والنقاط.

آلية احتساب أوزان المؤشرات:

تعتمد مؤشرات القياس الوزن المتساوي للمؤشر والبالغ (1.3888=72/100)، واحتساب نسبة مساهمة كل مجال من مجالات الدراسة حسب عدد المؤشرات التابعة له كما هو مبين في الجدول التالي:

توزيع أعداد مؤشرات الدراسة حسب المجال والتصنيف والنسبة المئوية للمساهمة في المجال الكلي

المجال	عدد المؤشرات		مجموع	وزن المجال
	تشريعات	ممارسات		
1. الضمانات القانونية لحرية الصحافة	5	3	8	11.1%
2. قيود قانونية ومجتمعية على حرية الصحافة	2	13	15	20.8%
3. استقلالية عمل وسائل الإعلام	2	5	7	9.7%
4. وسائل الإعلام وتنوع المضامين	1	6	7	9.7%
5. الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية	0	8	8	11.1%
6. السياسات التمويلية	3	6	9	12.5%
7. الشفافية والحصول على المعلومات	2	6	8	11.1%
8. التنظيم الذاتي للصحفيين/ات وحمايتهم	2	10	12	16.7%
المجموع	**17**	**55**	**72**	**100**

احتساب نسبة مساهمة كل مؤشر لكل مجال بالاعتماد على العدد الكلي لمؤشرات المجال.

منهجية تصميم العينة

يتضمن هذا الجزء عرضاً لمنهج الدراسة، مجتمع الدراسة، العينة وأداة الدراسة ودلالات الصدق المستخدمة ومتغيرات وإجراءات الدراسة والمعالجات الإحصائية وفيما يلي بيان ذلك: -

منهجية الدراسة: لأغراض هذه الدراسة استخدم المنهج الوصفي الميداني لجمع البيانات من مجتمع الدراسة والتعرف على خصائصه ولمعرفة مؤشرات حرية الصحافة وهذا الأسلوب يناسب أغراض الدراسة، وقد بُنيت منهجية قياس حرية الصحافة على المحاور التالية: -

1. الضمانات القانونية لحرية الصحافة
2. قيود قانونية ومجتمعية على حرية الصحافة
3. استقلالية عمل وسائل الإعلام
4. وسائل الإعلام وتنوع المضامين
5. الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية
6. السياسات التمويلية
7. الشفافية والحصول على المعلومات
8. التنظيم الذاتي للصحفيين/ات وحمايتهم

عينة الدراسة:

1. **عينة العاملين في وسائل الإعلام:** تكونت عينة الدراسة الحالية من (230 صحفياً وصحفية) من الضفة الغربية موزعة على (138 من الذكور، و92 من الإناث) وقد تم اختيار العينة بالطريقة عشوائية.
2. **عينة مدراء لمؤسسات إعلامية/رؤساء تحرير/مدراء تحرير:** مؤسسات إعلامية: تكونت عينة الدراسة الحالية من 35 فرد عامل في مؤسسة إعلامية تم اختيار العينة بالطريقة عشوائية.
3. **عينة المؤسسات الحقوقية الفلسطينية:** تكونت العينة من 14 مؤسسات حقوقية موزعة على 10 في الضفة الغربية و4 في قطاع غزة.

توزيع العينة حسب القطاع والمحافظة

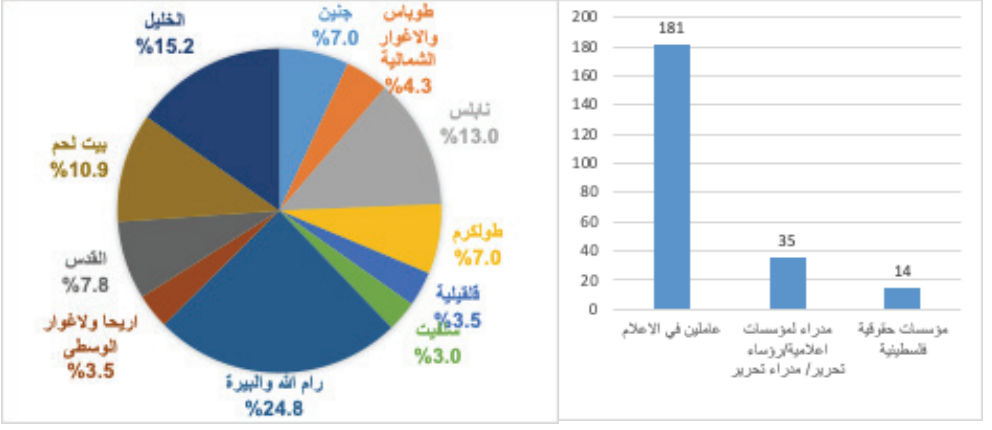

بلغت نسبة التمثيل للعينة 78.7% من العاملين/ات في وسائل الإعلام، و15.2% من ومدراء وأصحاب مؤسسات إعلامية، و6.1% من مؤسسات حقوقية فلسطينية.

أداة الدراسة: تم تطوير أداة الدراسة لجمع البيانات المتعلقة بقياس مؤشرات حرية الصحافة في فلسطين وذلك بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وإعداد مسودة اطار المؤشرات وإرسالها إلى العديد من الجهات ذات العلاقة مثل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان وخبراء في مجال حرية الصحافة، ومن ثم تم تطوير أدوات القياس حسب المحاور الرئيسية (تشريعات، وممارسات والشق القانوني)، ونتج عن ذلك ثلاث استمارات موجهة إلى الصحفيين والصحفيات بغرض قياس المؤشرات التي تتعلق بطبيعة عملهم الصحفي، اما الأداة الثانية فكانت موجهة إلى أصحاب المؤسسات الإعلامية والتي تتعلق بطبيعة عمل هذه المؤسسات، والأداة الثالثة فكانت موجهة إلى مؤسسات وشخصيات حقوقية فلسطينية بغرض تقييم المواد القانونية ذات العلاقة بحرية الصحافة

أقسام الاستبانات:

القسم الأول: شمل على مقدمة الاستبانة ويحتوي على مجموعة من العناصر التي تحدد هدف الدراسة ونوع البيانات والمعلومات التي يود جمعها من أفراد عينة الدراسة، وطمأنة المبحوثين على سرية المعلومات، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

القسم الثاني: المعلومات الديمغرافية للعينة تشتمل هذه الدراسة على نوعين من المتغيرات:

أولا: المتغيرات المستقلة

- متغير المنطقة، حيث اشتمل على (الضفة الغربية بما يشمل القدس)
- متغير المحافظة، حيث اشتمل على جميع محافظات الضفة الغربية.
- متغير الجنس، حيث اشتمل على مستويين (ذكر، أنثى).
- متغير العمر، حيث اشتمل على خمس مستويات (من 20 إلى 25 سنة، من 26 إلى 30 سنة، من 31 إلى 40 سنة، من 41 إلى 50 سنة، أكبر من 51 سنة).
- متغير الحالة التعليمية، واشتمل على خمس مستويات (1. ثانوية عامة 2. دبلوم متوسط 3. بكالوريوس 4. ماجستير 5. دكتوراه).
- متغير مكان العمل، واشتمل على خمس مستويات (1. إعلام رسمي 2. إعلام غير رسمي 3. مؤسسة عربية 4. مؤسسة اجنبية 5. صحافة حرة).
- متغير وسيلة الإعلام الرئيسية، واشتمل على أربعة مستويات (1. مكتوب 2. مسموع 3. مرئي 4. الكتروني).
- متغير عدد سنوات العمل في مجال الصحافة، واشتمل على أربعة مستويات (1. من 1 إلى 5 سنوات، 2. من 6 إلى 10 سنوات 3. من 11 إلى 15 سنة، 4. أكثر من 16 سنة).
- متغير التقسيم الجغرافي، واشتمل على (شمال، وسط، جنوب) الضفة الغربية.

ثانيا: المتغيرات التابعة

وتمثل باستجابات أفراد العينة على فقرات الأداة حسب مجالات الدراسة: -

1. المجال الاول: الضمانات القانونية لحرية الصحافة.

2. المجال الثاني: قيود قانونية ومجتمعية على حرية الصحافة.
3. المجال الثالث: استقلالية عمل وسائل الإعلام.
4. المجال الرابع: وسائل الإعلام وتنوع المضامين.
5. المجال الخامس: الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية.
6. المجال السادس: السياسات التمويلية.
7. المجال السابع: الشفافية والحصول على المعلومات.
8. المجال الثامن: التنظيم الذاتي للصحفيين/ات وحمايتهم.

خطوات تنفيذ الدراسة

تضمنت الخطوة الأولى عقد اجتماعات لمناقشة أهداف الدراسة والجدول الزمني للتنفيذ بالإضافة الى تحديد المخرجات لكل مرحلة من مراحل الدراسة، واستعراض وتنقيح منهجية العمل المقترحة من قبل المركز الفلسطيني للحريات الإعلامية (مدى)، وتحديد الفئة المستهدفة في الدراسة. كما تم مناقشة الخطة التنفيذية للمسح، والجدول الزمني للتنفيذ. خلال هذه الاجتماعات، ومناقشة توقعات الدراسة بالإضافة الى الاحتياجات والتحديات ذات الصلة بالتنفيذ بما في ذلك الجهات المهمة التي يجب التواصل معها.

اندرجت الأنشطة الرئيسية للدراسة تحت أربع مراحل عامة كما يلي:

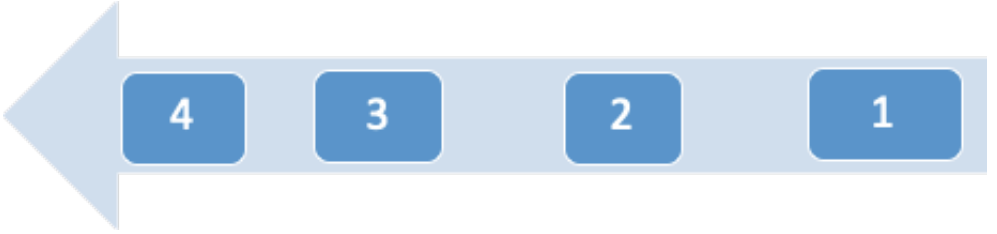

مرحلة اعداد التقرير	مرحلة معالجة البيانات واحتساب الاوزان وقياس المؤشر وتحليل النتائج	تحديد حجم أفراد عينة الدراسة مرحلة جمع البيانات	المرحلة التحضيرية وإعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية

المرحلة الاولى: عقد اجتماع أولي حيث تم العمل على تحديد الاحتياجات والأهداف من تنفيذ الدراسة، ومن ثم البدء في استعراض الاستمارات شكلاً ومضموناً.

المرحلة الثانية: التدريب على جمع البيانات

تم التدريب ليشمل جميع المواضيع ذات العلاقة بالعمل الميداني واستيفاء الاستمارة، بحيث شمل إجراء المقابلة واستيفاء الاستمارة بهدف تدريب الطاقم على كل المهارات اللازمة لضمان نجاح المشروع. حيث تم التدريب على الأهداف من تنفيذ الدراسة واهميتها.

المرحلة الثالثة: مرحلة جمع وإدخال البيانات

الإسناد الزمني

نفذ هذا المسح ميدانياً خلال الفترة الواقعة ما بين 2025/03/15 وحتى 2025/04/15.

مرحلة البرمجة

تم خلال هذه المرحلة إعداد برامج الإدخال باستخدام النماذج المحوسبة، والعمل على وضع قواعد الإدخال بشكل يضمن إدخال الاستمارات بشكل جيد، كذلك وضع قواعد تنظيف لفحص البيانات بعد إدخالها حيث تعمل هذه القواعد على فحص المتغيرات على مستوى الاستمارة.

مرحلة الإدخال

بدأت عملية إدخال البيانات بتاريخ 2025/03/15 وانتهت بتاريخ 2025/04/15، وهي فترة جمع البيانات.

معالجات البيانات:

وهي فترة إعداد التقرير واحتساب نتائج المؤشر خلال الفترة من 2025/04/16 الى 2025/04/25.

المعالجات الإحصائية:

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V28) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية (التكرارات والنسب المئوية)، وهي فترة إعداد التقرير واحتساب نتائج المؤشر.

توزيع عينة الدراسة.

1. متغير الجنس

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الجنس

بلغت نسبة الذكور في عينة الدراسة 06%، بينما بلغت نسبة الإناث في عينة الدراسة 04%.

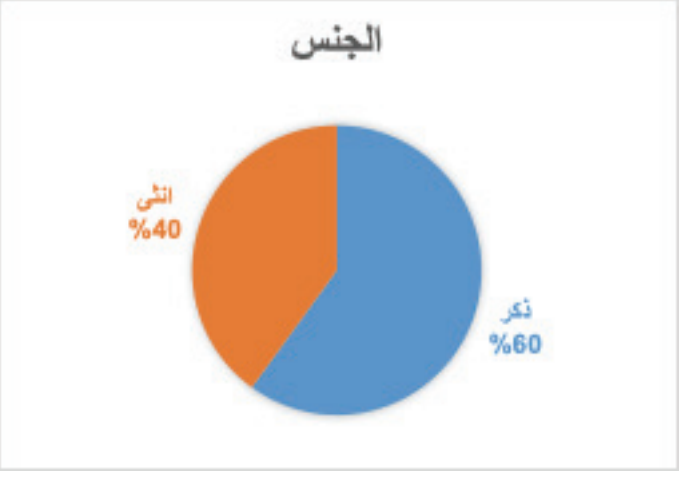

2. متغير الفئات العمرية

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب العمر

37.4% من عينة الدراسة أعمارهم ما بين 31 إلى 40 سنة، و22.6% ما بين العمر 41 إلى 50 سنة.

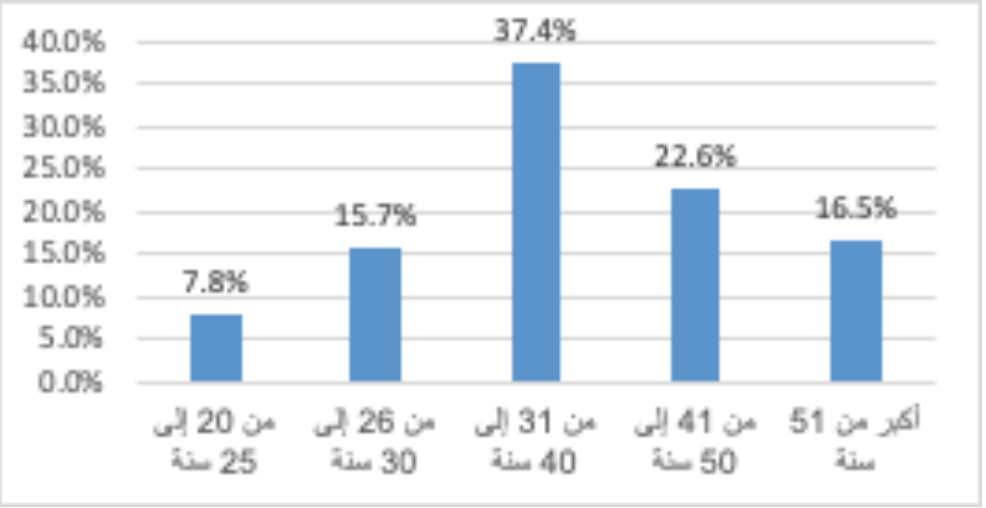

3. متغير الحالة التعليمية

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

52.6% من عينة الدراسة ممن يحملون شهادات بكالوريوس، 29.1% من العينة يحملون درجة ماجستير فأعلى.

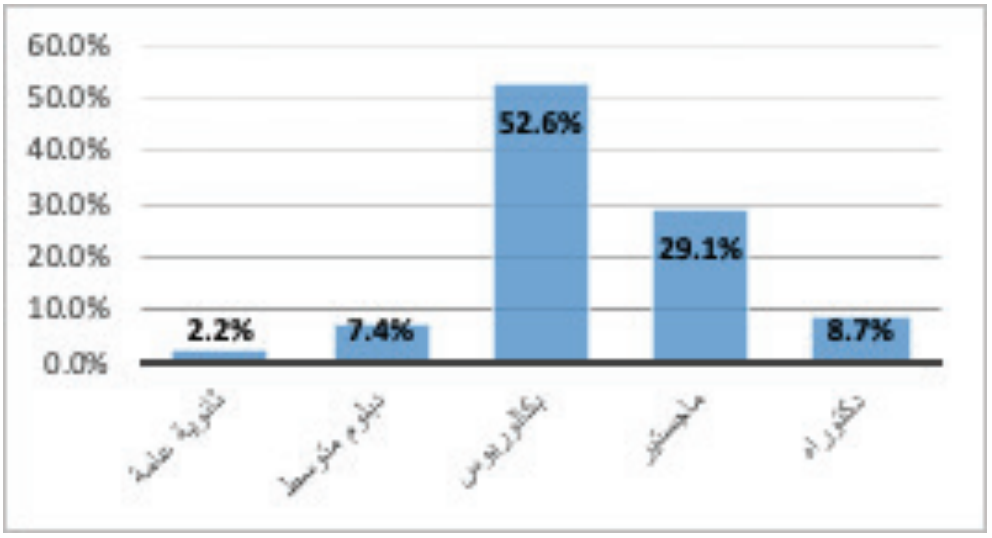

4. متغير الحالة العملية

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب مكان العمل

نسبة العاملين في مجال الإعلام الرسمي في العينة 7.51%، في حين بلغت نسبة العاملين في قطع الإعلام غير الرسمي في العينة حوالي 4.05%، و3.42% في قطاع الإعلام الحر.

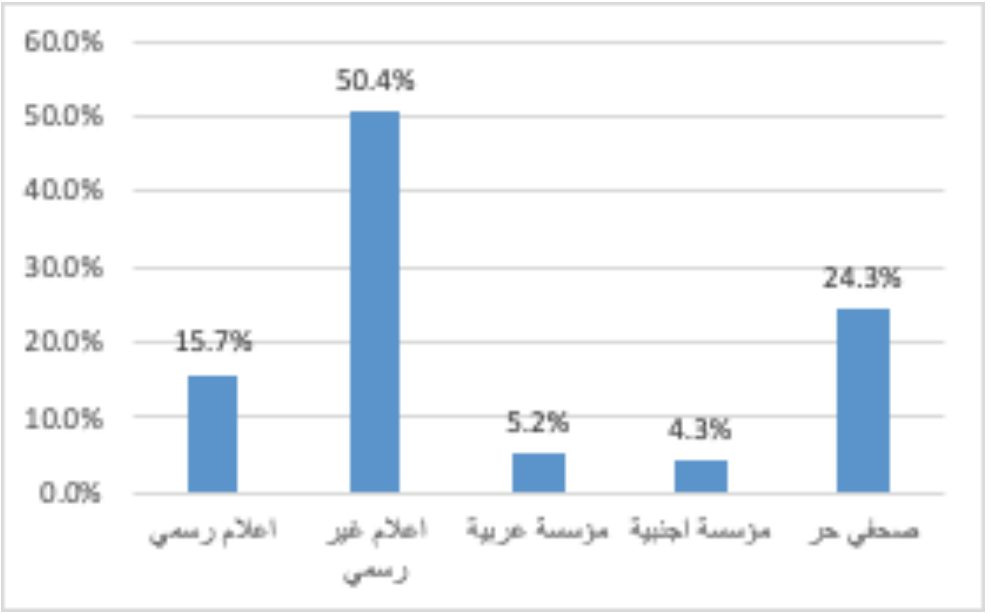

5. متغير التقسيم الجغرافي

يتبين من الجدول السابق أن عينة الدراسة توزعت حسب التقسيم الجغرافي للضفة الغربية موزعة إلى

(32.6%، شمال، و39.1% وسط، و28.3% جنوب).

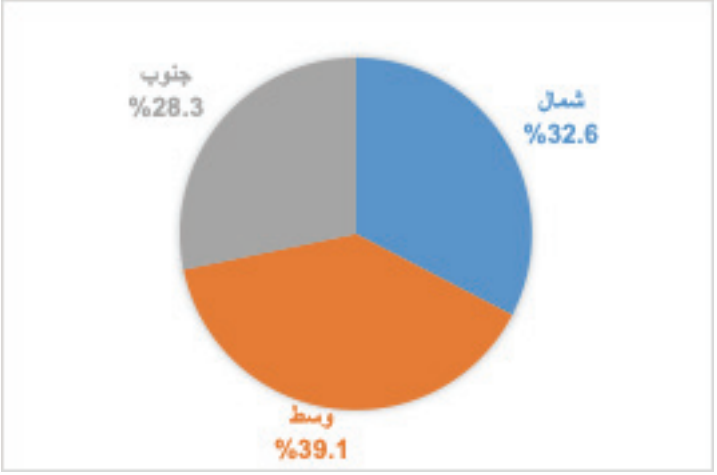

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب نوع وسيلة الإعلام التي يعمل فيها

أشارت البيانات أن ما نسبته 38.3% من عينة الدراسة يعملون في وسائل الإعلام المرئية، في حين أن 24.3% في وسائل إعلام الكترونية و20.0% في الوسائل المسموعة، و17.4% في الوسائل المكتوبة.

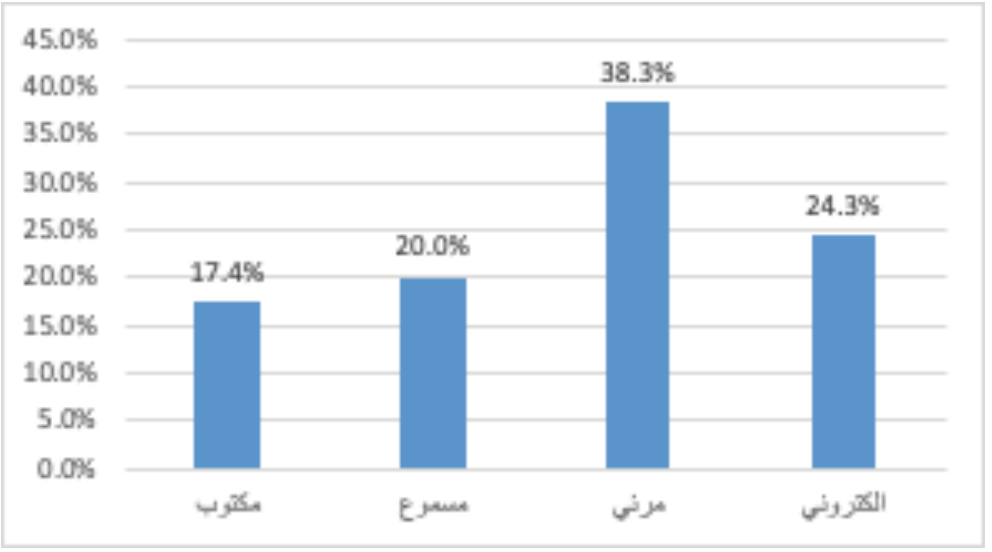

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب سنوات العمل في الإعلام

بينت نتائج الدراسة أن 41.3% من العينة لهم أكثر من 16 سنة يعملون في الصحافة، و23.9% من 6 الى 10 سنوات، و22.6 %من 11 الى 15 سنة، و12.2% من سنة الى 5 سنوات.

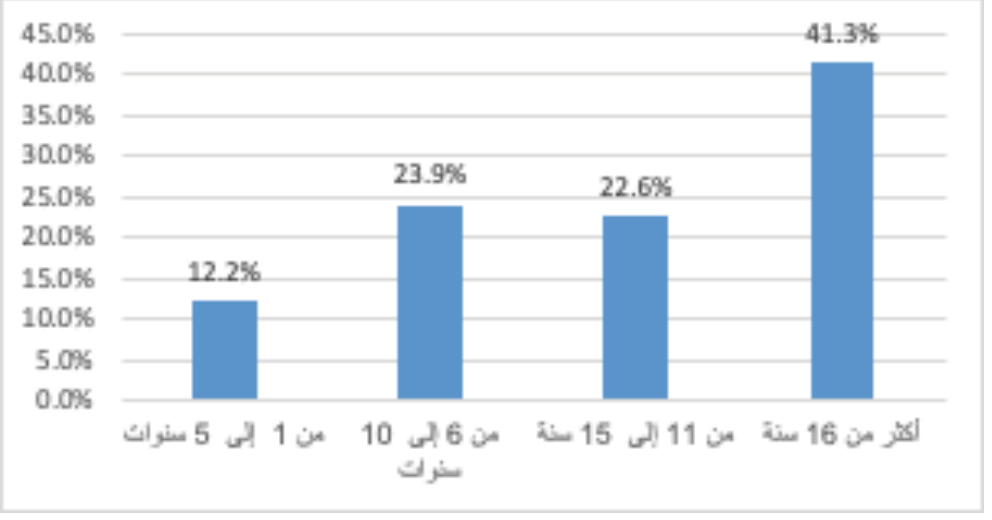

نتائج الدراسة

1. مقياس حرية الصحافة في فلسطين

شهد مقياس حرية التعبير تراجعا مستمرا في عدد النقاط التي سجلها المؤشر منذ عام 2020 ولغاية اليوم مما يشير ويؤكد على تراجع الحريات الصحفية في عهد الحكومة الفلسطينية السابقة بشكل مستمر ولافت للانتباه،

فقد بلغ مقياس مؤشر حرية الصحافة في الضفة الغربية للعام 2024 وفق التقييمات المستخدمة في هذا المؤشر إلى فئة: صعب (أحمر) (وهو التصنيف الواقع بين 201 – 400 نقطة)، حيث بلغ مقياس المؤشر في الضفة الغربية لحرية الصحافة في المجالات التي تم قياسها خلال العام 2024 ما مقداره (370) نقطة مرتفعاً بشكل طفيف ما مقداره (9) نقطة عن العام 2023 حيث كان قد بلغ المؤشر (361) نقطة، وبذلك سجل ارتفاع بنسبة 2.5% بين العامين 2023 و 2024، وذلك بسبب ارتفاع في نسبة تحقيق ثلاثة مؤشرات على مستوى الضفة الغربية وهم عدد الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام من 10% (9 حالات) عام 2023 الى 80% (حالتين) عام 2024.[7] ومؤشر عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام من 60% (4 حالات) عام 2023 الى 100% (لا يوجد حالات) عام 2024.[8] ارتفاع طفيف في تحقيق مؤشر عدد حالات الاعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام من 0% (10 حالات) عام 2023 الى 10% (9 حالات) عام 2024.[9]

الاعتداءات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام[10]

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع	الضفة الغربية	
	2022	2022	2022	2023	2024
2.1 فرض غرامات مدنية عالية على صحفيين/ات بعد إدانتهم/ن بارتكاب جريمة الذم، والقدح، والتشهير.	0	0	0	0	2
2.2 عدد حالات الاعتقالات	10	0	10	10	9
2.3 عدد حالات الاستدعاء والتحقيق	9	3	12	7	1
2.4 عدد حالات التعذيب	3	0	3	4	0
2.5 عدد الاعتداءات الجسدية	5	2	7	9	2

7 المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد الاعتداءات الجسدية في الضفة الغربية 2 حالات عام 2024 مقابل 9 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر (وحسب المنهجية يتم طرح 10% لكل شخص بحد اقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%" وبذلك يكون ارتفع المؤشر بنسبة تحقيق من 10% ليصبح 80%)

8 المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد حالات التعذيب في الضفة الغربية 0 حالات عام 2024 مقابل 4 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر بنسبة تحقيق من 60% ليصبح 100%)

9 المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد حالات الاعتقال في الضفة الغربية 9 حالات عام 2024 مقابل 10 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر (وحسب المنهجية يتم طرح 10% لكل شخص بحد اقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%" وبذلك يكون تراجع المؤشر بنسبة تحقيق من 0% ليصبح 10%)

10 المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية - مدى بالاستناد الى البيانات التي يتم رصدها في التقارير السنوية.

بلغت قيمه المؤشر 492 نقطة في عام 2018 ثم انخفضت إلى 457 نقطة في عام 2019 (تراجع نسبته 7.1%). ارتفع لاحقاً إلى 520 نقطة في عام 2020 (زيادة نسبتها 13.8%) لتكون اعلى قيمة حصل عليها مقياس مؤشر لحرية الصحافة في الضفة الغربية، ثم تراجع بشكل حاد إلى 384 نقطة في عام 2022 (انخفاض نسبته 26.2%)، ويعكس هذا المسار التراجع العام في مستويات حرية الصحافة مقارنة بعام 2020.

- **الوضع السابق لقطاع غزة خلال الفترة من 2018 ولغاية 2022.**

شهد المؤشر تراجع حيث بلغ ما مقداره (403) نقطة في العام 2022، متراجعاً ما مقداره (72) نقطة عن العام 2020 والذي بلغ ما مقداره (475) نقطة، متراجعاً ايضاً بمقدار (63) نقطة عن العام 2019 والبالغ (466) نقطة، وايضاً بما مقداره (72) نقاط عن العام 2018 الذي بلغ مقداره (475) نقطة من أصل المجموع الكلي للنقاط ومقداره 1000 نقطة. فيما بلغ مقدار الانخفاض في قطاع غزة (72) نقاط وبنسبة تراجع 17.9%، من أعلى مقدار وصل له المؤشر (475) نقطة في عام 2020 إلى (403) نقطة في العام 2022 وبذلك تكون نسبة الانخفاض في المؤشر في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة.

مؤشر حرية الصحافة حسب المنطقة 2018 – 2022 و2023 – 2024 في الضفة الغربية

النسبة المئوية لدرجة التحقق في مؤشر حرية الصحافة حسب المنطقة ما بين العامين 2022، و2023 – 2024 في الضفة الغربية

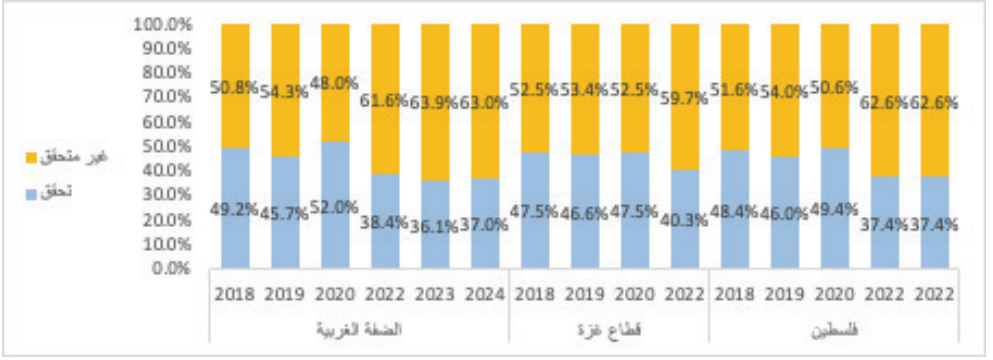

التغير في الفروقات في حرية الصحافة حسب المجال في الضفة الغربية بين العامين 2023 و2024

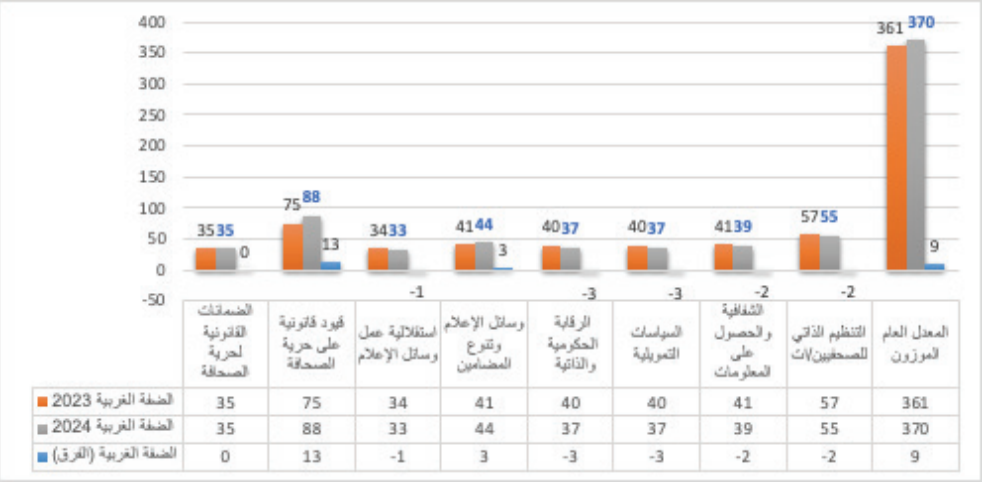

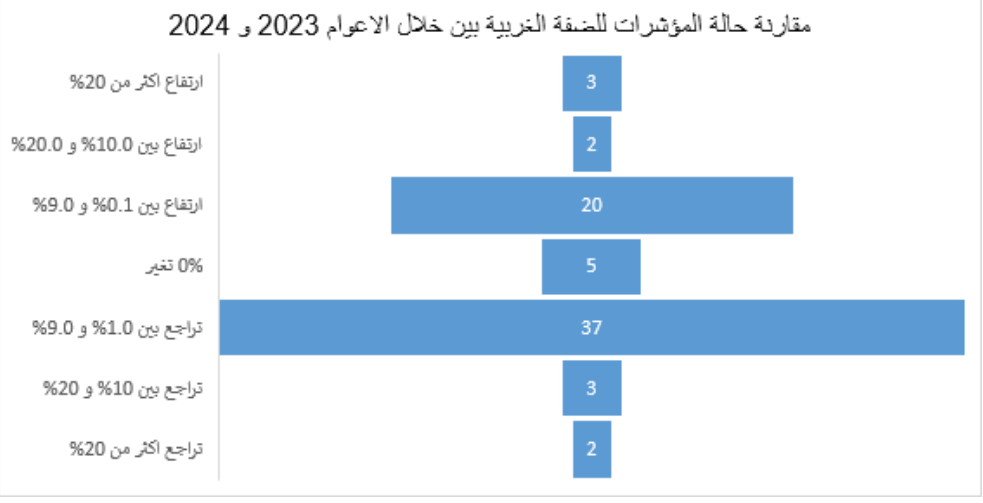

تحليل التغيرات في البيانات مقارنة مع حالة المؤشرات للضفة الغربية بين العامين 2023 و2024

تم إجراء تحليل لجميع المؤشرات والبالغة 72 مؤشر تم استخدامها في قياس مؤشر حرية الصحافة في الضفة الغربية بين عامي 2023 و2024. تم تصنيف المؤشرات حسب مدى التغير في نسب تحقيق المؤشر، حيث توزعت هذه المؤشرات بين تغيرات في الاتجاهات (الارتفاع والتراجع)، بالإضافة إلى الاستقرار، كما يلي:

أظهرت النتائج أن 5 مؤشرات بنسبة (6.9%) لم يحدث عليها تغير في النسب بين عام 2023 و2024، وهي (ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة.100.0%، موائمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة 0.0%، تجريم تحريض المسؤولين

الحكوميين ضد وسائل الإعلام 0.0%، فرض قيود قانونية على تناول القضايا العرقية و/أو الدينية و/أو الأمن القومي 50.0%، وجود قانون حق الحصول على المعلومات 0.0%).

في حين نجد أن 37 مؤشر سجل تراجع بين 1.0% و9.0% بنسبة (51.4%) من المؤشرات، يأتي في المرتبة الثانية 20 مؤشر من المؤشرات كانت في فئة الارتفاع بين 0.1% و9.0%، حيث تمثل حوالي (27.8%) من المؤشرات، مما يعكس أن هناك تراجعًا ملحوظًا في عدد من المؤشرات.

أما بالنسبة للارتفاع أكثر من 20% بلغت 3 مؤشرات وهي (عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام، عدد حالات الاستدعاء والتحقيق بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام، عدد الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام)

والتراجع أكثر من 20% بلغت 2 مؤشر وهي (تم اتخاذ إجراءات تقييدية من قبل السلطة الرسمية مثل الاغلاق و/أو الحجب بحق وسائل إعلام، فرض غرامات مدنية عالية على صحفيين/ات بعد إدانتهم/ن بارتكاب جريمة الذم، والقدح، والتشهير).

فكلاهما كان نادرًا إلى حد ما، حيث تمثل هذه الحالات (4.2%) و (2.8%) من المؤشرات لكل فئة على التوالي. هذه النسب تشير إلى أن التغيرات الكبيرة كانت أقل حدوثًا مقارنة بالتغيرات الصغيرة أو المعتدلة.

اعتمدت الدراسة على قياس ثماني مجالات تعكس حرية الصحافة هي الضمانات القانونية لحرية الصحافة، قيود قانونية ومجتمعية على حرية الصحافة، استقلالية عمل وسائل الإعلام، وسائل الإعلام وتنوع المضامين، الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية، السياسات التمويلية، الشفافية والحصول على المعلومات، التنظيم الذاتي للصحفيين/ات وحمايتهم. وتم بناء مقياس كل مجال من المجالات المذكورة أعلاه على مجموع من المؤشرات التي تم استخدامها لقياس المجالات المبينة أعلاه، وكان مجموعها الكلي لكل المجالات 72 مؤشراً، بني المقياس على احتساب معادلة الوزن لكل مجال.

مجالات حرية الصحافة في فلسطين خلال الأعوام 2018 – 2022 و2023 – 2024 في الضفة الغربية

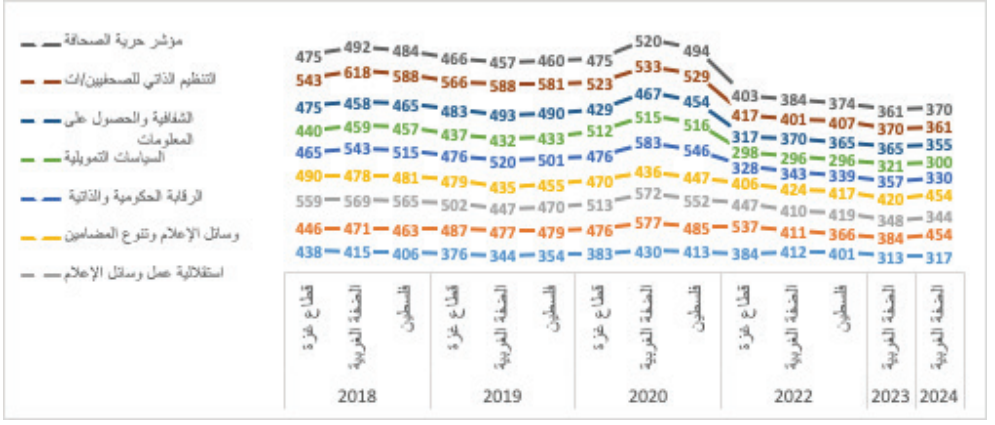

كشفت نتائج المقياس في الضفة الغربية للعام 2024 عن وجود نقطة صفر في 3 مؤشرات من أصل 72 وهي:

1. وجود نصوص قانونية تجرّم قيام المسؤولين الحكوميين بالتحريض ضد وسائل الإعلام.
2. وجود قانون للحق في الحصول على المعلومات.
3. مواءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة.

من جهة أخرى، كشفت نتائج المقياس في الضفة الغربية للعام 2024 عن وجود نسبة تحقيق 100% لمؤشرين هما:

1. وجود ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة.
2. عدم وجود حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام.

من جهة أخرى، كشفت نتائج المقياس في الضفة الغربية للعام 2024 عن وجود اعتداءات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام تتمثل في 9 حالات اعتقال وحالة استدعاء وتحقيق واحدة، و2 حالات اعتداء جسدي.[11]

كشفت نتائج المقياس في الضفة الغربية للعام 2023 عن وجود نقطة صفر في 3 مؤشرات من أصل 72 وهي:

1. وجود نصوص قانونية تجرّم قيام المسؤولين الحكوميين بالتحريض ضد وسائل الإعلام.
2. وجود قانون للحق في الحصول على المعلومات.
3. التعويض من قبل السلطات العامة عن الضرر المادي الذي لحق بسبب الاعتداء على معداتي.

من جهة أخرى، كشفت نتائج المقياس في الضفة الغربية للعام 2023 عن وجود ثبات 1000 نقطة لمؤشرين هما:

1. وجود ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة.
2. عدم وجود أحكام قضائية بفرض غرامات مالية على الصحفيين بسبب ارتكاب جرائم نشر خلال عام 2023.

---

11 تم استخدام المؤشر بالاستناد الى البيانات التي يتم رصدها من خلال المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية - مدى.

المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد الاعتداءات الجسدية الضفة الغربية 2 حالات عام 2024 مقابل 9 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر (وحسب المنهجية يتم طرح 10% لكل شخص بحد اقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%" وبذلك يكون ارتفع المؤشر بنسبة تحقيق من 10% ليصبح 80%)

المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد حالات التعذيب الضفة الغربية 0 حالات عام 2024 مقابل 4 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر بنسبة تحقيق من 60% ليصبح 100%)

المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد حالات الاعتقال الضفة الغربية 9 حالات عام 2024 مقابل 10 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر (وحسب المنهجية يتم طرح 10% لكل شخص بحد اقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%" وبذلك يكون تراجع المؤشر بنسبة تحقيق من 0% ليصبح 10%)

من جهة أخرى، كشفت نتائج المقياس في الضفة الغربية للعام 2023 عن وجود اعتداءات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام تتمثل في 8 حالات اعتقال و7 حالات استدعاء وتحقيق، و4 حالات التعذيب، 9 حالات اعتداء جسدي.[12]

في حين كشفت نتائج المقياس في فلسطين للعام 2022 عن وجود نقطة صفر في 5 مؤشرات من أصل 72 وهي:

1. مواءمة التشريعات الوطنية بعد توقيع دولة فلسطين على المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة.
2. وجود نصوص قانونية تجرّم قيام المسؤولين الحكوميين بالتحريض ضد وسائل الإعلام.
3. عدد الصحفيين الذين تم استدعاؤهم من قبل أجهزة أمنية أو قضائية على خلفية عملهم الصحفي خلال العام 2022. (الضفة الغربية 9 حالات و3 حالات في قطاع غزة وبذلك يكون المجموع أكبر من 10 حالات «وحسب المنهجية بأن يتم طرح 10% لكل شخص بحد أقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%»)6
4. فرض قيود قانونية على تناول القضايا العرقية و/أو الدينية و/أو الأمن القومي
5. عدد حالات الاعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام (الضفة الغربية 10 حالات ولا يوجد أي حالة في قطاع غزة «وبذلك يكون المجموع يساوي 10 حالات» وحسب المنهجية بأن يتم طرح 10% لكل شخص بحد أقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%»). 6

من جهة أخرى، كشفت نتائج المقياس في فلسطين للعام 2022 عن وجود ثبات 1000 نقطة لمؤشرين هما:

1. وجود ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة.
2. عدم وجود أحكام قضائية بفرض غرامات مالية على الصحفيين بسبب ارتكاب جرائم نشر.

12 تم استخدام المؤشر بالاستناد الى البيانات التي يتم رصدها من خلال المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية - مدى.

2. نتائج مقياس حرية الصحافة في فلسطين حسب المجالات

2.1 الضمانات القانونية لحرية الصحافة:

اعتمد مقياس مجال الضمانات على 8 مؤشرات، وبلغ الوزن النسبي لكل مؤشر(0.125) وبقيمة 125 نقطة لكل مؤشر.

ارتفاع طفيف لمقياس مجال الضمانات القانونية لحرية الصحافة في الضفة الغربية خلال العام 2024 ب (4) نقطة ليصبح (317) مقارنة بـ (313) نقطة عام 2023 ومقارنة ب (412) نقطة في عام 2022، ويعود هذا الى الارتفاع الى ارتفاع نسبة مؤشر «وجود ضمانات قضائية في المحاكم الفلسطينية تحمي حرية الصحافة» من 48.7% عام 2023 الى 52.3% عام 2024، في حين بلغت هذه النسبة 62.5% عام 2022.

نسبة تحقيق المؤشرات

ثبات نسبة التحقيق مؤشر ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة 100.0%

و3 مؤشرات نسبة التحقيق أكبر من أو 50.0% وهي:

ضمانات قضائية في المحاكم الفلسطينية تحمي حرية الصحافة 52.3%

فرض قيود قانونية على تناول القضايا العرقية و/أو الدينية و/أو الأمن القومي 50.0%

تجرم القواعد السلوكية أو القانونية حصول للعاملين/ات في وسائل الإعلام على رشاوي للتأثير على عملهم 75.6%

وجود 4 مؤشرات نسبة التحقيق اقل من 50% وهي:

- موائمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة 0.0%
- تجريم تحريض المسؤولين الحكوميين ضد وسائل الإعلام 0.0%
- وجود إجراءات وتعليمات تسمح للصحفيين/ات بحرية التنقل أثناء فرض حالة الطوارئ والإغلاقات 29.8%
- وجود قانون الجرائم الإلكترونية عزز من حرية الصحافة 21.2%

اما على مستوى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للأعوام 2018 و2022 كان هناك تراجع مقياس في مجال الضمانات القانونية لحرية الصحافة في فلسطين خلال العام 2022 بـ (12) نقطة ليصبح (401) نقطة مقارنة بـ (413) نقطة في عام 2020، وبالمقارنة مع (406) نقطة في العام 2018، علما أنه قد كان هناك تراجع في هذا المجال بالمقارنة بين عامي 2018 و2019 من (406) نقطة في العام 2018 إلى (354) نقطة في العام 2019.

وكانت قيمة الانخفاض الأكبر في الضفة الغربية بمقدار (18) نقطة عن العام 2020، حيث بلغت (430) نقطة في العام 2020 مقارنة مع (415) نقطة في العام 2018، و (344) نقطة في العام 2019، فيما سجّل قطاع غزة ارتفاعاً مقداره (1) نقاط من (383) نقطة في عام 2020 إلى (384) نقطة في العام 2022، بينما حصل تراجع بالمقارنة بين عام 2020 مع العام 2018 بمقدار (55) نقطة حيث بلغت النتيجة آنذاك (438) نقطة.

ويعود هذا الارتفاع في مجال الضمانات القانونية لحرية الصحافة إلى ارتفاع نسبة تحقيق مؤشر الشعور في «توفر ضمانات قضائية في المحاكم الفلسطينية تحمي حرية الصحافة» بنسبة 52.4%، وأيضاً مؤشر «الشعور أن الإجراءات والتعليمات التي تسمح للصحفيين/ات بحرية التنقل أثناء فرض حالة الطوارئ والإغلاقات» بنسبة 50.5% (49.8% في الضفة الغربية مقابل 51.8% في قطاع غزة).

أظهرت النتائج وجود تباين في نسبة تحقيق المؤشر للنقاط الموزونة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في مؤشر (الإجراءات والتعليمات تسمح للصحفيين/ات بحرية التنقل أثناء فرض حالة الطوارئ والإغلاقات) حيث حصلت الضفة الغربية على 62.5% من النقاط، بينما حصل قطاع غزة على 38.4% من النقاط وهذا يعني أن تطبيق الاجراءات في قطاع غزة كانت مشدده وحدت من السماح للصحفيين/ات بحرية التنقل أثناء فرض حالة الطوارئ والاغلاقات.

أظهرت النتائج وبالاعتماد على احتساب النسبة المئوية لدرجة تحقيق المؤشر للنقاط الموزونة، نجد أن كل من مؤشر (عدم موائمة التشريعات الوطنية بعد توقيع دولة فلسطين على المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة) ومؤشر (وجود نصوص قانونية تجريم قيام المسؤولين الحكوميين بالتحريض ضد وسائل الإعلام) قد حصلا على 0% من النقاط الموزونة. بينما المؤشر (وجود ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة) قد حصل على 100% من النقاط الموزونة لهذا المؤشر.

وتبين النتائج إلى أن المؤشر (اعتبار وجود قانون الجرائم الإلكترونية قد عزز من حرية الصحافة) قد حصل على نسبة مئوية متدنية لدرجة تحقيق النقاط الموزونة بنسبة 30.0% على مستوى فلسطين، وبشكل متقارب بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت هذه النسب 28.2% في الضفة الغربية، و33.5% في قطاع غزة. مما يشير الى أن وجود القانون قد أدى الى نتائج عكسية وأنه لم يعزز من حرية الصحافة.

الضمانات القانونية لحرية الصحافة في فلسطين للعام 2022 والضفة الغربية للعام 2023 و 2024

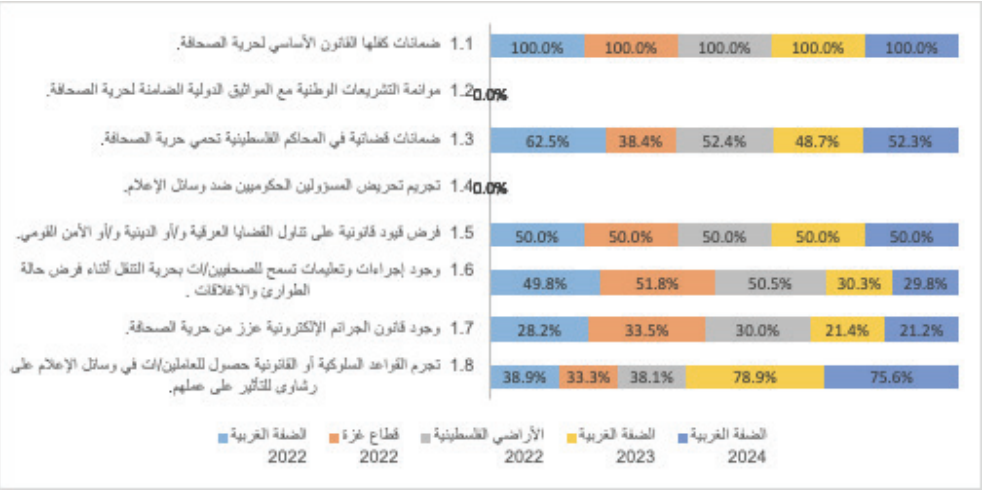

التحليل المقارن للضمانات القانونية لحرية الصحافة في الضفة الغربية للأعوام 2022، 2023، و2024

يُظهر التحليل مقارنة بين الأعوام 2022، 2023، و2024 أن البيئة القانونية لحرية الصحافة في الضفة الغربية لم تشهد تغييرات كبيرة، مع تسجيل تحسن طفيف في بعض المؤشرات مثل الضمانات القضائية، بينما شهدت بعض الجوانب الأخرى تراجعاً طفيفاً، مثل حرية التنقل للصحفيين ونزاهة العاملين في القطاع الإعلامي. في المقابل، بقيت المؤشرات المرتبطة بمواءمة التشريعات وتجريم التحريض ضد وسائل الإعلام على حالها دون أي تقدم.

تعكس هذه النتائج الحاجة إلى إصلاحات قانونية جادة تهدف إلى تعزيز حماية حرية الصحافة وضمان تطبيق المعايير الدولية في التشريعات المحلية

أولاً: المؤشرات التي شهدت تحسناً

أظهر المؤشر المتعلق بوجود ضمانات قضائية في المحاكم الفلسطينية تحمي حرية الصحافة ارتفاعاً من (48.7%) في عام 2023 إلى (52.3%) في عام 2024، بفارق إيجابي قدره (3.6%)، بينما كانت النسبة في عام 2022 عند (62.5%). ويعكس هذا التحسن الطفيف بعض التقدّم في البيئة القضائية، إلا أن المؤشر لا يزال دون المستوى المطلوب لضمان الحماية الكافية للصحفيين، مع ملاحظة أن النسبة في عام 2022 كانت أعلى، مما يشير إلى تراجع عام على مدار السنوات.

ثانياً: المؤشرات التي شهدت تراجعاً

أما فيما يتعلق بالمؤشرات التي سجلت تراجعاً خلال الأعوام الثلاثة، فقد جاءت النتائج على النحو التالي:

- تراجع المؤشر المتعلق بـ (تجريم حصول العاملين/ات في وسائل الإعلام على رشاوي للتأثير على عملهم)، ويعكس هذا التراجع الشعور بضعف في الإطار القانوني أو في تطبيق القواعد السلوكية المتعلقة بالنزاهة في القطاع الإعلامي، حيث انخفضت نسبته من (78.9%) في عام 2023 إلى (75.6%) في عام 2024، بفارق سلبي قدره (3.3%)، بينما كانت النسبة في عام 2022 عند (38.9%).

- كما شهد المؤشر الخاص بوجود إجراءات وتعليمات تسمح للصحفيين/ات بحرية التنقل أثناء فرض حالة الطوارئ والإغلاقات تراجعاً طفيفاً من (30.3%) في عام 2023 إلى (29.8%) في عام 2024، بفارق سلبي قدره (0.5%)، بينما كانت النسبة في عام 2022 عند (49.8%). ويشير هذا إلى استمرار محدودية حرية حركة الصحفيين في الظروف الاستثنائية، دون تحسن يذكر على مدار الأعوام.
- كذلك، انخفض المؤشر المتعلق بـ (وجود قانون الجرائم الإلكترونية الذي يعزز من حرية الصحافة) بشكل طفيف من (21.4%) في عام 2023 إلى (21.2%) في عام 2024، بفارق سلبي قدره (0.2%)، بينما كانت النسبة في عام 2022 عند (28.2%). ويؤكد ذلك استمرار قصور هذا القانون عن تعزيز حرية الصحافة بشكل فعّال.

ثالثاً: المؤشرات التي لم تشهد أي تغيير

وفيما يخص المؤشرات التي لم تشهد أي تغيير بين الأعوام الثلاثة، فقد استمرت على ذات المستويات دون أي تقدم يُذكر، وهي:

- الضمانات التي كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة، حيث بقيت النسبة عند (100%) في الأعوام الثلاثة.
- مواءمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة، والتي بقيت عند (0%) في جميع الأعوام، مما يعكس غياب جهود مواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية.
- تجريم تحريض المسؤولين الحكوميين ضد وسائل الإعلام، الذي بقي عند (0%) في الأعوام الثلاثة، وهو ما يشير إلى استمرار الفجوة التشريعية في هذا الجانب.
- فرض قيود قانونية على تناول القضايا العرقية و/أو الدينية و/أو الأمن القومي، حيث بقيت النسبة مستقرة عند (50%) في الأعوام الثلاثة، ما يدل على استمرار القيود المفروضة على التغطية الإعلامية في هذه المواضيع دون تغيير.

2.2 قيود قانونية ومجتمعية على حرية الصحافة

اعتمد مقياس مجال القيود القانونية والمجتمعية على حرية الصحافة على 14 مؤشراً، حيث بلغ الوزن النسبي (0.0714) لكل مؤشر وبقيمة 71 نقطة.

ارتفاع في مقياس مجال الضمانات القانونية لحرية الصحافة في الضفة الغربية عام 2024 إلى (70) نقطة، حيث بلغ (454) نقطة خلال العام 2024 مقارنة مع (384) نقطة خلال العام 2023 بزيادة نسبتها تقريباً 18.2% مقارنة بالعام 2023، و (411) نقطة في عام 2022، ويعود هذا الارتفاع الى ارتفاع نسبة تحقيق مؤشر(انخفاض عدد حالات الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام) [13]، حيث بلغ عدد الحالات 2 في العام 2024 مقارنة مع 9 حالات في الضفة الغربية عام 2023 (وبذلك تكون نسبة تحقيق المؤشر 80% عام 2024 بعد ان كان 10% عام 2023) بينما في عام 2022 بلغ عدد الحالات 5 وبنسبه تحقيق 50.0% بينما كانت حالة واحدة عام 2020 بنسبة تحقيق 90.0%.

13 المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد الاعتداءات الجسدية الضفة الغربية 2 حالات عام 2024 مقابل 9 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر (وحسب المنهجية يتم طرح 10% لكل شخص بحد اقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%" وبذلك يكون ارتفع المؤشر بنسبة تحقيق من 10% ليصبح 80%)

تراجع في مؤشر (عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام)»[14] مما أدى الى ارتفاع في تحقيق مؤشر حيث لا يوجد أي حالة في الضفة الغربية خلال العام 2024 مما سجل نسبة تحقق 100.0%، في حين بلغ العدد 4 حالات في الضفة الغربية عام 2023 (وبذلك تكون نسبة تحقيق المؤشر 60%) بينما في عام 2022 بلغ عدد الحالات 3 وبنسبته تحقيق 70.0% بينما كانت حاله واحده عام 2020 بنسبة تحقيق 90.0%.

وارتفاع طفيف في تحقيق مؤشر (عدم وجود حالات الاعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام) من 10% (9 حالات) عام 2024% مقارنة بـ (10 حالات) 0.0% عام 2023.[15]

أما على مستوى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للأعوام 2018 و2022 كان هناك تراجع كبير في مقياس مجال القيود القانونية على حرية الصحافة في فلسطين خلال عام 2022 بمقدار (120) نقاط عن العام 2020 حيث بلغ (366) نقطة عام 2022 مقارنة بـ (485) نقطة عام 2020، و (479) نقطة عام 2019.

ويعود ذلك إلى الانخفاض في المؤشر في الضفة الغربية من (577) نقطة في عام 2020 الى (411) خلال العام 2022 بمقدار (166)، بينما ارتفع المؤشر في قطاع غزة (62) نقطة من (476) نقطة في عام 2020 إلى (537) خلال العام 2022.

14 المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد حالات التعذيب الضفة الغربية 0 حالات عام 2024 مقابل 4 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر بنسبة تحقيق من 60% ليصبح 100%)

15 المصدر: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية – مدى: عدد حالات الاعتقال الضفة الغربية 9 حالات عام 2024 مقابل 10 حالات عام 2023 وبذلك يكون ارتفع المؤشر (وحسب المنهجية يتم طرح 10% لكل شخص بحد اقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%" وبذلك يكون تراجع المؤشر بنسبة تحقيق من 0% ليصبح 10%)

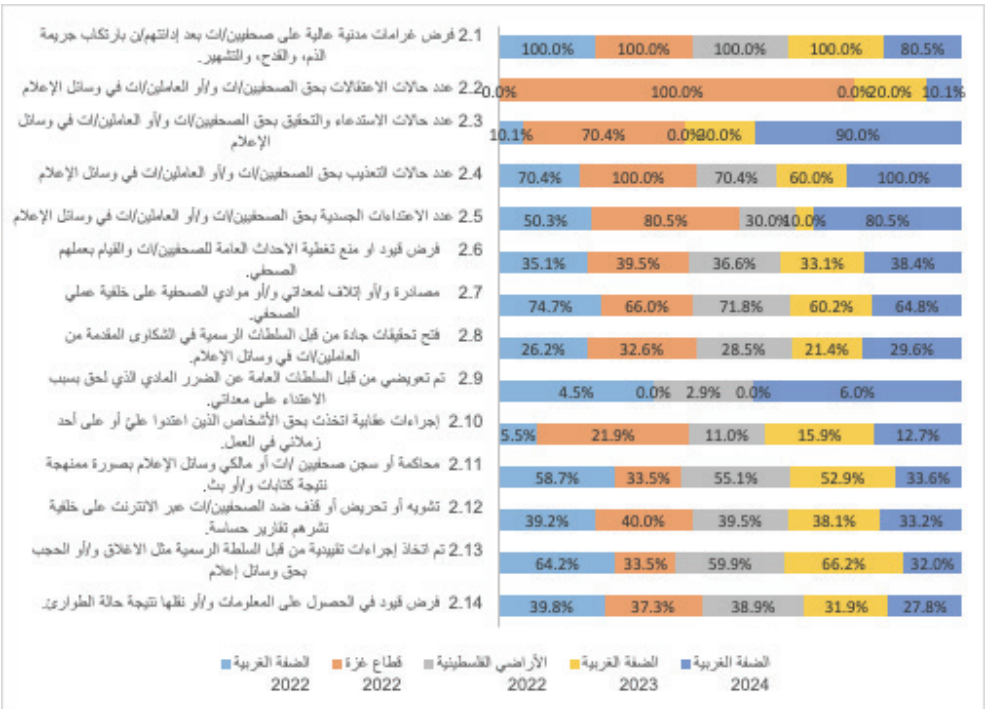

التحليل المقارن للقيود القانونية على حرية الصحافة في الضفة الغربية بين أعوام 2022، 2023، و2024

فيما يخص (فتح تحقيقات جادة من قبل السلطات الرسمية في الشكاوى المقدمة من العاملين/ات في وسائل الإعلام)، كانت النسبة في عام 2022 (26.2%)، وانخفضت في 2023 إلى (21.4%)، في عام 2024، ارتفعت النسبة إلى (29.6%)، بزيادة قدرها (8.2%). هذا التحسن الكبير يشير إلى تحسن طفيف في استجابة السلطات للشكوى المقدمة من الصحفيين.

أما فيما يتعلق بمؤشر تم تعويضي من قبل السلطات العامة عن الضرر المادي الذي لحق بسبب الاعتداء على معداتي، فقد كانت النسبة في عام 2022 (4.5%)، ثم انخفضت إلى (0%) في 2023. لكن في عام 2024، ارتفعت النسبة بشكل طفيف إلى (6%)، بزيادة قدرها (6%)، مما يشير إلى أنه ما زال هناك تدني في نسبة تحقيق المؤشر «تعويض الصحفيين عن الأضرار التي لحقت بمعداتهم».

أما بالنسبة لمؤشر عدم (فرض قيود أو منع تغطية الأحداث العامة للصحفيين/ات والقيام بعملهم الصحفي)، فقد كانت النسبة في 2022 (35.1%)، وانخفضت في 2023 إلى (33.1%)، ثم ارتفعت في عام 2024 إلى (38.4%)، بزيادة قدرها (5.3%). هذه الزيادة تشير إلى تحسن في الوضع المتعلق بعدم فرض القيود على التغطية الصحفية.

وفيما يخص (عدم مصادرة و/أو إتلاف معداتي و/أو موادي الصحفية على خلفية عملي الصحفي)، فقد كانت النسبة في عام 2022 (74.7%)، ثم انخفضت في 2023 إلى (60.2%)، وفي عام 2024، ارتفعت النسبة إلى (64.8%)، بزيادة قدرها (4.6%)، مما يشير إلى تحسن طفيف في مؤشر عدم مصادرة المعدات الصحفية.

فيما يخص (عدم تم اتخاذ إجراءات تقييدية من قبل السلطة الرسمية مثل الإغلاق و/أو الحجب بحق وسائل إعلام)، فقد كانت النسبة في 2022 (64.2%)، ثم ارتفعت إلى (66.2%) في 2023، إلا أنه في عام 2024، انخفضت بشكل ملحوظ إلى (32%)، مما يشير إلى تراجع كبير في هذا المؤشر، مما يعني ان هناك ارتفع في الإجراءات التقييدية بحق وسائل الإعلام.

أما مؤشر (إجراءات عقابية اتخذت بحق الأشخاص الذين اعتدوا عليّ أو على أحد زملائي في العمل)، فقد كانت النسبة في 2022 (5.5%)، ثم ارتفعت إلى (15.9%) في 2023، بينما انخفضت في عام 2024 إلى (12.7%)، مما يعكس تراجعًا في فعالية الإجراءات العقابية بحق الأشخاص الذين اعتدوا عليّ أو على أحد زملائي في العمل.

وبالنسبة لمؤشر (عدم وجود تشويه أو تحريض أو قذف ضد الصحفيين/ات عبر الإنترنت على خلفية نشرهم تقارير حساسة)، فقد كانت النسبة في 2022 (39.2%)، ثم انخفضت في 2023 إلى (38.1%)، بينما ارتفعت في 2024 إلى (33.2%)، مما يشير إلى ارتفاع طفيف في هذا المؤشر.

أما في مؤشر (عدم محاكمة أو سجن صحفيين/ات أو مالكي وسائل الإعلام بصورة ممنهجة نتيجة كتابات و/أو بث)، فقد كانت النسبة في 2022 (58.7%)، وانخفضت إلى (52.9%) في 2023، ثم انخفضت مره أخرى في 2024 إلى (33.6%)، مما يشير إلى تراجع كبير في عدم محاكمة الصحفيين بسبب نشاطاتهم الإعلامية.

وأخيرًا، بالنسبة لمؤشر (فرض قيود في الحصول على المعلومات و/أو نقلها نتيجة حالة الطوارئ)، فقد كانت النسبة في 2022 (39.8%)، ثم انخفضت إلى (31.9%) في 2023، وواصلت الانخفاض في 2024 إلى (27.8%)، مما يعكس تحسنًا مستمرًا في الوصول إلى المعلومات.

على مستوى فلسطين خلال الأعوام 2018 - 2022

- نسبة تحقيق المؤشر 0.0% على مستوى فلسطين خلال الأعوام 2018، 2019، 2020، و2022 (لوجود حالات الاعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام)، حيث وجد 10 حالات في العام 2022 وجميعها في الضفة الغربية.
- في حين أظهرت النتائج عام 2022 إلى ارتفاع المؤشر في قطاع غزة بمقدار (62) نقطة، ليصبح (537) نقطة مقارنة ب (476) نقطة في عام 2020، وذلك بسبب ارتفاع نسبة تحقيق مؤشر (عدم وجود حالات الاعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام) بنسبة 100.0%. وايضاً ارتفاع بنسبة تحقيق مؤشر (انخفاض عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام) الى 100.0%..
- ثبات في نسبة تحقيق مؤشر (عدم فرض غرامات مدنية عالية على صحفيين/ات بعد إدانتهم/ن بارتكاب جريمة الذم، والقدح، والتشهير)، على 100% لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث وجد أن عدد الحالات هو (0) وعلى مدار الاربعة أعوام.
- ثبات في نسبة تحقيق مؤشر على 0.0% على مستوى فلسطين (لوجود حالات الاستدعاء والتحقيق بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام) وذلك بسبب أنه ما زال هناك إجراءات استدعاء والتحقيق بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت في العام 2022 عدد حالات الاستدعاء والتحقيق (12) حالة موزعة الى (9) حالة في الضفة الغربية، و (3) حالات في قطاع غزة.
- بلغت في العام 2022 عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام (3) حالات في الضفة الغربية، وعدم وجود أي حالة في قطاع غزة، ولذلك حصل المؤشر على مستوى فلسطين على 70.0%

- اما مؤشر (عدد الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين و/ او العاملين في وسائل الاعلام) بلغ عدد الحالات (5) حالات في الضفة الغربية، وحالتين في قطاع غزة. ولذلك حصل المؤشر على مستوى فلسطين على 30.0% بينما كان خلال العام 2020 حوالي 60.0%.
- المؤشر (فرض قيود أو منع تغطية الاحداث العامة للصحفيين/ات والقيام بعملهم الصحفي) حصل على مستوى فلسطين على 37.0% في العام 2022 بينما كان 54.0% خلال العام 2020.
- انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (إجراء السلطات الرسمية التحقيق في الشكوى المقدمة) على مستوى فلسطين حيث نلاحظ الانخفاض من 34.0% خلال العام 2020 الى 11.0% عام 2022.
- انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (عدم وجود توسعاً وتعسفاً في تشويه أو تحريض أو قذف ضد الصحفيين/ات عبر الانترنت على خلفية نشرهم تقارير حساسة) في الضفة الغربية من 58.0% عام 2020 الى نسبة تحقيق 39.0% عام 2022، كما ويلاحظ الانخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 61.0% عام 2020 الى 40.0 % عام 2022.
- انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (عدم اتخاذ اجراءات تقيديه من قبل السلطة الرسمية مثل الاغلاق او الحجب بحق وسائل اعلام) على مستوى فلسطين، حيث نلاحظ الانخفاض من 59.0% خلال العام 2020 الى 39.0% عام 2022، وانخفض ايضاً في الضفة الغربية من 58.0% عام 2020 إلى نسبة تحقيق 39.0% عام 2022، كما ويلاحظ الانخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 61.0% عام 2020 إلى 40.0% عام 2022.
- انخفضت نسبة المؤشر (فرض قيود في الحصول على المعلومات و/أو نقلها نتيجة حالة الطوارئ) من 49.0% للعام 2020 الى 39.0% في عام 2022 على مستوى فلسطين، وجاء هذا الانخفاض في الضفة الغربية من 48.0% للعام 2020 الى 40.0% للعام 2022، وقطاع غزة من 52.0% للعام 2020 الى 37.0% للعام 2022.

2.3 استقلالية عمل وسائل الإعلام

اعتمد مقياس المجال استقلالية عمل وسائل الإعلام على 7 مؤشرات حيث بلغ الوزن النسبي (0.143) لكل مؤشر وبقيمة 143 نقطة.

تراجع مقياس مجال الضمانات القانونية لحرية الصحافة في الضفة الغربية خلال العام 2024 ب (4) نقطة ليصبح (344) نقطة مقارنة ب (348) نقطة في عام 2023.

مؤشر استقلالية عمل وسائل الإعلام في الضفة الغربية خلال الأعوام 2022 الى 2024

تراجع (مؤشر استقلالية عمل وسائل الإعلام في الضفة الغربية) إلى (344) نقطة في العام 2024، أي بتراجع قدره (4) نقاط مقارنة مع (348) نقطة خلال العام 2023، وبتراجع حاد مقداره بمقدار (228) نقطة من أعلى قيمة سجّلها في العام 2020 والتي بلغت (572) نقطة، وبتراجع مقداره (66) نقطة عن العام 2022 البلغ (410) نقطة. ويُظهر هذا تراجعاً مقداره (225) نقطة أيضاً عن العام 2018 الذي بلغ فيه المؤشر (569) نقطة، وبهذا يكون إجمالي التراجع من العام 2020 إلى العام 2024 قد بلغ (228) نقطة، وهو ما يعكس استمرار التدهور في استقلالية وسائل الإعلام خلال هذه الفترة.

وعند النظر إلى تفاصيل المؤشرات الفرعية، نجد أن مؤشر (عدم وجود قوانين للترخيص التي تسمح بسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام) قد شهد تراجعاً ملحوظاً، حيث انخفضت نسبة

تحقيق هذا المؤشر من (44.4%) في عام 2022 إلى (31.6%) في عام 2023، ثم إلى (22.7%) في عام 2024، بفارق قدره (8.8%) بين العامين 2023 و2024. ويدل هذا التراجع تراجع في البيئة القانونية الناظمة للإعلام، بما يزيد من قدرة الحكومة على فرض سيطرتها المباشرة من خلال القوانين.

أما نسبة تحقيق مؤشر (إجراءات الترخيص التي تعيق عمل وإنشاء وسائل إعلام مستقلة)، فقد شهد أيضاً تراجعاً تدريجياً، إذ انخفض من (40.0%) عام 2022 إلى (30.9%) عام 2023، ثم إلى (28.5%) عام 2024، بفارق (2.4%). وهو ما يشير إلى تراجع في تخفيف العراقيل الإدارية والتنظيمية التي تواجه إنشاء وسائل إعلام مستقلة.

في المقابل، فإن نسبة تحقيق مؤشر (عدم وجود هيمنة وسائل الإعلام المملوكة للدولة على نظام الأخبار والمعلومات) شهد تراجعاً مستمر في نسبة تحقيق المؤشر من (40.4%) في 2022 إلى (38.7%) في 2023، ثم إلى (37.0%) في 2024. بنسبة تراجع (1.8 %)، فإنه يعكس استمرار احتكار وسائل الإعلام المملوكة للدولة لفضاء المعلومات.

ارتفاع في نسبة تحقيق مؤشر (التمتع بالاستقلالية التحريرية وتغطية أخبار مختلف فئات الشعب من قبل وسائل الإعلام الرسمية) بشكل واضح، حيث ارتفع من (24.3%) في 2022 إلى (26.6%) في 2023، ثم إلى (37.7%) في 2024، محققاً قفزة نوعية بمقدار (11.1%). ويعكس هذا التغير اتجاهاً نحو تحسين جودة المحتوى الإعلامي الرسمي وزيادة شموليته.

في المقابل، تراجع في نسبة تحقيق مؤشر (وضوح إجراءات ملكية وسائل الإعلام وإمكانية إنشائها دون تمييز سياسي) بشكل كبير، حيث انخفض من (47.1%) في 2022 إلى (23.8%) في 2023، ثم إلى (16.4%) في 2024، ما يمثل تراجعاً قدره (7.4%) بين العامين الأخيرين. يشير هذا التراجع إلى اتساع فجوة الشفافية وتزايد العقبات المرتبطة في منح التراخيص وتحديد الملكية.

أما نسبة تحقيق مؤشر (تنوع وسائل الإعلام من حيث الملكية وعدم تمركزها لدى توجهات سياسية أو اقتصادية محددة)، فقد شهد تحسناً مستمراً، حيث ارتفع من (43.4%) في عام 2022 إلى (45.8%) في عام 2023، ثم إلى (50.0%) في عام 2024، بفارق (4.2%).

وأخيراً، فإن نسبة تحقيق مؤشر (عدم إخفاء الملكية والارتباط بمناصب رسمية داخل وسائل الإعلام) قد سجل ارتفاعاً طفيفاً، من (45.8%) في عام 2023 إلى (48.6%) في عام 2024، بزيادة قدرها (2.8%).

أما على مستوى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للأعوام 2018 و2022 كان هناك تراجع مؤشر استقلالية عمل وسائل الإعلام بمقدار (133) نقطة في فلسطين من (552) نقطة في العام 2020 إلى (419) نقطة في العام 2022. وبتراجع مقداره (146) نقطة عن العام 2018 الذي بلغ (565) نقطة.

ويظهر الانخفاض الأكبر في المؤشر في الضفة الغربية بـ (221) نقطة، حيث بلغ هذا المؤشر في العام 2023 (348) نقطة بعد أن بلغ (569) نقطة في العام 2018، و(410) نقطة في العام 2022 مقارنة ما مقداره (572) نقطة عام 2020 بعد أن كان (447) نقطة في العام 2019. أما في قطاع غزة انخفض بمقدار (66) نقطة، ليصبح (447) بعد أن وصل (513) نقطة في العام 2020، و (502) نقطة في العام 2019، وبتراجع مقداره (111) نقطة بعد أن كان (559) نقطة في العام 2018.

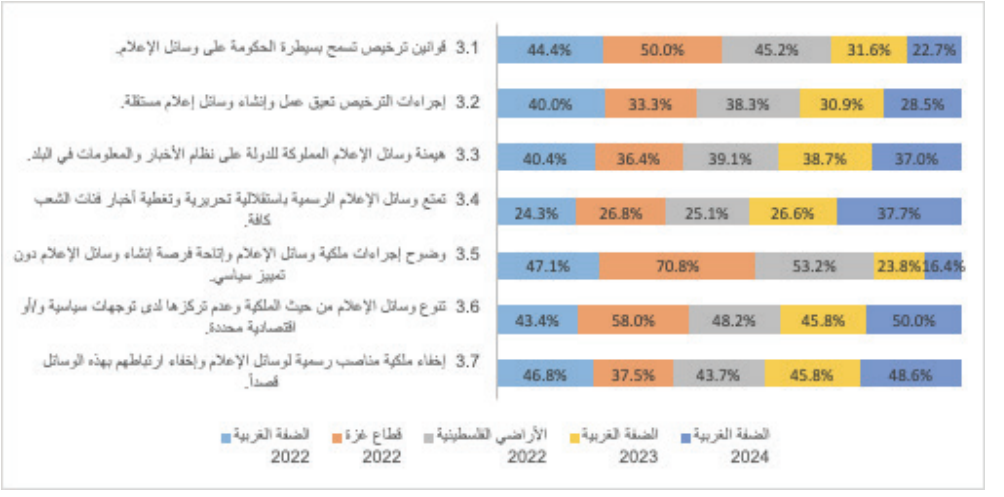

ويفسر هذا التغير بتدني نسبة تحقيق المؤشرات على مستوى الضفة الغربية للعام 2024 في جميع المؤشرات دون 50%:

- تراجع في نسبة تحقيق مؤشر (وضوح إجراءات ملكية وسائل الإعلام وإتاحة فرصة إنشاء وسائل الإعلام دون تمييز سياسي) وجود استمرار في تراجعاً حاداً في الضفة الغربية من 53.2% في العام 2022 إلى (23.8%) في 2023، واستمر التراجع إلى (16.4%) في 2024، ما يعكس تدهوراً واضحاً في هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة.
- مؤشر (قوانين ترخيص تسمح بسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام) شهدت الضفة الغربية انخفاضاً في تحقيق المؤشر من (31.6%) في عام 2023، إلى (22.7%) في عام 2024، مما يدل على تراجع خلال السنوات الأخيرة.
- وشهد مؤشر (وضوح إجراءات ملكية وسائل الإعلام وإتاحة فرصة إنشاء وسائل الإعلام دون تمييز سياسي) وجود استمرار في تراجعاً حاداً في الضفة الغربية من 53.2% في العام 2022. إلى (23.8%) في 2023، واستمر التراجع إلى (16.4%) في 2024، ما يعكس تدهوراً واضحاً في هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة

- انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (إجراءات الترخيص تعيق عمل وإنشاء وسائل إعلام مستقلة)، على مستوى الضفة الغربية خلال العام 2024 لتنخفض الى 28.5%، بينما كان في العام 2023 حوالي 30.9%. وتراجع عن 40.0% في العام 2022.
- تراجع في نسبة تحقيق مؤشر (باعتبار عدم وجود هيمنة لوسائل الإعلام المملوكة للدولة على نظام الأخبار والمعلومات في البلد) في الضفة الغربية من 40.4% عام 2022 الى 38.7% عام 2023، ثم الى 37.0% عام 2024.
- ارتفع مؤشر (تمتع وسائل الإعلام الرسمية باستقلالية تحريرية وتغطية أخبار فئات الشعب كافة) شهدت الضفة الغربية ارتفاعاً طفيفاً إلى (26.6%) في عام 2023، ثم ارتفعت بشكل أكبر إلى (37.7%) في عام 2024، مما يدل على تحسن نسبي في هذا الجانب خلال الفترة الأخيرة

2.4 وسائل الإعلام وتنوع المضامين:

اعتمد مقياس المجال على 7 مؤشرات حيث بلغ الوزن النسبي (0.143) لكل مؤشر وبقيمة 143 نقطة.

ارتفع مؤشر مجال وسائل الإعلام وتنوع المضامين لحرية الصحافة في الضفة الغربية للعام 2024 بمقدار (34) نقاط، ليبلغ (454) نقطة في عام 2024 مقارنة بالعام 2023 البالغ (420) نقطة، مقارنة مع عام 2022 (424) نقطة، مقارنة مع (436) نقطة عام 2020، و (435) نقطة في العام 2019، وبتراجع (24) نقطة بين عام 2024 وعام 2018 والبالغ (478) نقطة.

اما على مستوى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للأعوام 2018 و2022 كان هناك تراجع في مجال وسائل الإعلام وتنوع المضامين لحرية الصحافة في فلسطين بمقدار (30) نقاط. فبلغ (417) عام 2022 مقارنة مع (447) نقطة عام 2020 مقابل (455) نقطة في العام 2019 ومقابل (481) نقطة في العام 2018. ونلاحظ أن التراجع الأكبر بلغ في قطاع غزة بمقدار (63) نقاط من (406) نقطة عام 2022 مقارنة بـ (470) نقطة في العام 2020، وتراجع ايضاً عن (479) نقطة في العام 2019، وبتراجع (84) نقطة عن العام 2018 والبالغ (490) نقطة.

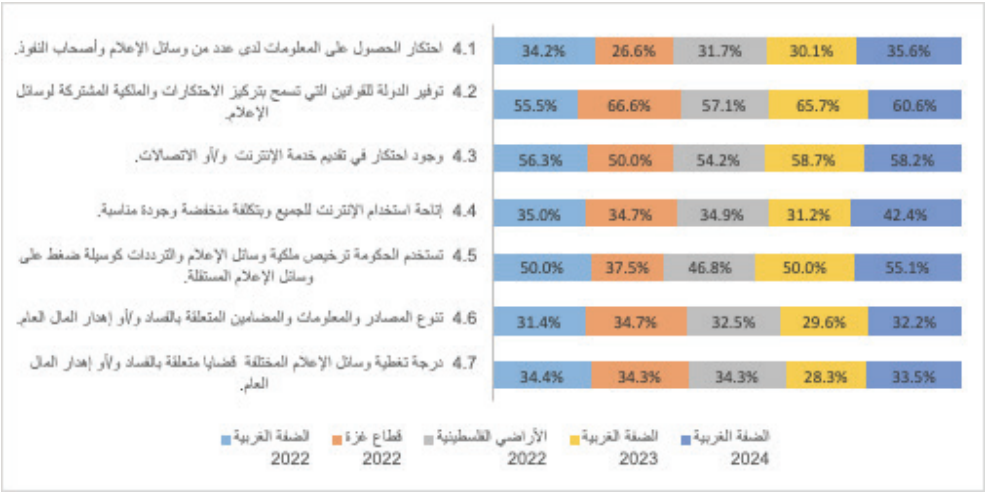

التحليل المقارن لوسائل الإعلام وتنوع المضامين في الضفة الغربية بين أعوام 2022، 2023، و2024

عند مقارنة الوضع الإعلامي في الضفة الغربية بين الأعوام 2022 و2023 و2024، تبيّن وجود بعض التحسن في بعض الجوانب، بينما تراجعت بعض المؤشرات الأخرى. بالمجمل يظهر أن الوضع الإعلامي شهد تحسناً طفيفاً في بعض المؤشرات مثل تراجع احتكار وسائل الإعلام، وتحسن الوصول إلى الإنترنت بتكلفة وجودة أفضل. رغم ذلك، ما زالت هناك بعض التحديات، مثل احتكار الإنترنت واستخدام الحكومة للترخيص كوسيلة ضغط على وسائل الإعلام المستقلة.

فيما يخص نسبة تحقيق مؤشر (إتاحة الإنترنت للجميع بتكلفة منخفضة وجودة مناسبة)، فقد شهد هذا المؤشر تحسناً حيث كانت النسبة (35.0%) في عام 2022 ثم تراجعت في عام 2023 إلى (31.2%)، وفي عام 2024 شهدت تحسناً لتصل إلى (42.4%)، ما يعكس تحسناً طفيفاً في قدرة المواطنين على الوصول إلى الإنترنت.

ونلاحظ أن نسبة تحقيق مؤشر احتكار الحصول على المعلومات من قبل عدد قليل من وسائل الإعلام وأصحاب النفوذ قد شهد تراجعاً طفيفاً في عام 2022، كانت النسبة (34.2%)، ثم انخفضت إلى (30.1%)، في عام 2023، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى (35.6%) في عام 2024، هذا التغير يظهر تحسناً طفيفاً في الحرية الإعلامية، لكنه لا يزال يشير إلى وجود تحكم في تدفق المعلومات.

أما فيما يخص نسبة تحقيق مؤشر (استخدام الحكومة للترخيص كوسيلة ضغط على وسائل الإعلام المستقلة)، فقد ارتفعت النسبة من (50.0%) في عام 2023 إلى (55.1%) في عام 2024. هذا يشير إلى تراجع في استخدام الحكومة لهذه الآلية للضغط على وسائل الإعلام المستقلة.

فيما يتعلق بنسبة تحقيق مؤشر (تغطية وسائل الإعلام لقضايا الفساد وإهدار المال العام)، نجد أن النسبة كانت في عام 2022 (34.4%)، ثم تراجعت إلى (28.3%) في عام 2023، ليحدث تحسن طفيف في عام 2024 وتصل إلى (33.5%). هذا التغير يدل على تحسن طفيف في اهتمام وسائل الإعلام بتغطية هذه القضايا الحساسة.

من جهة أخرى، فيما يتعلق بنسبة تحقيق مؤشر (توفير الدولة للقوانين التي تسمح بتركيز الاحتكارات والملكية المشتركة لوسائل الإعلام)، شهد هذا المؤشر تراجعا من (65.7%) في 2023 إلى (60.6%) في 2024، في حين بلغت هذه النسبة (55.5%) في 2022. هذا التراجع يعكس ان

الوضع لا يزال يسمح بتركيز الإعلام في أيدي عدد قليل من المالكين.

أما بالنسبة لتحقيق مؤشر (لاحتكار خدمات الإنترنت والاتصالات، شهد المؤشر تراجعاً طفيفاً) من (58.7%) في 2023، لتتراجع بشكل طفيف في 2024 إلى (58.2%) هذا يشير إلى أن وضع احتكار خدمات الإنترنت لم يتغير بشكل جوهري.

فيما يتعلق بتنوع المصادر والمعلومات المتعلقة بالفساد وإهدار المال العام، كانت النسبة في عام 2022 (31.4%)، ثم تراجعت إلى (29.6%) في 2023، لتتحسن بشكل طفيف في 2024 إلى (32.2%).

2.5 الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية

اعتمد مقياس المجال على 8 مؤشرات حيث بلغ الوزن النسبي (0.125) لكل مؤشر وبقيمة 125 نقطة.

سُجّل انخفاض مقداره (27) نقطة في مقياس مجال الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية في الضفة الغربية عام 2024 حيث بلغ (330) نقطة، مقارنة مع ما مقداره (357) نقطة عام 2023، مقارنة، ب (343) نقطة في العام 2022، وبتراجع مقداره (226) نقطة عن اعلى مقدار حصل علية المؤشر في العام 2020 البالغ (583) نقطة.

اما على مستوى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للأعوام 2018 و2022 كان هناك تسُجّل تراجع مقداره (207) نقطة في مقياس مجال الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية حيث بلغ (339) في عام 2022 مقارنة بـ (546) نقطة في العام 2020، بعد أن بلغ (546) نقطة في عام 2020 و(501) نقطة في العام 2019، و(515) نقطة في عام 2018.

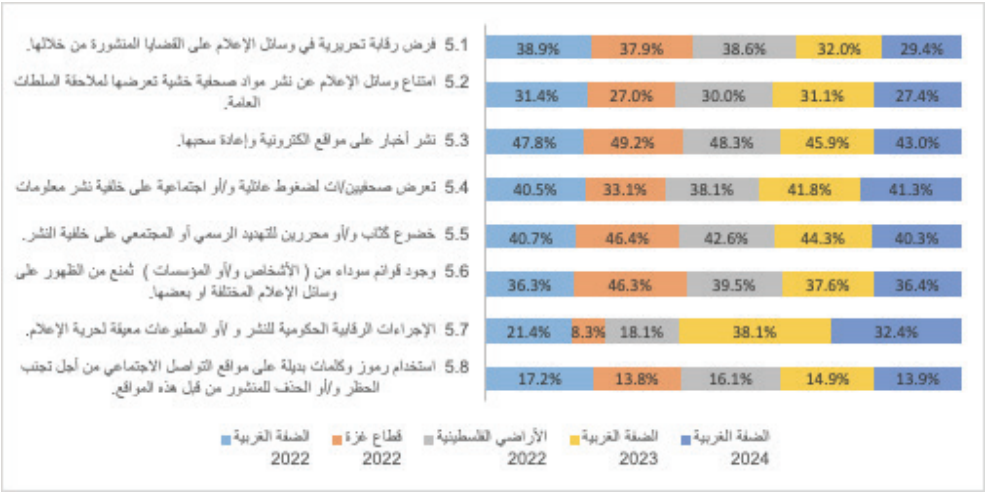

ويعزى ذلك إلى تراجع نسبة تحقيق جميع المؤشرات للعام 2024 وحصول جميع مؤشرات المجالات البالغة 8 مؤشرات على نسبة تحقيق للمؤشر بنسبة تقل عن 50% وذلك على مستوى الضفة الغربية للعام 2024:

وان أدنى مؤشر هو (استخدام رموز وكلمات بديلة على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تجنب الحظر و/أو الحذف للمنشور من قبل هذه المواقع) من 17.2% عام 2022 الى 14.9% عام 2023 الى 13.9% عام 2024، ما يدل على أن هناك استخداماً وبشكل كبير لكلمات ورموز بديلة، يلي ذلك مؤشر (امتناع وسائل الإعلام عن نشر مواد صحفية خشية تعرضها لملاحقة السلطات العامة) بنسبة تحقيق 27.4%. (فرض رقابة تحريرية في وسائل الإعلام على القضايا المنشورة) من 38.9% عام 2022 الى 27.9% عام 2023، الى 29.4% عام 2024، «الإجراءات الرقابية الحكومية للنشر و /أو المطبوعات معيقة لحرية الإعلام» من 21.4% عام 2022 الى 38.1% عام 2023، الى 32.4% عام 2024

التحليل الوصفي للبيانات (الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية - 2022، 2023، 2024)

في هذا التحليل، سنقوم بمقارنة نسب الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية المتعلقة بحرية الصحافة ووسائل الإعلام في السنوات 2022، 2023، و2024. نستعرض البيانات التي تم جمعها لعدد من المؤشرات المهمة التي تؤثر في حرية الإعلام، مع التركيز على الاتجاهات والتغيرات التي طرأت بين السنوات، مع اعتبار الارتفاع مؤشرًا إيجابيًا والتحسن في البيئة الإعلامية.

1. اعتبار ان الإجراءات الرقابية الحكومية للنشر و/أو المطبوعات معيقة لحرية الإعلام:

كانت النسبة في 2022 هي (21.4%)، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ في عام 2023 إلى (38.1%). وفي عام 2024، شهدنا انخفاضًا طفيفًا إلى (32.4%). هذا الارتفاع الكبير في عام 2023 يشير إلى زيادة الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام، مما يمثل تحديًا غير إيجابي في حرية الإعلام، رغم التحسن الطفيف في 2024.

2. عدم خضوع الكتاب أو المحررين للتهديدات الرسمية أو المجتمعية بسبب النشر:

كانت النسبة في 2022 (40.7%)، وارتفعت في 2023 إلى (44.3%). ثم انخفضت في 2024 إلى (40.3%). هذا التذبذب يشير إلى زيادة في تهديدات الصحفيين في بعض الفترات.

3. عدم امتناع وسائل الإعلام عن نشر مواد صحفية خشية تعرضها لملاحقة السلطات العامة:

كانت النسبة في عام 2022 (31.4%)، وهي نسبة شبه ثابتة في عام 2023 حيث كانت (31.1%). ومع ذلك، انخفضت هذه النسبة إلى (27.4%) في عام 2024. هذا الانخفاض يشير إلى أن وسائل الإعلام أصبحت أكثر حذراً في نشر المواد الصحفية.

4. عدم نشر أخبار على مواقع إلكترونية وإعادة سحبها:

كانت النسبة في عام 2022 هي الأعلى (47.8%)، ثم انخفضت في عام 2023 إلى (45.9%)، ووصلت في عام 2024 إلى (43.0%). هذا الانخفاض يدل على أن هناك حالات تم نشر الأخبار على الإنترنت ومن ثم سحبها لاحقًا، مما يشير إلى بيئة أكثر تقييدًا في نشر المعلومات.

5. عدم فرض رقابة تحريرية في وسائل الإعلام على القضايا المنشورة:

في عام 2022، كانت نسبة عدم فرض الرقابة التحريرية على القضايا المنشورة في وسائل الإعلام (38.9%). في عام 2023، انخفضت هذه النسبة إلى (32.0%)، واستمرت في الانخفاض في عام 2024 إلى (29.4%). هذا الانخفاض يشير إلى ازدياد في البيئة الإعلامية على الرقابة التحريرية.

6. عدم تعرض الصحفيين لضغوط عائلية و/أو اجتماعية على خلفية نشر معلومات:

كانت النسبة في عام 2022 (40.5%)، وفي عام 2023 ارتفعت إلى (41.8%)، واستمرت في الارتفاع الطفيف لتصل إلى (41.3%) في عام 2024. هذه النسبة تشير إلى وجود الضغوط الاجتماعية والعائلية على الصحفيين، مما يعني مؤشر غير إيجابي في بيئة العمل الإعلامي.

7. عدم وجود قوائم سوداء من الأشخاص و/أو المؤسسات الممنوعة من الظهور في وسائل الإعلام:

كانت النسبة في عام 2022 (36.3%)، وارتفعت إلى (37.6%) في عام 2023، ثم تراجعت قليلاً إلى (36.4%) في عام 2024. هذا يظهر استمرار وجود قوائم سوداء، مما يعني أن هذا الموضوع لا يزال يشكل تحديًا لحرية الإعلام.

2.6 السياسات التمويلية

اعتمد مقياس المجال على 9 مؤشرات حيث بلغ الوزن النسبي (0.111) لكل مؤشر وبقيمة 111 نقطة.

سُجّل انخفاض مقداره (21) نقطة في مقياس مجال السياسات التمويلية للصحافة في الضفة الغربية عام 2024 حيث بلغ ما مقداره (300) نقطة عام 2024 متراجع عن عام 2023 البالغ ما مقداره (321) مقارنة ب (296) نقطة في العام 2022 في حين سُجّل تراجع مقداره (215) نقطة مقارنة بأعلى مقدار حصل عليها المجال هي (515) نقطة في العام 2020.

اما على مستوى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للأعوام 2018 و2022 سُجّل تراجع مقداره (220) نقطة في مقياس مجال السياسات التمويلية للصحافة في فلسطين بمقدار (296) في عام 2022 مقارنة بأعلى قيمة قد بلغها (516) نقطة في العام 2020، في حين بلغ (433) نقطة في العام 2019، و (457) نقطة في عام 2018. بينما سُجّل ارتفاع في قطاع غزة بلغ (75) نقطة ما بين عامي 2020 و2019.

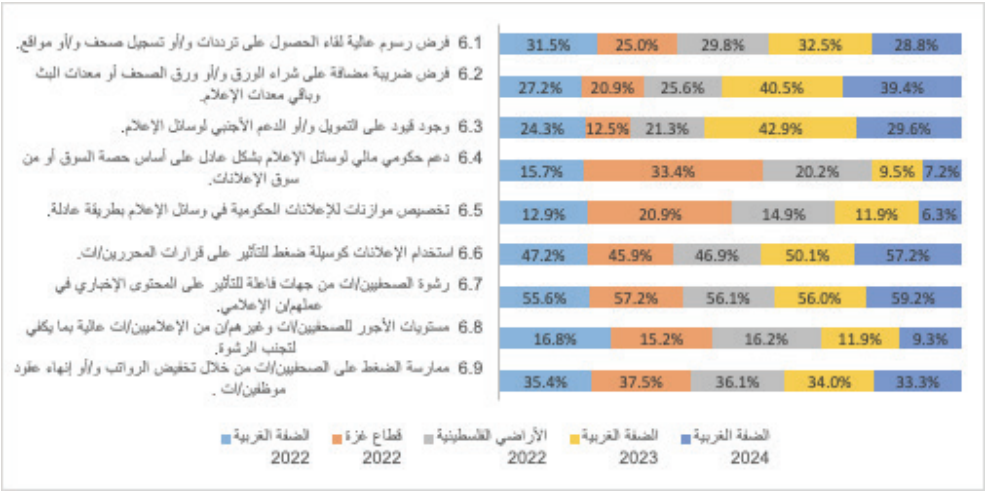

ويعزى هذا الانخفاض على مستوى الضفة الغربية للعام 2024 إلى حصول 7 مؤشرات من أصل 9 مؤشرات على نسبة تحقيق تقل عن 50.0% من نقاط المؤشر لهذا المجال في عام 2024 وهي:

- انخفاض مؤشر (الدعم الحكومي المالي لوسائل الإعلام بشكل عادل على أساس حصة السوق أو من سوق الإعلانات)، حيث بلغت النسبة 7.2% في الضفة الغربية للعام 2024، ونسبة 9.5% في الضفة الغربية للعام 2023 مقارنة ب 15.7% عام 2022، أما في فلسطين عام 2022 بلغت النسبة 20.2% و33.4% في قطاع غزة.
- انخفاض مؤشر (مستويات الاجور للصحفيين/ات وغيرهم من الاعلاميين/ات) على مستوى الضفة الغربية من 16.8% عام 2022 الى 11.9% عام 2023، الى 9.3% عام 2024 وهي متدنية ايضاً في فلسطين عام 2022 بنسبة 16.2% منها 16.8% في الضفة الغربية و15.2% في قطاع غزة عام 2022.
- تدني في الموازنات المخصصة للإعلانات الحكومية في وسائل الاعلام بطريقة عادلة على مستوى الضفة الغربية من 12.9% عام 2022 إلى 11.9% عام 2023 الى 6.3% عام 2024، فيما بلغت النسبة 14.9% في فلسطين عام 2022 و20.9% في قطاع غزة.

- انخفاض كبير في نسبة تحقيق مؤشر (وجود قيود على التمويل و/او الدعم الاجنبي لوسائل الاعلام) بنسبة تحقيق في الضفة الغربية 29.6% عام 2024 مقارنة ب 42.9 % عام 2023 ومقارنة ب 24.3% عام 2022 و12.5% في قطاع غزة عام 2022 مما ادى الى انخفاض نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين الى 21.3% عام 2022.
- انخفاض طفيف في نسبة تحقيق مؤشر (فرض رسوم عالية لقاء الحصول على ترددات و/أو تسجيل صحف و/أو مواقع) في الضفة الغربية من 31.5% عام 2022 الى نسبة تحقيق 32.5% عام 2023 لتنخفض الى 28.8% عام 2024، كما ويلاحظ انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة 25.0% عام 2022 والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض ملحوظ من 29.8% عام 2022.
- حصل مؤشر (ممارسة الضغط على الصحفيين/ات من خلال تخفيض الرواتب و/أو إنهاء عقود موظفين /ات) على نسبة تحقيق 33.3% على مستوى الضفة الغربية في العام 2024 مقارنة بنسبة تحقيق 34.0% في العام 2023، بينما حصل المؤشر على نسبة تحقيق 36.1% على مستوى فلسطين، و37.5% في قطاع غزة في العام 2022.
- انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (فرض ضريبة مضافة على شراء الورق و/أو ورق الصحف أو معدات البث وباقي معدات الإعلام) في الضفة الغربية من 29.7% عام 2020 الى نسبة تحقيق 27.2% عام 2022، الى نسبة تحقيق 40.5% عام 2023، الى نسبة تحقيق 39.4% عام 2024، كما ويلاحظ انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 50.5% عام 2020 الى 20.9% عام 2022 والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض ملحوظ من 35.1% خلال العام 2020 الى 25.6% عام 2022.

مؤشرين تزيد نسبة تحقيق المؤشر عن 50% في الضفة الغربية للعام 2024 هما:

- مؤشر (عدم وجود رشوة للصحفيين/ات من جهات فاعلة للتأثير على المحتوى الإخباري في عملهم/ن الإعلامي) بنسبة تحقيق بلغت 57.2% في الضفة الغربية عام 2024، مقارنة بنسبة تحقيق بلغت 56.0% عام 2023 مقابل 55.6% في العام 2022.
- مؤشر (عدم استخدام الاعلانات كوسيلة ضغط للتأثير على قرارات المحررين/ات) بنسبة تحقيق في الضفة الغربية 57.2%، عام 2024. بنسبة تحقيق 50.1%، عام 2023.

2.7 الشفافية والحصول على المعلومات

اعتمد مقياس المجال على 8 مؤشرات حيث بلغ الوزن النسبي (0.125) لكل مؤشر وبقيمة 125 نقطة.

تراجع مقياس المؤشر في الضفة الغربية بواقع (10) نقاط من (365) نقطة عام 2023 إلى (355) نقطة عام 2024، وتراجع بواقع (15) نقطة عن عام 2022 البالغ (370) نقطة، وبواقع (97) نقطة عن عام 2020، وإلى مقارنة ب (138) نقطة مقارنة بأعلى قيمة قد بلغها (493) نقطة في العام 2019.

اما على مستوى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للأعوام 2018 و2022 حصل تراجع كبير بمقدارها (89) نقطة في مقياس مجال الشفافية والحصول على المعلومات، فقد بلغ ما مقداره (365) نقطة في العام 2022، بالمقارنة مع (454) نقطة عام 2020، وبتراجع اخر مقداره (36) بالمقارنة مع (490) نقطة في عام 2019، وتراجع آخر مقداره (11) بالمقارنة مع (465) نقطة في

عام 2018. إلى جانب وجود تراجع بشكل أكبر في قطاع غزة بمقدار (112) نقطة، ما بين عامي 2020 و2022 من (317) نقطة إلى (429) نقطة.

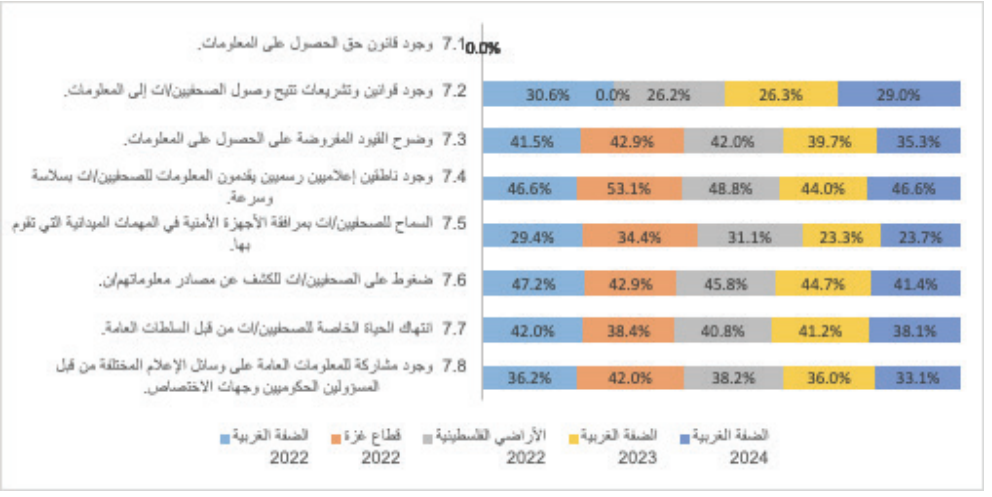

ويعزى هذا الانخفاض على مستوى الضفة الغربية للعام 2024 إلى حصول جميع المؤشرات على نسبة تحقيق تقل عن 50.0% من نقاط المؤشر لهذا المجال في عام 2024 وهي:

مؤشر (وجود قانون يضمن الحق في الحصول المعلومات) بقي ثابتاً على (0) نقطة في الضفة الغربية على مدار السنوات من 2018 الى 2024.

- أدنى نسبة تحقيق مؤشر (السماح للصحفيين بمرافقة الأجهزة الأمنية في المهمات الميدانية) في الضفة الغربية من 29.4% عام 2022 الى نسبة تحقيق 23.5% عام 2023 الى 23.7% عام 2024، والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض ملحوظ من 51.2% خلال العام 2020 الى 31.1% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 44% عام 2020 الى 34.4% عام 2022. يليها نسبة تحقيق مؤشر(وجود قوانين وتشريعات تتيح وصول الصحفيين/ات إلى

المعلومات) في الضفة الغربية من 30.6% عام 2022 الى نسبة تحقيق 26.3% عام 2023، الى 29.0% عام 2024.

- انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (وضوح القيود المفروضة على الحصول على المعلومات)، في الضفة الغربية من 41.5% عام 2022 الى نسبة تحقيق 39.7% عام 2023 الى 35.3% عام 2024، كما ويلاحظ تراجع في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 44.8% عام 2020 الى 42.9% عام 2022 والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض كبير من 50.4% خلال العام 2020 الى 42.0% عام 2022.
- ارتفاع طفيف في نسبة تحقيق مؤشر (مساهمة وجود ناطقين إعلاميين رسميين بتوفير المعلومات اللازمة للعمل الصحفي) في الضفة الغربية من 46.6% عام 2022 الى نسبة تحقيق 44.0% عام 2023 الى 46.6% عام 2024، والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض من 64.8% خلال العام 2020 الى 48.8% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 69.6% عام 2020 الى 53.1% عام 2022.
- انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق مؤشر (عدم التعرض للضغط المباشر أو غير المباشر للكشف عن مصادر معلومات تم الحصول عليها ونشرها) في الضفة الغربية من 47.2% عام 2022 الى نسبة تحقيق 44.7% عام 2023 الى 41.4% عام 2024، والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض ملحوظ من 74.4% خلال العام 2020 الى 45.8% عام 2022. كما ويلاحظ انخفاض حاد في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 76% عام 2020 الى 42.9% عام 2022.
- أما مؤشر (الشعور بوجود انتهاك للحياة الخاصة للصحفيين/ات من قبل السلطات العامة) في الضفة الغربية حصل انخفاض من 51.2% خلال العام 2020 الى 41.2% خلال العام 2023 الى 38.1% عام 2024، إذ انخفض المؤشر على مستوى فلسطين من 51.2% خلال العام 2020 الى 40.8% خلال العام 2022، وبنسبة متفاوتة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 42.0% و38.4% على التوالي.

2.8 التنظيم الذاتي للصحفيين/ات وحمايتهم

اعتمد مقياس المجال على 11 مؤشراً حيث بلغ الوزن النسبي (0.0909) لكل مؤشر وبقيمة 90 نقطة.

ما زال يوجد تراجع في مقياس مجال التنظيم الذاتي للصحفيين/ات في الضفة الغربية للعام 2024 بانخفاض مقداره (9) نقاط من (370) نقطة عام 2023 الى (361) نقطة عام 2024، بانخفاض مقداره (40) نقطة عن عام 2022 البالغ (401) نقطة، وبتراجع بمقدار (257) نقطة عن أعلى مقدار (618) نقطة وصل اليه المجال عام 2018.

أما على مستوى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) للأعوام 2018 و2022 لوحظ وجود تراجع كبير في مقياس مجال التنظيم الذاتي للصحفيين/ات في فلسطين بانخفاض مقداره (122) نقطة من (529) نقطة في عام 2020 إلى (407) نقطة عام 2022، وبتراجع بمقدار (174) نقطة عن عام 2019 الذي حصل على (581) نقطة. وبتراجع أكبر مقداره (218) عن العام 2019 الذي بلغ (588) نقطة. فيما سُجّل تراجع في قطاع غزة من (523) نقطة عام 2020 إلى (417) نقطة عام 2022 بمقدار (106) نقطة وبتراجع (149) نقطة عن عام 2019 البالغ (566) نقطة.

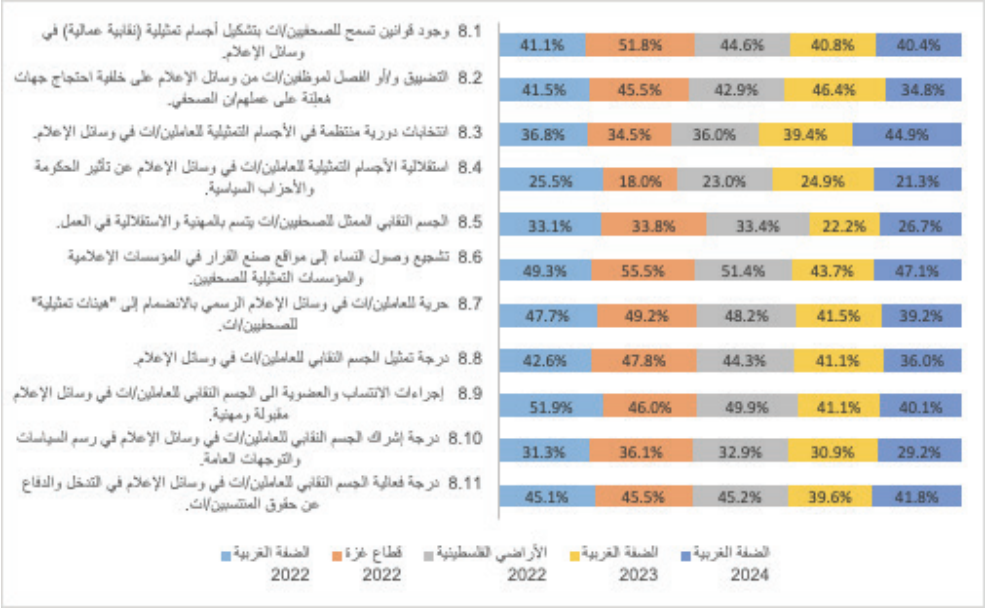

أظهرت النتائج وجود تدنٍ واضح في نسبة تحقيق جميع المؤشرات على نسبة تحقيق أقل من 50.0% في الضفة الغربية للعام 2024 في مجال التنظيم النقابي للصحفيين/ات في الضفة الغربية، حيث شهدت السنوات 2022 و2023 و2024 بعض التغيرات الملحوظة في المؤشرات الخاصة بالصحافة والحريات النقابية.

أبرز النتائج وترتيب المؤشرات حسب التراجع.

1. (المؤشر 8.2): (التضييق و/أو الفصل لموظفين/ات من وسائل الإعلام على خلفية احتجاج جهات مُعلِنة على عملهم/ن الصحفي) في عام 2022 كانت النسبة (41.5%)، ثم ارتفعت إلى (46.4%) في 2023، لكنها شهدت تراجعاً كبيراً إلى (34.8%) في 2024، مما يشير إلى تراجع ملحوظ في هذا المجال في العام 2024 مقارنة بالسنوات السابقة.
2. (المؤشر 8.8): (درجة تمثيل الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام) في عام 2022

كانت النسبة (42.6%)، ثم انخفضت إلى (41.1%) في 2023، لتسجل انخفاضاً آخر إلى (36.0%) في 2024. يشير هذا إلى تراجع في درجة تمثيل الجسم النقابي للعاملين في وسائل الإعلام على مدار هذه السنوات.

3. (المؤشر 8.4): (استقلالية الأجسام التمثيلية للعاملين/ات في وسائل الإعلام عن تأثير الحكومة والأحزاب السياسية) في عام 2022 كانت النسبة (25.5%)، ثم انخفضت إلى (24.9%) في 2023، لتتراجع مرة أخرى إلى (21.3%) في 2024. يشير هذا إلى تراجع مستمر في استقلالية الأجسام التمثيلية عن تأثيرات الحكومة والأحزاب السياسية.
4. (المؤشر 8.7): (حرية للعاملين/ات في وسائل الإعلام الرسمي بالانضمام إلى «هيئات تمثيلية» للصحفيين/ات) في عام 2022 كانت النسبة (47.7%)، ثم انخفضت إلى (41.5%) في 2023، ثم تراجعت إلى (39.2%) في 2024. هذا يشير إلى تراجع طفيف في حرية العاملين في وسائل الإعلام الرسمي للانضمام إلى الهيئات التمثيلية.
5. (المؤشر 8.10): (درجة إشراك الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في رسم السياسات والتوجهات العامة) في عام 2022 كانت النسبة (31.3%)، ثم انخفضت قليلاً إلى (30.9%) في 2023، لتسجل تراجعاً آخر إلى (29.2%) في 2024. هذا يشير إلى تدني في نسبة درجة إشراك الجسم النقابي في رسم السياسات والتوجهات العامة.
6. (المؤشر 8.9): (إجراءات الانتساب والعضوية إلى الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام مقبولة ومهنية) في عام 2022 كانت النسبة (51.9%)، ثم انخفضت إلى (41.1%) في 2023، وتراجعت قليلاً إلى (40.1%) في 2024. هذا يشير إلى تراجع في قبول إجراءات الانتساب والعضوية في الجسم النقابي خلال السنوات الأخيرة.
7. (المؤشر 8.1): (وجود قوانين تسمح للصحفيين/ات بتشكيل أجسام تمثيلية (نقابية عمالية) في وسائل الإعلام) في عام 2022 كانت النسبة (41.1%)، ثم انخفضت إلى (40.8%) في 2023، واستمرت في التراجع الطفيف إلى (40.4%) في 2024. هذا يشير إلى أن هناك انخفاضاً طفيفاً في وجود القوانين التي تسمح بتشكيل أجسام تمثيلية للصحفيين على مدار السنوات الثلاث.
8. (المؤشر 8.11): (درجة فعالية الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في التدخل والدفاع عن حقوق المنتسبين/ات) في عام 2022 كانت النسبة (45.1%)، ثم انخفضت إلى (39.6%) في 2023، ولكنها ارتفعت إلى (41.8%) في 2024. يظهر هذا التحسن الطفيف في فعالية الجسم النقابي في الدفاع عن حقوق الصحفيين.
9. (المؤشر 8.6): (تشجيع وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التمثيلية للصحفيين) في عام 2022 كانت النسبة (49.3%)، ثم تراجعت إلى (43.7%) في 2023، لكنها عادت لتحقق زيادة إلى (47.1%) في 2024، مما يعكس تحسناً في تشجيع وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في المؤسسات الإعلامية.
10. (المؤشر 8.5): (الجسم النقابي الممثل للصحفيين/ات يتسم بالمهنية والاستقلالية في العمل) في عام 2022 كانت النسبة (33.1%)، ثم انخفضت بشكل ملحوظ إلى (22.2%) في 2023، في حين ان النسبة ارتفعت إلى (26.7%) في 2024. هذا التحسن النسبي لا يشير إلى زيادة في المهنية والاستقلالية في العمل من قبل الجسم النقابي للصحفيين بسبب تدني نسبة تحقيق المؤشر.
11. (المؤشر 8.3): (انتخابات دورية منتظمة في الأجسام التمثيلية للعاملين/ات في وسائل الإعلام) في عام 2022 كانت النسبة (36.8%)، ثم ارتفعت إلى (39.4%) في 2023، وشهدت زيادة أكبر إلى (44.9%) في 2024، مما يدل على تحسن طفيف في تنظيم الانتخابات الدورية للأجسام التمثيلية في السنوات الأخيرة.

3. نتائج مقارنة مؤشرات المجال خلال الأعوام 2018 - 2024

3.1: الضمانات القانونية لحرية الصحافة

3.1.1: وجود ثبات في مؤشر (وجود ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة)، خلال الأعوام 2018، - 2024 حيث تم قياس هذا المؤشر بناءً على استمارة الشق القانوني حيث بلغت النسبة المئوية لدرجة تحقيق المؤشر 100%. أجمعت نتائج الإجابة المفتوحة على وجود ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة «القانون الأساسي حيث كفل كل من حرية الرأي والتعبير وحرية إنشاء المحطات الإعلامية وعدم إغلاقها إلا بقرار قضائي كما ضمن الحرية الشخصية والمساواة امام القانون».

ويوفر القانون الأساسي قواعد حماية دستورية؛ حيث «كفل تأسيس الصحف وسائر وسائل الإعلام وجعلها حقا للجميع، وكذلك حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وحرية الطباعة والنشر والتوزيع والبث، وحرية العاملين فيها، وحظر الرقابة على وسائل الإعلام، وعدم جواز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغائها أو فرض قيود عليها، إلا وفقًا للقانون وبموجب حكم قضائي. وذلك وفقاً للمادة 27 منه».

3.1.2: بلغت النسبة المئوية لدرجة تحقيق المؤشر 0%، وذلك ناتج عن وجود إجماع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على عدم موائمة التشريعات الوطنية بعد توقيع دولة فلسطين على المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة، حيث أجمعت هذه المؤسسات على أنه لم يتم موائمة التشريعات الوطنية بعد توقيع دولة فلسطين على المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة، لذلك حصل هذا المؤشر على 0% من النسبة المئوية لدرجة تحقيق المؤشر على مدار الأعوام 2018 - 2024.

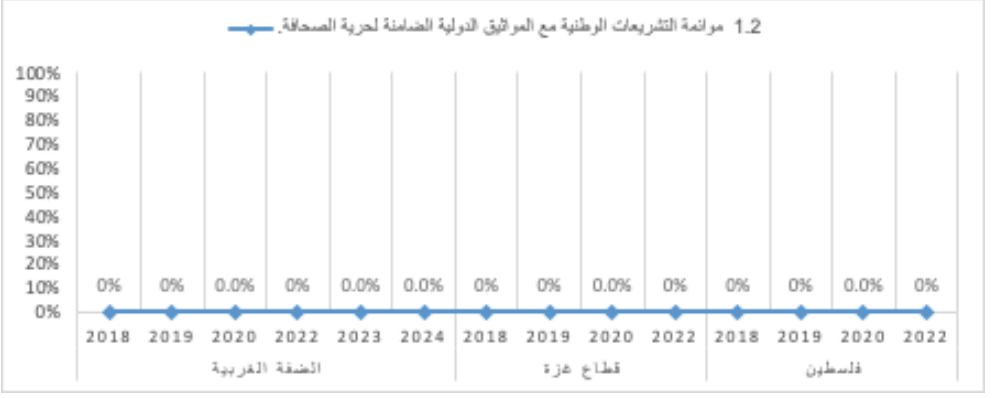

3.1.3: ارتفع المؤشر (توفر ضمانات قضائية في المحاكم الفلسطينية تحمي حرية الصحافة) في الضفة الغربية خلال العام 2024 ارتفعت إلى (52.3%) مقارنة بـ (48.7%) في عام 2023، بينما كانت في عام 2022 حوالي (62.5%)، ويلاحظ أن هذا المؤشر في فلسطين للأعوام 2018، 2022 قد ارتفع من نسبة 40.0% في العام 2018 مقارنة ب 52.0% في العام 2022، ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة نسبة تحقيق المؤشر في الضفة الغربية بشكل كبير من 41.0% في العام 2018 الى 63.0% في العام 2022، بينما هذه النسبة في قطاع غزة تساوت في الاعوام 2018 و2020 حيث بلغت حوالي 38.0%.

3.1.4: بلغت النسبة المئوية 0.0% لدرجة تحقيق المؤشر (وجود نصوص قانونية تجريم قيام المسؤولين الحكوميين بالتحريض ضد وسائل الإعلام) في فلسطين 0%، وذلك ناتج عن وجود إجماع في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على عدم وجود نصوص قانونية تجريم قيام المسؤولين الحكوميين بالتحريض ضد وسائل الإعلام، لذلك حصل هذا المؤشر على 0.0% من النسبة المئوية لدرجة تحقيق المؤشر على مدار الأعوام الأربعة 2018 - 2022. وأيضا في الضفة الغربية للعام 2024.

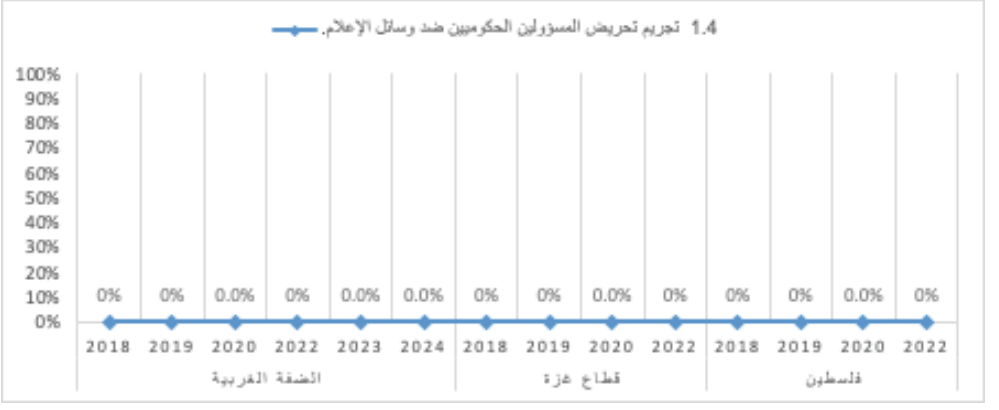

3.1.5: وجود ثبات في النسبة المئوية لدرجة تحقيق المؤشر عند 50.0% في فلسطين لمؤشر (وجود نصوص قانونية تفرض قيود على تناول القضايا العرقية أو الدينية أو الأمن القومي أو الحساسة مثل الاطفال والنوع الاجتماعي)، خلال الأعوام 2018 و2019، 2020 و2022، وأيضا في الضفة الغربية للعام 2023 - 2024، حيث تم قياس هذا المؤشر بناءً على استمارة الشق القانوني

حيث بلغت النسبة المئوية لدرجة تحقيق المؤشر 50.0% لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وأجمعت نتائج الإجابة على خيار «وجود مثل هذه القيود ولكن بشكل محدود».

3.1.6: أظهرت النتائج وجود انخفاض مستمر في نسبة تحقيق مؤشر (الإجراءات والتعليمات تسمح للصحفيين/ات بحرية التنقل أثناء فرض حالة الطوارئ والإغلاقات) في الضفة الغربية من 80.0% في العام 2020 الى 30.3% في العام 2023، الى تراجع اخر 29.8% في عام 2024. كما انخفض المؤشر على مستوى فلسطين في العام 2022 مقارنة مع 2020 من نسبة 64.8% في العام 2020 الى 50.0% في عام 2022، بينما ارتفعت في قطاع غزة من 37.6% خلال العام 2020 الى 52.0% للعام 2022. وهذا يعني أن تطبيق الإجراءات في الضفة الغربية للعام 2022 خُفّفت بينما في قطاع غزة تم تشديدها مقارنة مع عام 2020.

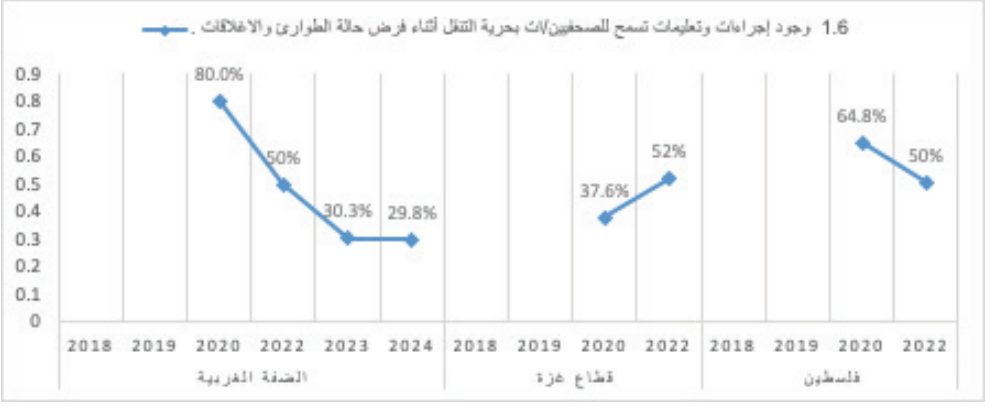

3.1.7: تبين النتائج أن المؤشر (اعتبار وجود قانون الجرائم الإلكترونية قد عزز من حرية الصحافة) في الضفة الغربية قد حصل ارتفاع طفيف في النسبة المئوية من 20.0% في العام 2020 الى 21.4% في العام 2023، لتعود وتنخفض إلى 21.2% عام 2024، بينما على مستوى فلسطين للعام 2022 كان هناك ارتفاع في النسبة المئوية لدرجة تحقيق المؤشر الى 30.0% بينما كانت في العام 2020 حوالي 21.6%، وبشكل متقارب بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت هذه النسب للعام 2022 حوالي 28.0% في الضفة الغربية، و33.0% في قطاع غزة. مما يعتبر أن وجود القانون لا يمكن اعتباره قد أدى الى نتائج ايجابية وأنه عزز من حرية الصحافة، ولكن بشكل محدود

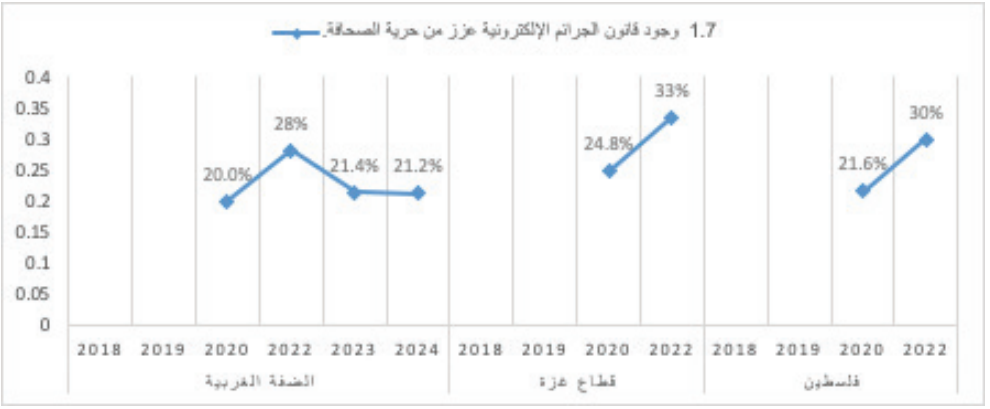

3.1.8: اشارت النتائج الى تراجع المؤشر (القواعد السلوكية أو القانونية حصول العاملين في وسائل الإعلام على رشوات للتأثير على عملهم) في الضفة الغربية في العام 2024 من نسبة 75.6% بعد ان كان في العام 2023 بنسبة 78.9% وحوالي 50.4% في العام 2020، بينما انخفض هذا المؤشر على مستوى فلسطين خلال عام 2022 بنسبة 38.0% حيث كانت 50.4% خلال العام 2020، كما انخفضت النسبة في قطاع غزة في العام 2022 مقارنة مع العام 2020 حيث بلغت حوالي 50.4% في العام 2020 و33.0% في العام 2022.

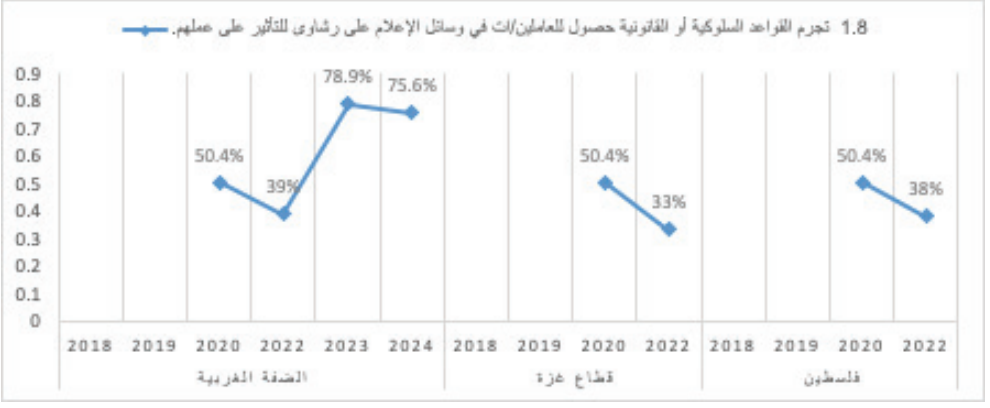

3.2 قيود قانونية ومجتمعية على حرية الصحافة

وفيما يلي عرض لنتائج كل مؤشر:

3.2.1: تراجع في نسبة تحقيق مؤشر (عدم فرض غرامات مدنية عالية على صحفيين/ات بعد إدانتهم/ن بارتكاب جريمة الذم، والقدح، والتشهير)، إلى 80.0% في عام 2024 بعد أ ن كان ثابت على 100% لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة

3.2.2: نسبة تحقيق المؤشر 0.0% على مستوى فلسطين خلال الأعوام 2018، 2019 ، 2020، و 2022 (لوجود حالات اعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام) [16]، بالرغم من انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر في الضفة الغربية من 61.0% عام 2020 الى نسبة تحقيق 0.0% عام 2022، ارتفع في العام 2023 الى 20% حيث وثق 8 حالات، لتنخفض الى 10% حيث وثق 9 حالات عام 2024، وحسب المنهجية بأن يتم طرح 10% لكل شخص بحد أقصى 10 أشخاص وبما أن عدد الحالات 9 طرح 90% من نسبة تحقيق المؤشر تكون نسبة تحقيق المؤشر 10.0%»)، بينما خلال الأعوام 2018 – 2022 وجد أن في قطاع غزة ارتفعت نسبة تحقيق المؤشر من 0.0% عام 2020 إلى 100.0% خلال العام 2022 مما أثر على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين، حيث ما زال هناك حالات الاعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام في قطاع غزة، أما في الضفة الغربية لم يوثق وجود حالا اعتقالات خلال العام 2022. (الضفة الغربية 10 حالات ولا يوجد أي حالة في قطاع غزة « وبذلك يكون المجموع يساوي 10 حالات «وحسب المنهجية بان يتم طرح 10% لكل شخص بحد اقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%»)

3.2.3: ارتفاع في نسبة تحقيق مؤشر الى 90.0% على مستوى الضفة الغربية للعام 2024 (لوجود حالات الاستدعاء والتحقيق بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام) [17] وذلك

16 تم استخدام المؤشر بالاستناد الى البيانات التي يتم رصدها من خلال المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية - مدى.

17 تم استخدام المؤشر بالاستناد الى البيانات التي يتم رصدها من خلال المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية - مدى.

بسبب تراجع عدد حالات الاستدعاء الى حالة واحدة وبذلك تكون نسبة تحقيق المؤشر 90.0% في الضفة الغربية للعام 2024، بعد أن كان هناك إجراءات استدعاء والتحقيق بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام حيث بلغت العدد 7 حالات في الضفة الغربية عام 2023 (وبذلك تكون نسبة تحقيق المؤشر 30%) بينما عام 2022 وجد أن في الضفة الغربية وقطاع غزة عدد حالات الاستدعاء والتحقيق بلغت (12) حالة موزعة الى (9) حالات في الضفة الغربية، و(3) حالات في قطاع غزة. وبحسب آلية احتساب النسبة المئوية لدرجة تحقيق المؤشر بطرح 10% عن كل حالة استدعاء وتحقيق حصل المؤشر على مستوى فلسطين على 0% خلال الأعوام الاربعة 2018، 2019، 2020، 2022. (الضفة الغربية 9 حالات و3 حالات في قطاع غزة وبذلك يكون المجموع أكبر من 10 حالات «وحسب المنهجية بان يتم طرح 10% لكل شخص بحد اقصى 10 أشخاص تكون نسبة تحقيق المؤشر 0.0%»)

3.2.4: ارتفع نسبة تحقيق المؤشر (عدم وجود حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام) [18] حيث لم تسجل أي حالة (وبذلك تكون نسبة تحقيق المؤشر 100%) في الضفة الغربية عام 2024، بينما كان هناك حالات تعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام، بلغ العدد 4 حالات في الضفة الغربية عام 2023 (وبذلك تكون نسبة تحقيق المؤشر 60%) بتراجع عن العام 2022 إذ بلغ عدد الحالات 3 وبنسبة تحقيق 70.0% بينما كانت حاله واحده عام 2020 بنسبة تحقيق 90.0%. أما على مستوى فلسطين فقد بلغت نسبة المؤشر 70% خلال العامين 2020 و2022، وبحسب آلية احتساب النسبة المئوية لدرجة تحقيق المؤشر بطرح 10% عن كل حالة تعذيب، مع وجود تباين في النسبة بين الضفة الغربية بمقدار 70%، مقابل 100% في قطاع غزة حيث بلغت عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام (3) حالات في الضفة الغربية، وعدم وجود أي حالة في قطاع غزة.

18 تم استخدام المؤشر بالاستناد الى البيانات التي يتم رصدها من خلال المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية - مدى.

3.2.5: ارتفع المؤشر (عدد الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين و/ أو العاملين في وسائل الإعلام) [19] ما زال هناك الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين و/ أو العاملين في وسائل الاعلام حيث بلغت العدد 2 حالة في الضفة الغربية عام 2024 (وبذلك تكون نسبة تحقيق المؤشر 80.0%) بينما بلغت العدد 9 حالات في الضفة الغربية عام 2023 (وبذلك تكون نسبة تحقيق المؤشر 10%) بتراجع عن العام 2022، إذ بلغ عدد الحالات 5 وبنسبته تحقيق 50.0% بينما كانت حاله واحده عام 2020 بنسبة تحقيق 90.0%. فيما نجد حصول المؤشر على 30.0% على مستوى فلسطين عام 2022 بينما كان خلال العام 2018 حوالي 78.0%.

3.2.6: تبين النتائج ان المؤشر (فرض قيود او منع تغطية الاحداث العامة للصحفيين/ات والقيام بعملهم الصحفي) ارتفع على مستوى الضفة الغربية في العام 2024 الى 38.4% عن العام 2023 حيث كان 33.0% في حين في العام 2020 وصل الى حوالي 55.0% بينما وصل وحصل هذا المؤشر على مستوى فلسطين على 37.0% في العام 2022 بينما كان 54.0% خلال العام 2020، مع وجود تباين بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة تحقيق المؤشر 40.0% في الضفة الغربية بينما بلغت هذه النسبة 35.0% في قطاع غزة.

3.2.7: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (عدم التعرض لمصادرة و/أو إتلاف لمعداتي و/أو موادي الصحفية على خلفية عملي الصحفي) في الضفة الغربية، كانت النسبة (74.7%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (60.2%) في عام 2023، قبل أن تعود إلى (64.8%) في عام 2024، كذلك انخفض على مستوى فلسطين حيث نلاحظ الانخفاض من 83% خلال العام 2020 الى 72% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض المؤشر أيضاً في قطاع غزة من 83.0% عام 2020 الى 66.0% عام 2022.

19 تم استخدام المؤشر بالاستناد الى البيانات التي يتم رصدها من خلال المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية - مدى.

3.2.8: أشارت النتائج الى ارتفاع طفيف في نسبة تحقيق مؤشر (إجراء السلطات الرسمية التحقيق في الشكوى المقدمة) في الضفة الغربية، كانت النسبة (26.2%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (21.4%) في عام 2023، قبل أن ترتفع إلى (29.6%) في عام 2024، أما على مستوى فلسطين فان المؤشر ارتفع من 23.0% للعام 2020 الى 28.0% في العام 2022. كما ويلاحظ ارتفاع حاد في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 14% عام 2020 الى 33% عام 2022 مما جعل ارتفاع بسيط في المؤشر على مستوى فلسطين من 23.0% في العام 2020 الى 28.0% للعام 2022.

3.2.9: انخفاض مستمر في نسبة تحقيق مؤشر (التعويض من قبل السلطات العامة عن الضرر المادي الذي لحق بسبب الاعتداء على معداتي) على مستوى الضفة الغربية، كانت النسبة (4.5%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (0%) في عام 2023، قبل أن تعود إلى (6%) في عام 2024، كما أنه على مستوى فلسطين نلاحظ الانخفاض من 12% خلال العام 2019 الى 3% عام 2022، في حين في قطاع غزة انخفضت نسبة تحقيق المؤشر من 11% عام 2018 الى 0% عام 2022.

3.2.10: تراجع في نسبة تحقيق مؤشر (إجراءات عقابية بحق الأشخاص الذين اعتدوا على الصحفيين أو زملائهم في العمل) على مستوى الضفة الغربية من 10.0% للعام 2018 الى 16.0% للعام 2023 الى 12.7 للعام 2024، اما على مستوى فلسطين نلاحظ انخفاض من 13.0% خلال العام 2018 إلى 11% عام 2022. وذلك بسبب انخفاض نسبة تحقيق المؤشر في الضفة الغربية، حيث انخفض في الضفة الغربية من 38.0% عام 2020 الى نسبة تحقيق 6.0% عام 2022، في حين في قطاع غزة انخفضت نسبة تحقيق المؤشر من 25% عام 2020 الى 22% عام 2022.

3.2.11: ارتفاع خفيف في نسبة تحقيق مؤشر (عدم محاكمة أو سجن صحفيين /ات أو مالكي وسائل الإعلام بصورة ممنهجة نتيجة كتابات و/أو بث) في الضفة الغربية) كانت النسبة (58.7%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (52.9%) في عام 2023، قبل أن تنخفض إلى (33.6%) في عام 2024، حيث تم قياس هذا المؤشر بناءً على استمارة الشق القانوني حيث بلغت النسبة المئوية لدرجة تحقيق المؤشر للنقاط الموزونة 59.0% في الضفة الغربية و34.0% في قطاع غزة للعام 2022. وتراوحت نتائج الإجابة على خيار «نعم بشكل كبير، ونعم ولكن بشكل محدود».

3.2.12: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (عدم وجود توسعاً وتعسفاً في تشويه أو تحريض أو قذف ضد الصحفيين/ات عبر الانترنت على خلفية نشرهم تقارير حساسة) في الضفة الغربية، كانت النسبة (39.2%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (38.1%) في عام 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (33.2%) في عام 2024، وكما كان هناك انخفاض في نسبة هذا المؤشر على مستوى فلسطين من 59.0% عام 2020 الى 39.0% عام 2022، كما ويلاحظ الانخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 61% عام 2020 الى 40 % عام 2022.

3.2.13: ارتفاع طفيف في نسبة تحقيق مؤشر (عدم اتخاذ اجراءات تقيديه من قبل السلطة الرسمية مثل الاغلاق أو الحجب بحق وسائل إعلام) على مستوى الضفة الغربية، كانت النسبة (64.2%) في عام 2022، ثم ارتفعت إلى (66.2%) في عام 2023، قبل أن تنخفض إلى (32.0%) في عام 2024، وعلى مستوى فلسطين يلاحظ أنه كان هناك انخفاض من 75.0% خلال العام 2018 الى 60.0% عام 2022، كما ويلاحظ الانخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 75.0% عام 2018 الى 34.0% عام 2022.

3.2.14: انخفضت نسبة المؤشر (فرض قيود في الحصول على المعلومات و/أو نقلها نتيجة حالة الطوارئ) في الضفة الغربية، كانت النسبة (39.8%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (31.9%) في عام 2023، قبل أن تنخفض إلى (27.8%) في عام 2024. وعلى مستوى فلسطين انخفضت من 49.0% للعام 2020 إلى 39.0% في عام 2022، وجاء هذا الانخفاض في الضفة الغربية من 48.0% للعام 2020 الى 40% للعام 2022، وقطاع غزة من 52.0% للعام 2020 الى 37.0% للعام 2022.

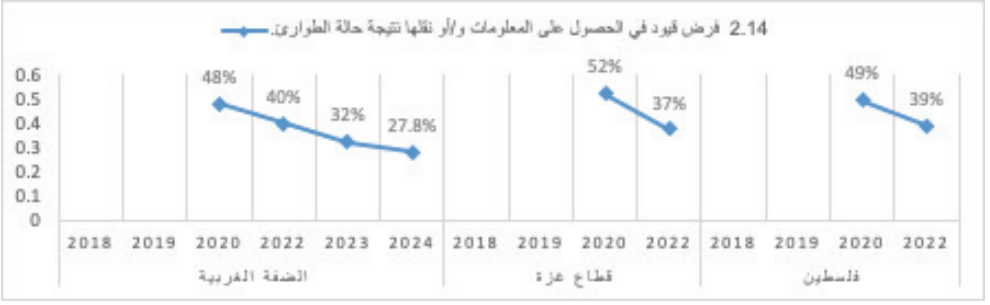

3.3 استقلالية عمل وسائل الإعلام

وفيما يلي عرض لنتائج كل مؤشر.

3.3.1: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (عدم اعتبار أن القوانين المتعلقة بترخيص وسائل الإعلام منحازة الى سيطرة الحكومة على هذه الوسائل)، في الضفة الغربية، كانت النسبة (44.4%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (31.6%) في عام 2023، قبل أن تنخفض إلى (22.7%) في عام 2024، بينما ارتفعت في قطاع غزة نسبة تحقيق المؤشر من 48.3% عام 2020 الى 50.0% عام 2022 ما أثر على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين خلال العام 2022 لتنخفض إلى 45.2% في عام 2022 بينما كانت في العام 2020 ما نسبته 53.8%.

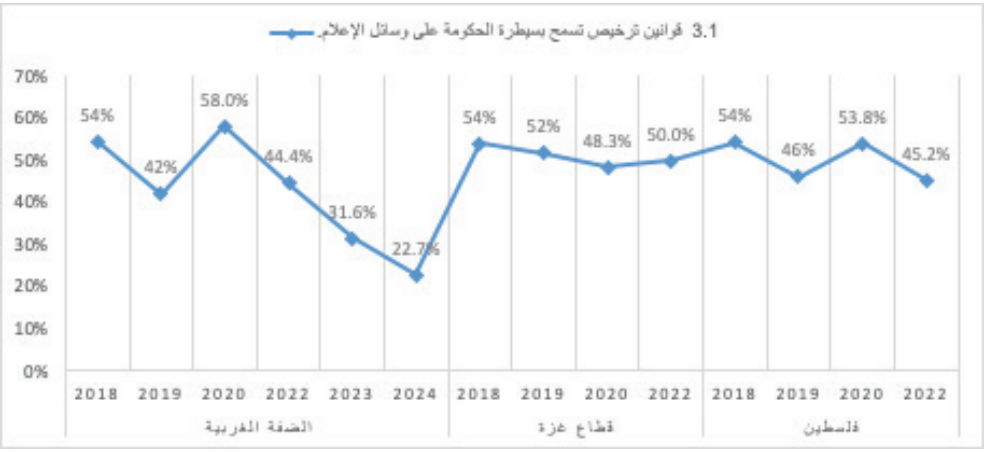

3.3.2: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (عدم اعتبار أن قوانين ترخيص تسمح بسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام)، في الضفة الغربية، كانت النسبة (40%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (30.9%) في عام 2023، قبل أن تنخفض إلى (28.5%) في عام 2024، بينما في قطاع غزة تراجعت نسبة تحقيق المؤشر من 50.3% عام 2020 الى 33.3% عام 2022، ونلاحظ انخفاض نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين خلال العام 2022 ليصل الى 38.3% عما كان عليه في العام 2020 بنسبة تحقيق 58%.

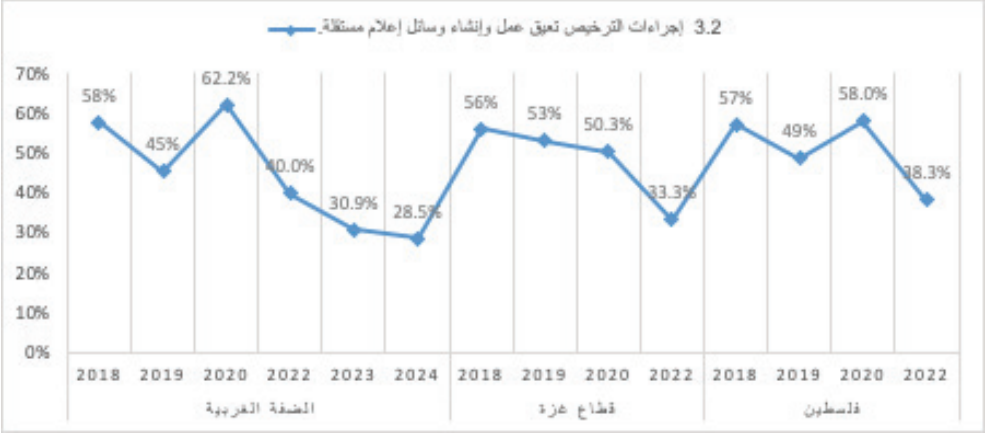

3.3.3: تراجع بسيط جدا في نسبة تحقيق مؤشر (باعتبار عدم وجود هيمنة لوسائل الإعلام المملوكة للدولة على نظام الأخبار والمعلومات في البلد) في الضفة الغربية، كانت النسبة (40.4%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (38.7%) في عام 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (37.0%) في عام 2024، بينما في قطاع غزة تراجعت نسبة تحقيق المؤشر من 37.8% عام 2020 إلى 36.4% عام 2022، لذا نلاحظ أن التراجع بسيط على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين خلال العام 2020 من 39.2% الى 39.1% عام 2022.

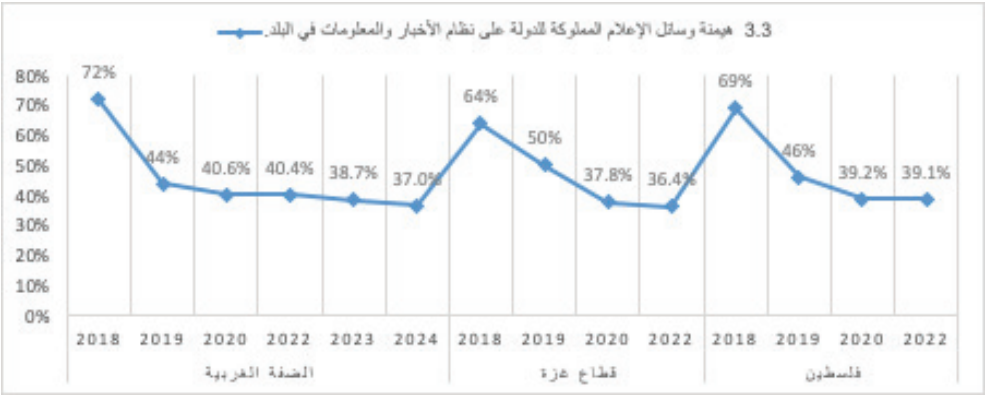

3.3.4: ارتفاع في نسبة تحقيق مؤشر (تتمتع وسائل الإعلام الرسمية باستقلالية تحريرية وتغطية أخبار كافة فئات الشعب) في الضفة الغربية، كانت النسبة (24.3%) في عام 2022، ثم ارتفعت إلى (26.6%) في عام 2023، قبل أن ترتفع مره أخرى إلى (37.7%) في عام 2024، إلا أننا نلاحظ انخفاض حاد على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث انخفض من 69.2% خلال العام 2020 الى 25.1% عام 2022. كذلك في قطاع غزة نلاحظ انخفاض حاد كان في نسبة تحقيق المؤشر من 66.4% عام 2020 الى 26.8% عام 2022

3.3.5: انخفاض حاد في نسبة تحقيق مؤشر (وضوح اجراءات ملكية وسائل الإعلام واتاحة فرصة انشاء وسائل الإعلام دون تمييز سياسي) في الضفة الغربية، كانت النسبة (47.1%) في عام 2022، ثم تراجعت بشكل حاد إلى (23.8%) في عام 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (16.4%) في عام 2024، ونلاحظ انخفاض على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين من 68.5% خلال العام 2020 الى 53.2% عام 2022. في حين نلاحظ ارتفاع في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 58.7% عام 2020 الى 70.8% عام 2022.

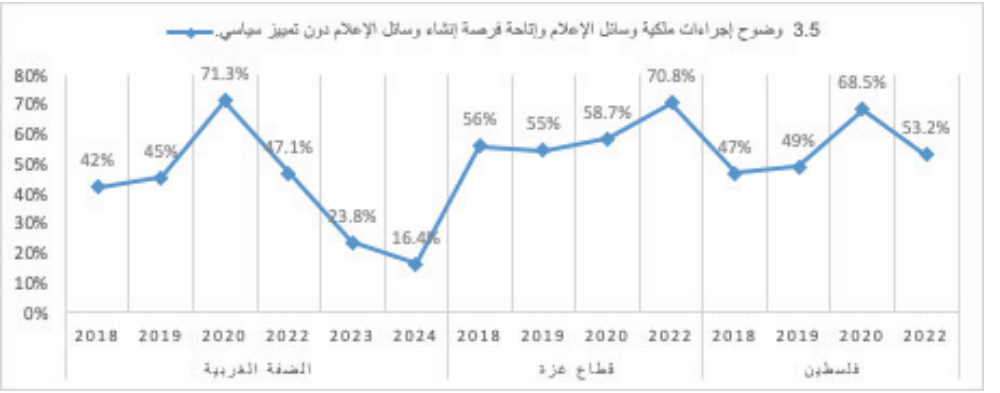

3.3.6: ارتفاع بسيط في نسبة تحقيق مؤشر (وجود تنوع في وسائل الإعلام من حيث الملكية) في الضفة الغربية، كانت النسبة (43.4%) في عام 2022، ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى (45.8%) في عام 2023، قبل أن ترتفع مره أخرى إلى (50%) في عام 2024، وانخفاض بسيط جدا في نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ التراجع من 48.3% خلال العام 2020 الى 48.2% عام 2022. في حين نلاحظ ارتفاع في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 51.7% عام 2020 الى 58.0% عام 2022.

3.3.7: تراجع في نسبة تحقيق مؤشر (عدم اخفاء لملكية مناصب رسمية لوسائل الإعلام واخفاء ارتباطهم بهذه الوسائل قصداً) في الضفة الغربية، كانت النسبة (46.8%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (45.8%) في عام 2023، قبل أن ترتفع مره أخرى إلى (48.6%) في عام 2024، والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ انخفاض من 49% خلال العام 2020 الى 43.7% عام 2022. كما نلاحظ أيضا انخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 44.8% عام 2020 الى 37.5% عام 2022.

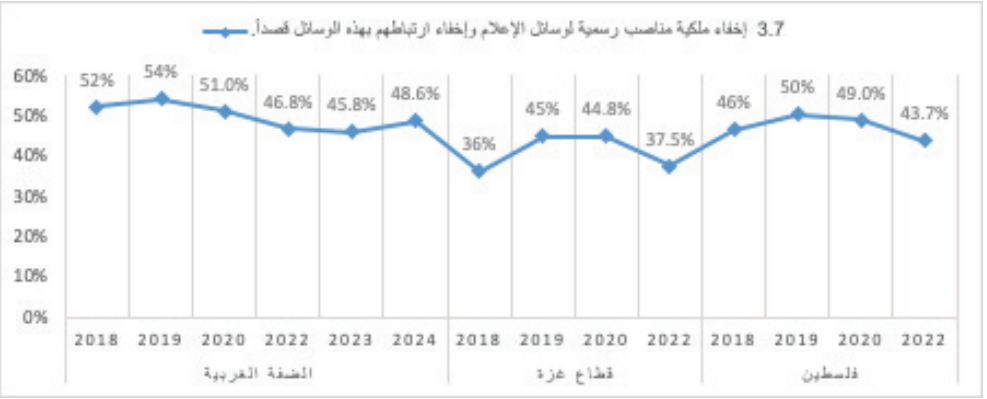

3.4 وسائل الإعلام وتنوع المضامين:

وفيما يلي عرض لنتائج كل مؤشر.

3.4.1: ارتفاع في نسبة تحقيق مؤشر (يوجد احتكار للحصول على المعلومات لدى عدد من وسائل الإعلام وأصحاب النفوذ) في الضفة الغربية، كانت النسبة (34.2%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (30.1%) في عام 2023، قبل أن ترتفع مره أخرى إلى (35.6%) في عام 2024، والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ التراجع من 33.6% خلال العام 2020 الى 31.7% عام 2022. كما حصل تراجع في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 29.4% عام 2020 الى 26.6% عام 2022.

3.4.2: تراجع في نسبة تحقيق مؤشر (توفير الدولة للقوانين التي تسمح بتركيز الاحتكارات والملكية المشتركة لوسائل الإعلام) في الضفة الغربية، كانت النسبة (55.5%) في عام 2022، ثم ارتفعت إلى (65.7%) في عام 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (60.6%) في عام 2024، والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ الارتفاع من 54.5% خلال العام 2020 الى 57.1% عام 2022، كما ويلاحظ الارتفاع في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 53.8% عام 2020 الى 66.6% عام 2022.

3.4.3: انخفاض طفيف في نسبة تحقيق مؤشر (وجود احتكار في تقديم خدمة الإنترنت و/أو الاتصالات) في الضفة الغربية، كانت النسبة (56.3%) في عام 2022، ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى (58.7%) في عام 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (58.2%) في عام 2024، والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ ارتفاع ملحوظ من 42.7% خلال العام 2020 إلى 54.2% عام 2022، كما ويلاحظ ارتفاع بسيط في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 47.6% عام 2020 الى 50.0% عام 2022.

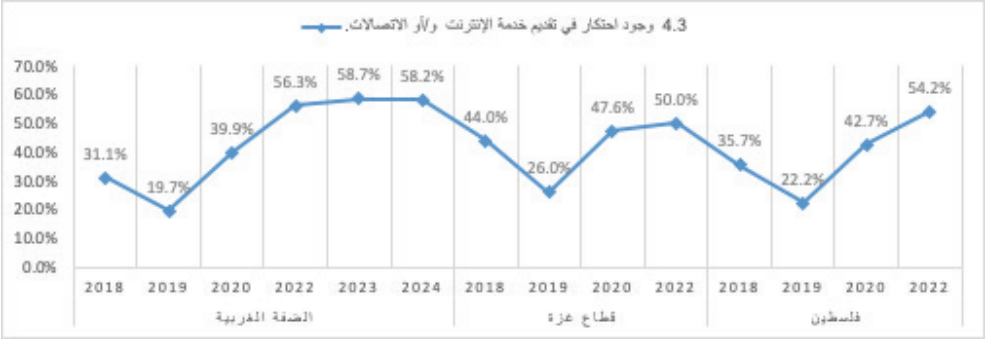

3.4.4: ارتفاع في نسبة تحقيق مؤشر (اتاحة استخدام الإنترنت للجميع وبتكلفة منخفضة) في الضفة الغربية، كانت النسبة (35%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (31.2%) في عام 2023، قبل أن ترتفع مره أخرى إلى (42.4%) في عام 2024، ونلاحظ ان هناك ارتفاع على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ ارتفاع ملحوظ من 29.4% خلال العام 2020 الى 34.4% عام 2022، بينما يوجد انخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 35.7% عام 2020 الى 34.7% عام 2022.

3.4.5: ارتفاع في نسبة تحقيق مؤشر (تستخدم الحكومة ترخيص ملكية وسائل الإعلام والترددات كوسيلة ضغط على وسائل الإعلام المستقلة) في الضفة الغربية، كانت النسبة (50%) في عام 2022، ثم استمرت النسبة ثابتة في عام 2023، قبل أن ترتفع إلى (55.1%) في عام 2024، الا أننا نلاحظ انخفاض على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين من 65% خلال العام 2020 الى 46.8% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 67.8% عام 2020 الى 37.5% عام 2022

3.4.6: حصل ارتفاع على نسبة المؤشر (تنوع في المصادر والمعلومات والمضامين المتعلقة بالفساد و/أو إهدار المال العام) في الضفة الغربية، كانت النسبة (31.4%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (29.6%) في عام 2023، قبل أن ترتفع مره أخرى إلى (32.2%) في عام 2024، كذلك هناك انخفاض على مستوى فلسطين على نسبة تحقيق مقدارها 32.5%، وبلغت هذه النسبة في قطاع غزة 34.7%.

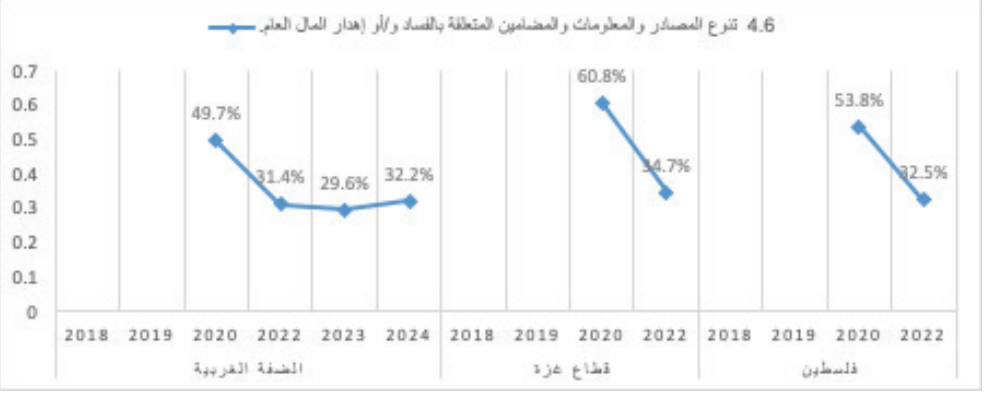

3.4.7: حصل ارتفاع في نسبة المؤشر (وجود تغطية لوسائل الإعلام المختلفة لقضايا متعلقة بالفساد و/أو إهدار المال العام) في الضفة الغربية، كانت النسبة (34.4%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (28.3%) في عام 2023، قبل أن ترتفع مره أخرى إلى (33.5%) في عام 2024، الا أنه على مستوى فلسطين ارتفعت نسبة المؤشر من 33.6% خلال العام 2020 إلى 34.3% في العام 2022، وارتفعت في قطاع غزة من 32.2%، خلال العام 2020 الى 34.3% خلال العام 2022.

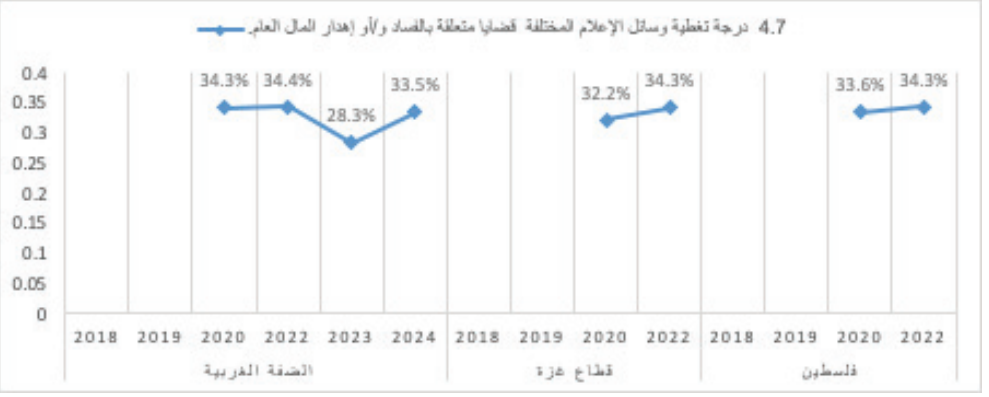

3.5 الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية

تم قياس هذا المؤشر بناءً على اسئلة الاستمارة المتعلقة بأدوات الرقابة على العمل الصحفي وهي:

3.5.1: انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق مؤشر (فرض رقابة تحريرية في وسائل الإعلام على القضايا المنشورة من خلالها) في الضفة الغربية، كانت النسبة (38.9%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (32.0%) في عام 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (29.4%) في عام 2024، والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ انخفاض ملحوظ من 58.4% خلال العام 2020 الى 38.6% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 60% عام 2020 الى 37.9% عام 2022.

3.5.2: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (امتناع وسائل الإعلام عن نشر مواد صحفية خشية تعرضها لملاحقة السلطات العامة) في الضفة الغربية، كانت النسبة (31.4%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (31.1%) في عام 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (27.4%) في عام 2024. وحصل انخفاض حاد على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ انخفاض ملحوظ من 68.0% خلال العام 2020 الى 30.0% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 65.6% عام 2020 الى 27.0% عام 2022.

3.5.3: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (سحب الأخبار والمقالات بعد أن تم نشرها على المواقع الالكترونية) في الضفة الغربية، كانت النسبة (47.8%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (45.9%) في عام 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (43%) في عام 2024، وحصل انخفاض حاد على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ انخفاض ملحوظ من 64.8% خلال العام 2020 الى 48.3% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 64% عام 2020 الى 49.2% عام 2022.

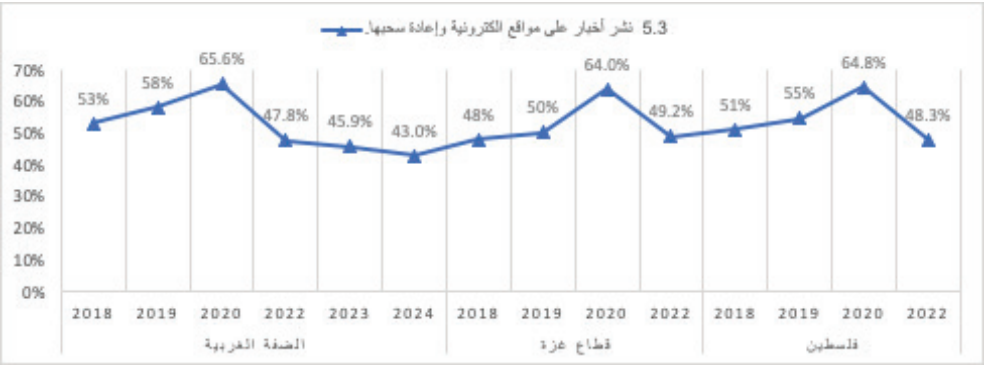

3.5.4: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (تعرض صحفيين لضغوط عائلية أو اجتماعية على خلفية معلومات تم نشرها) في الضفة الغربية، كانت النسبة (40.5%) في عام 2022، ثم ارتفعت النسبة إلى (41.8%) في عام 2023، قبل أن تنخفض مجددًا إلى (41.3%) في عام 2024، وحصل انخفاض حاد على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ انخفاض من 56.8% خلال العام 2020 إلى 38.1% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 48.8% عام 2020 إلى 33.1% عام 2022.

3.5.5: انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق مؤشر (خضوع كتاب للتهديد الرسمي أو المجتمعي على خلفية النشر) في الضفة الغربية، كانت النسبة (40.7%) في عام 2022، ثم ارتفعت إلى (44.3%) في عام 2023، قبل أن تنخفض إلى (40.3%) في عام 2024. أما على مستوى فلسطين حيث نلاحظ انخفاض من 57.6% خلال العام 2020 الى 42.6% عام 2022، كما ويلاحظ ثبات في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 46.8 لكل من 2020 و2022.

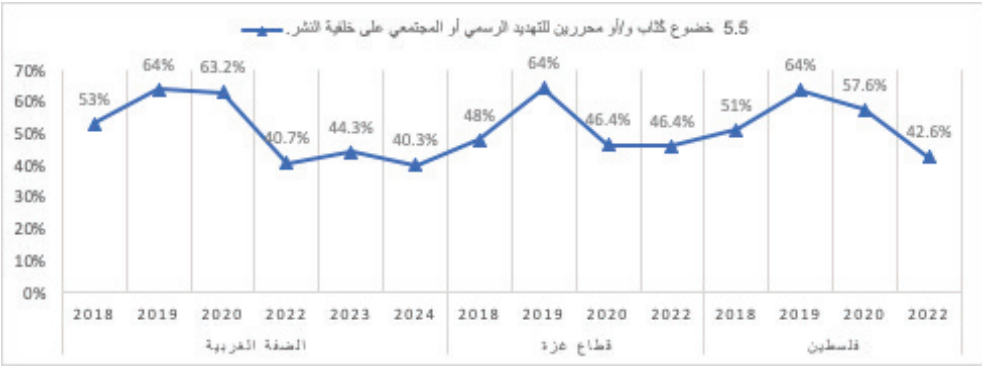

3.5.6: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (وجود قوائم سوداء من (الأشخاص و/أو المؤسسات) تُمنع من الظهور على وسائل الإعلام المختلفة أو بعضها) في الضفة الغربية، كانت النسبة (36.3%) في عام 2022، ثم ارتفعت إلى (37.6%) في عام 2023، قبل أن تنخفض إلى (36.4%) في عام 2024، والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ انخفاضه من 56.0% خلال العام 2020 الى 39.5% عام 2022، كما حصل انخفاض طفيف في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 46.4% عام 2020 الى 46.3% عام 2022.

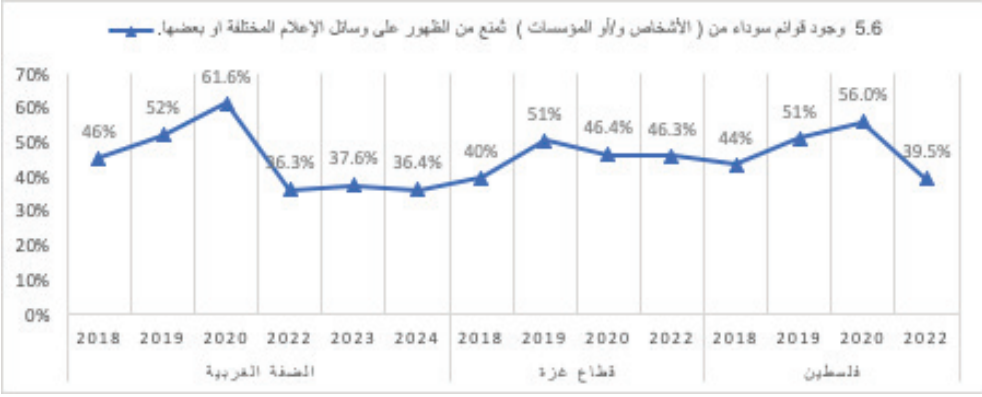

3.5.7: ارتفاع في نسبة تحقيق مؤشر (الإجراءات الرقابية الحكومية للنشر و/أو المطبوعات معيقة لحرية الإعلام) في الضفة الغربية، كانت النسبة (21.4%) في عام 2022، ثم ارتفعت إلى (38.1%) في عام 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (32.4%) في عام 2024. إلا أننا نلاحظ انخفاض على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض ملحوظ من 54.4% خلال العام 2020 الى 18.1% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض حاد في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 36% عام 2020 إلى 8.3% عام 2022

3.5.8: حصل انخفاض على مؤشر (استخدام رموز وكلمات بديلة على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تجنب الحظر و/أو الحذف للمنشور من قبل هذه المواقع) في الضفة الغربية، كانت النسبة (17.2%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (14.9%) في عام 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (13.9%) في عام 2024. كما انخفض المؤشر من 20.8% خلال العام 2020 الى 16.1% خلال العام 2022 على مستوى فلسطين مما يدل على أن هناك استخدام وبشكل كبير لكلمات ورموز بديلة على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تجنب الحظر و/أو الحذف للمنشور من قبل هذه المواقع، وانخفض في قطاع غزة بنسبة تحقيق مؤشر بنسبة 13.8% مقابل 17.2% في الضفة الغربية.

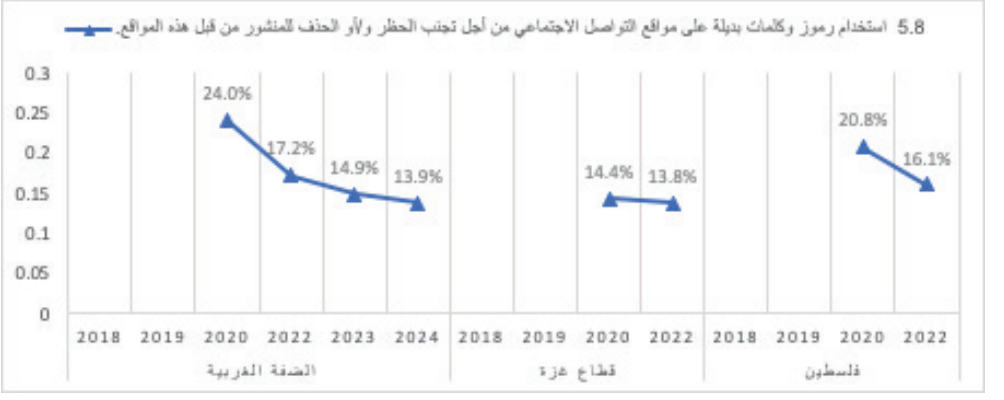

3.6 السياسات التمويلية

3.6.1: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (فرض رسوم عالية لقاء الحصول على تردد لاسلكي أو تسجيل صحيفة) في الضفة الغربية، كانت النسبة (31.5%) في عام 2022، ثم ارتفعت إلى (32.5%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (28.8%) في عام 2024، وحصل انخفاض على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض من 42.3% خلال العام 2020 الى 29.8% عام 2022.كما ويلاحظ انخفاض حاد في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 40.5% عام 2020 الى 31.5% عام 2022.

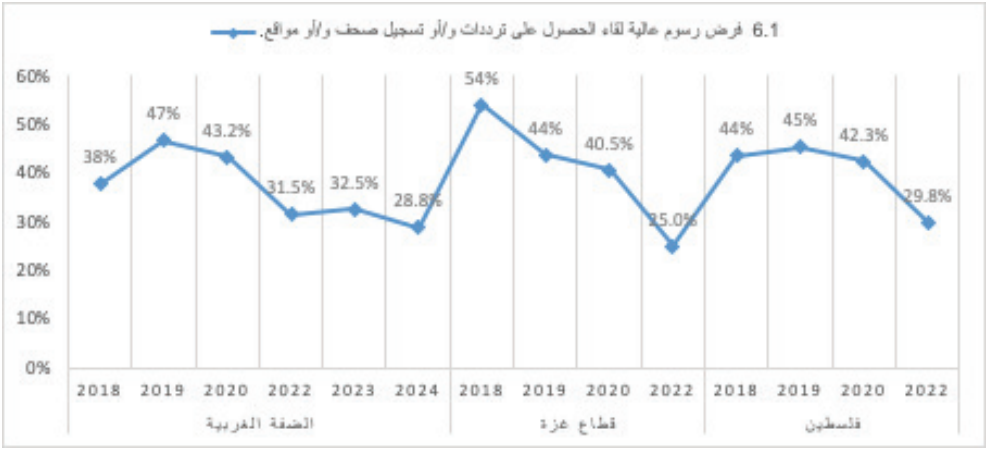

6.2.3: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (فرض ضريبة مضافة على شراء الورق و/أو ورق الصحف أو معدات البث وباقي معدات الإعلام) في الضفة الغربية، كانت النسبة (27.2%) في عام 2022، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ إلى (40.5%) في 2023، قبل أن تنخفض إلى (39.4%) في عام 2024. وحصل انخفاض على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض ملحوظ من 35.1% خلال العام 2020 الى 25.6% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 50.5% عام 2020 الى 20.9% عام 2022.

3.6.3: انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق مؤشر (وجود قيود على التمويل و/أو الدعم الأجنبي لوسائل الإعلام) في الضفة الغربية، كانت النسبة (24.3%) في عام 2022، ثم ارتفعت بشكل حاد إلى (42.9%) في 2023، قبل أن تنخفض إلى (29.6%) في عام 2024، وانخفاض على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض ملحوظ من 63.1% خلال العام 2020 الى 21.3% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 59.5% عام 2020 الى 12.5% عام 2022.

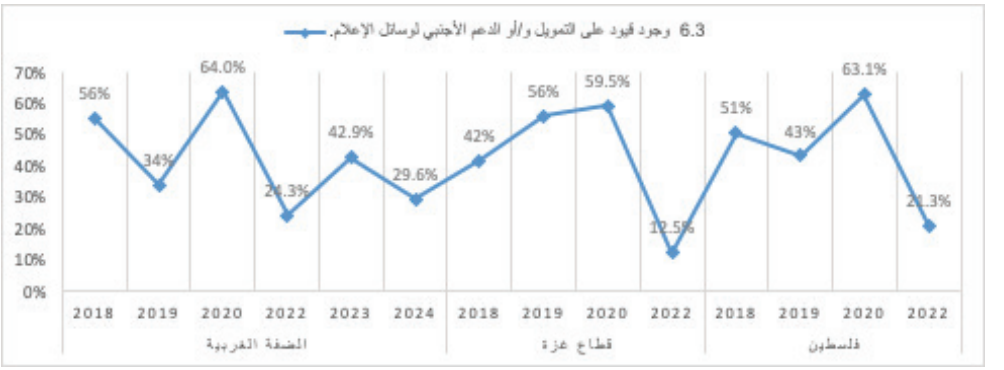

3.6.4: انخفاض مستمر في نسبة تحقيق مؤشر (دعم حكومي مالي لوسائل الإعلام بشكل عادل على أساس حصة السوق أو من سوق الإعلانات) في الضفة الغربية، كانت النسبة (15.7%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (9.5%) في 2023، وتراجعت أكثر إلى (7.2%) في 2024. ونلاحظ انخفاض في نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين إذ كان هناك انخفاض ملحوظ من 28.8% خلال العام 2020 الى 20.2% عام 2022، بينما يلاحظ ارتفاع في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 17.1% عام 2020 الى 33.4% عام 2022.

3.6.5: انخفاض مستمر في نسبة تحقيق مؤشر (تخصيص موازنات للإعلانات الحكومية في وسائل الإعلام بطريقة عادلة) في الضفة الغربية، كانت النسبة (12.9%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (11.9%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (6.3%) في عام 2024. والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض حاد من 27% خلال العام 2020 الى 14.9% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض بسيط في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 22.5% عام 2020 الى 20.9% عام 2022.

3.6.6: ارتفاع في نسبة تحقيق مؤشر (عدم استخدام الإعلانات كوسيلة ضغط للتأثير على قرارات المحررين) في الضفة الغربية، كانت النسبة (47.2%) في عام 2022، ثم ارتفعت إلى (50.1%) في 2023، قبل أن ترتفع إلى (57.2%) في عام 2024، وانخفضت نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض ملحوظ من 69.4% خلال العام 2020 الى 46.9% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض ملحوظ في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 77.5% عام 2020 الى 47.2% عام 2022.

3.6.7: ارتفاع بسيط في نسبة تحقيق مؤشر (عدم وجود رشوة للصحفيين/ات من جهات فاعلة للتأثير على المحتوى الإخباري في عملهم/ن الإعلامي) في الضفة الغربية، كانت النسبة (55.6%) في عام 2022، ثم استمرت في ثباتها إلى (56.0%) في 2023، قبل أن ترتفع إلى (59.2%) في عام 2024.، وانخفاض حاد على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض من 86.5% خلال العام 2020 الى 56.1% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 85.6% عام 2020 الى 57.2% عام 2022.

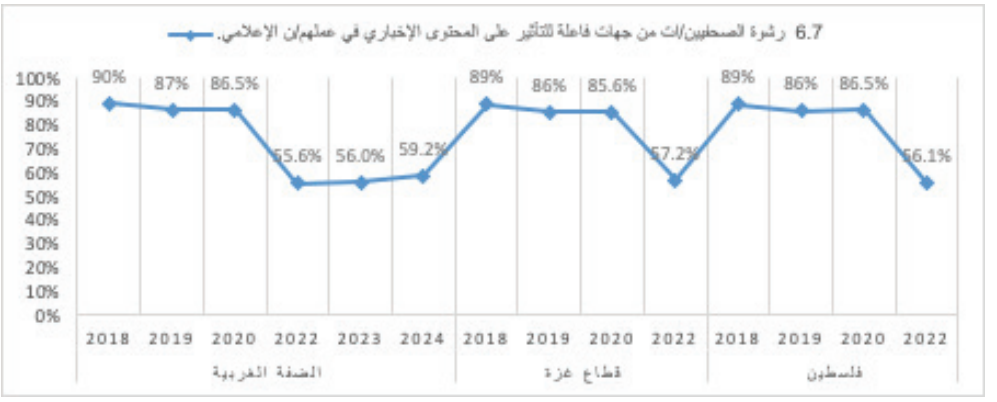

3.6.8: انخفاض مستمر في نسبة تحقيق مؤشر (مستويات الأجور للصحفيين/ات وغيرهم/ن من الإعلاميين/ات عالية بما يكفي لتجنب الرشوة «الاكتفاء بالأجر) في الضفة الغربية، كانت النسبة (16.8%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (11.9%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (9.3%) في عام 2024. والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض حاد من 57.7% خلال العام 2020 إلى 16.2% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض حاد في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 58.6% عام 2020 الى 15.2% عام 2022.

3.6.9: حصل انخفاض على مؤشر (هل تعرضت أنت و/أو أحد من زملائك/زميلاتك في المؤسسة التي تعمل لتخفيض الراتب و/أو إنهاء/ات) في الضفة الغربية بنسبة 56.8% خلال العام 2020 الى 34.0% خلال العام 2023، قبل أن تنخفض إلى (33.3%) في عام 2024. وحصل المؤشر على نسبة تحقيق مقدارها 36.1% مستوى فلسطين مما يدل على وجود تخفيضات في الرواتب و/أو إنهاء عمل، بنسبة تحقيق متدنية للمؤشر بلغت 37.5% في قطاع غزة مقابل 35.4% في الضفة الغربية.

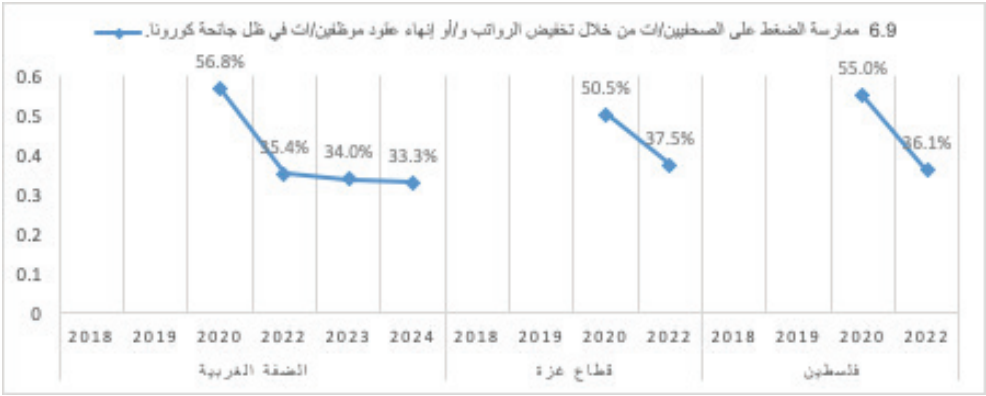

3.7 الشفافية والحصول على المعلومات

3.7.1: ما زال مؤشر (وجود قانون يضمن الحق في الحصول المعلومات) يحصل على (0) نقطة في فلسطين على مدار الأعوام الاربعة 2018 - 2024 حيث بلغت النقاط في الضفة الغربية 0 نقطة وفي قطاع غزة 0 نقطة لنفس الاعوام. أجمعت نتائج الإجابة بانه لا يوجد قانون يضمن الحق في الحصول المعلومات.

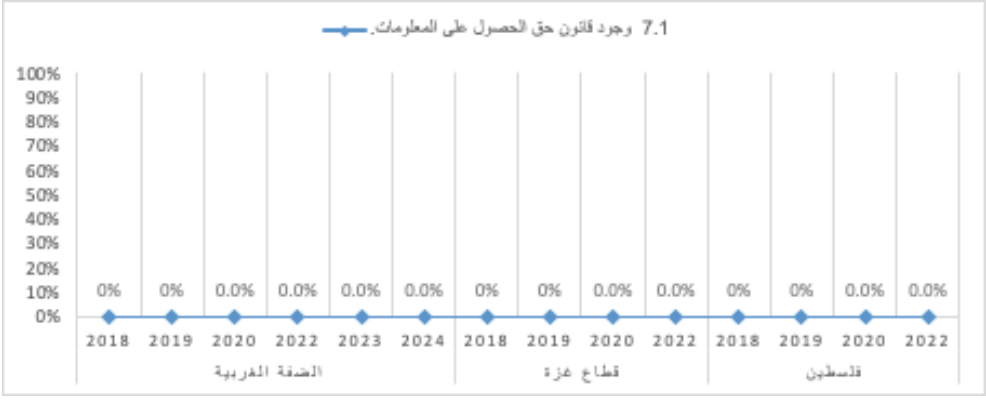

3.7.2: انخفاض في تحقيق مؤشر (وجود قوانين وتشريعات تتيح وصول الصحفيين/ات إلى المعلومات) في الضفة الغربية، كانت النسبة (30.6%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (26.3%) في عام 2023، قبل أن ترتفع مره أخرى إلى (29.0%) في عام 2024. ولكن نلاحظ ارتفاع نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين في نسبة تحقيق المؤشر من 20% خلال العام 2020 الى 26.6% عام 2022، بينما نلاحظ تدني في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 16.8% عام 2020 الى 0% في عام 2022.

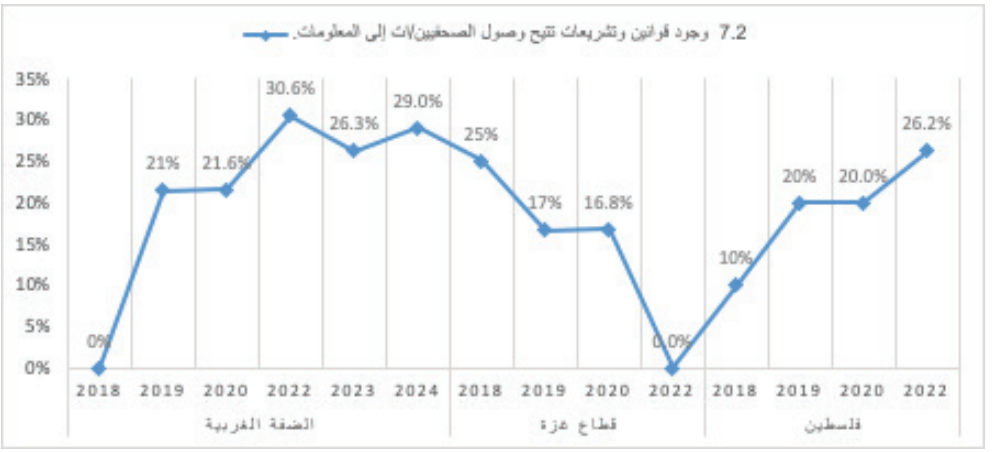

3.7.3: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (وضوح القيود المفروضة على الحصول على المعلومات)، في الضفة الغربية، كانت النسبة (41.5%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (39.7%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (35.3%) في عام 2024. كما ويلاحظ تراجع في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 44.8% عام 2020 الى 42.9% عام 2022 والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض كبير من 50.4% خلال العام 2020 الى 42.0% عام 2022.

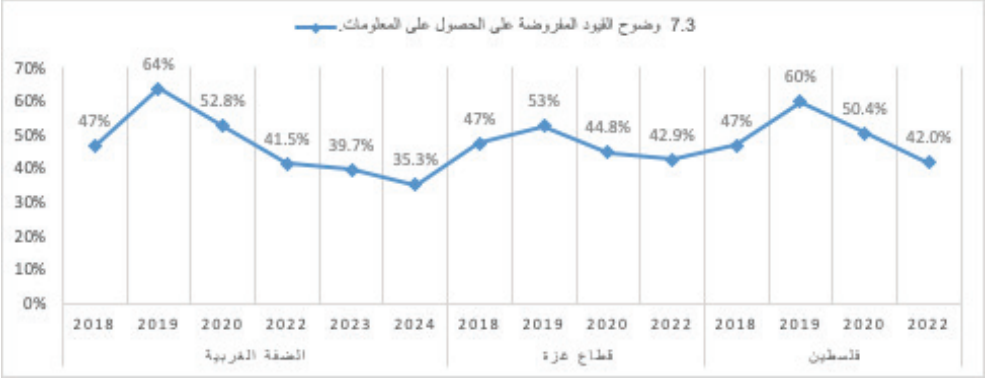

3.7.4: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (مساهمة وجود ناطقين إعلاميين رسميين بتوفير المعلومات اللازمة للعمل الصحفي) في الضفة الغربية، كانت النسبة (46.6%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (44.0%) في 2023، قبل أن تعود إلى (46.6%) في عام 2024.، والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض من 64.8% خلال العام 2020 الى 48.8% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 69.6% عام 2020 الى 53.1% عام 2022.

3.7.5: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (السماح للصحفيين بمرافقة الأجهزة الأمنية في المهمات الميدانية) في الضفة الغربية، كانت النسبة (29.4%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (23.3%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (23.7%) في عام 2024، ما يعكس تراجعًا في هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة. في قطاع غزة، كانت النسبة (34.4%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (31%) في نفس العام.

والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض ملحوظ من 51.2% خلال العام 2020 الى 31.1% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 44% عام 2020 الى 34.4% عام 2022.

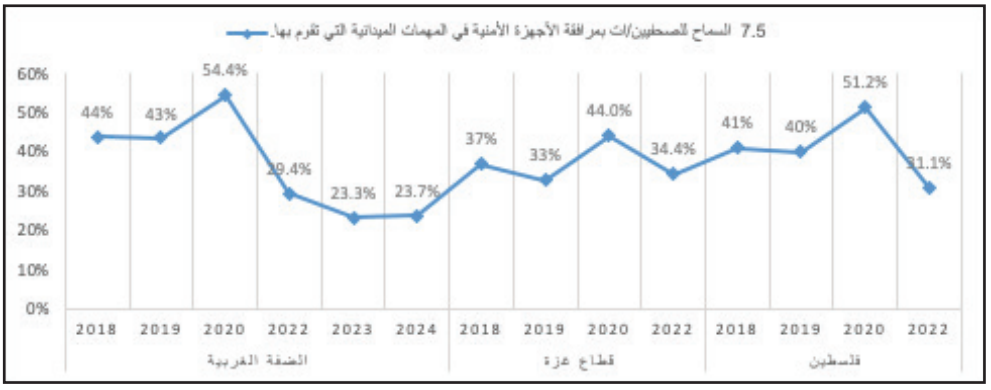

3.7.6: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (عدم التعرض للضغط المباشر أو غير المباشر للكشف عن مصادر معلومات تم الحصول عليها ونشرها) في الضفة الغربية، كانت النسبة (47.2%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (44.7%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (41.4%) في عام 2024، ما يعكس ارتفاعاً في التعرض للضغط المباشر أو غير المباشر للكشف عن مصادر معلومات تم الحصول عليها ونشرها. في قطاع غزة، كانت النسبة (42.9%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (45.8%) في نفس العام.

3.7.7: أما مؤشر (الشعور بوجود انتهاك للحياة الخاصة للصحفيين/ات من قبل السلطات العامة) في الضفة الغربية، كانت النسبة (42.0%) في عام 2022، ثم تراجعت إلى (41.2%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (38.1%) في عام 2024، مما يشير إلى استمرار الشعور بوجود انتهاك للحياة الخاصة للصحفيين/ات من قبل السلطات العامة. في قطاع غزة، كانت النسبة (38.4%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (41%) في نفس العام.

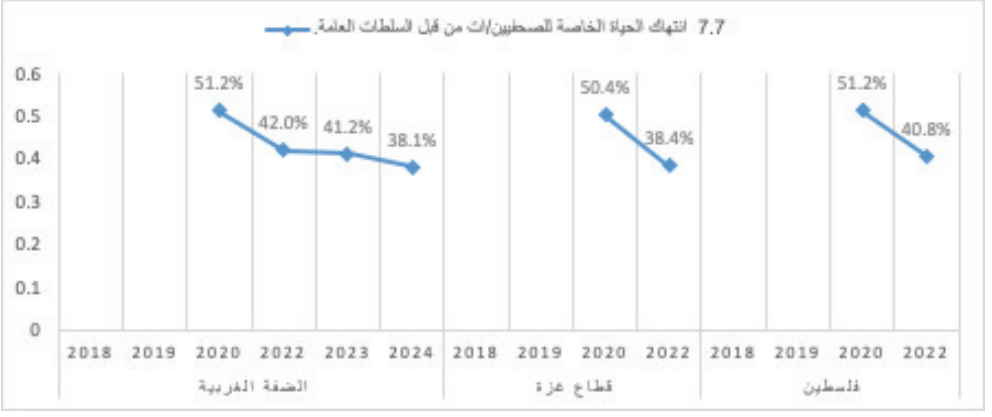

3.7.8: أما مؤشر (وجود مشاركة للمعلومات العامة على وسائل الإعلام المختلفة من قبل المسؤولين الحكوميين وجهات الاختصاص) في الضفة الغربية، كانت النسبة (36.2%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (36.0%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (33.1%) في عام 2024، مما يعكس بعض التراجع في هذا المؤشر خلال الفترة الأخيرة. في قطاع غزة، كانت النسبة (42.0%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (38%) في نفس العام. كذلك على مستوى فلسطين انخفض من 52.0% خلال العام 2020 الى 38.2% خلال العام 2022، وبنسبة متفاوتة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة 36.2% و42.0% على التوالي.

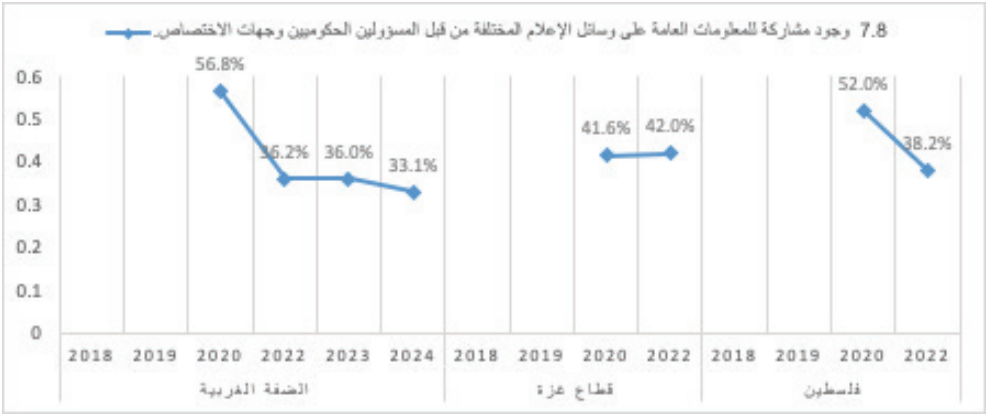

3.8 التنظيم الذاتي للصحفيين/ات وحمايتهم

3.8.1: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (وجود قوانين تسمح للصحفيين/ات بتشكيل أجسام تمثيلية (نقابية عمالية) في الضفة الغربية، كانت النسبة (41.1%) في عام 2022، ثم تراجعت إلى (40.8%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (40.4%) في عام 2024، مما يعكس استقرارًا في هذا الوضع دون تحسن ملموس. في قطاع غزة، كانت النسبة (51.8%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (44.6%) في نفس العام، والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض حاد من 60.4% خلال العام 2020 الى 44.6% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 57.1% عام 2020 الى 51.8% عام 2022.

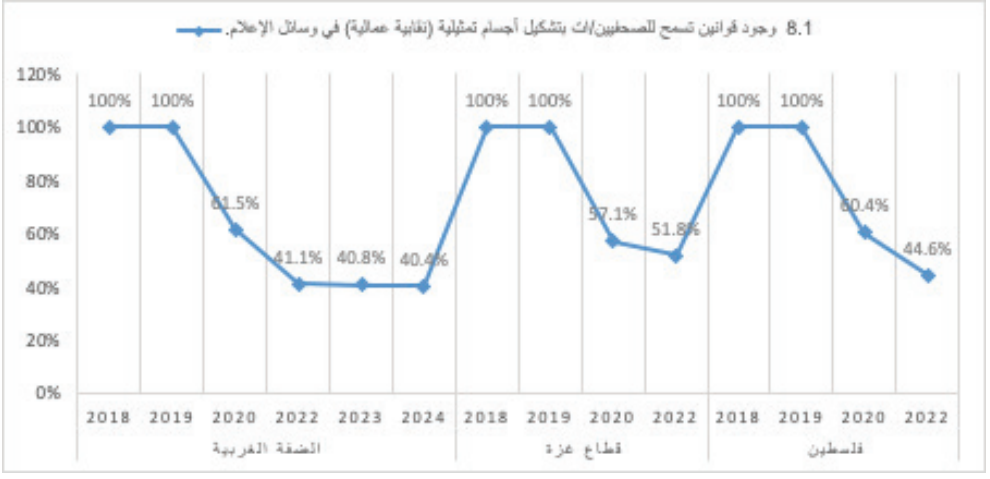

8.2.3: ارتفاع في نسبة تحقيق مؤشر (فصل موظفين من وسائل الإعلام على خلفية احتجاج جهات معلنة على عملهم الصحفي) في الضفة الغربية، كانت النسبة (41.5%) في عام 2022، ثم ارتفعت إلى (46.4%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (34.8%) في عام 2024، ما يعكس انخفاضا في هذه الظاهرة خلال العام 2024 بعد ارتفاعها في 2023. في قطاع غزة، كانت النسبة (45.5%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (43%) في نفس العام. وانخفضت نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث كان هناك انخفاض واضح من 65.9% خلال

العام 2020 إلى 42.9% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض واضح في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 65.9% عام 2020 الى 45.5% عام 2022.

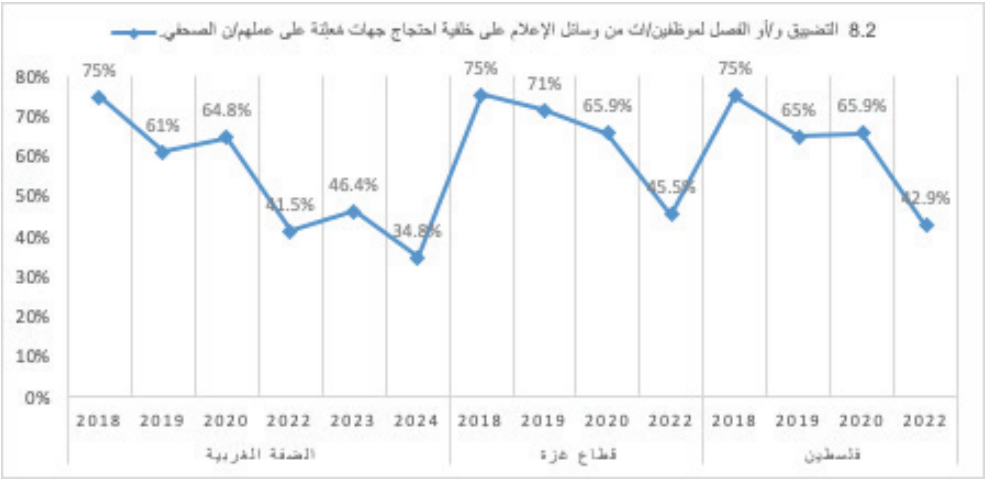

3.8.3: ارتفاع في نسبة تحقيق مؤشر (تنفيذ انتخابات دورية منتظمة في الجسم التمثيلي للصحفيين (النقابة)) في الضفة الغربية، كانت النسبة (36.8%) في عام 2022، ثم ارتفعت إلى (39.4%) في 2023، قبل أن ترتفع مره أخرى إلى (44.9%) في عام 2024، مما يعكس تحسنًا تدريجيًا في انتظام العملية الانتخابية. في قطاع غزة، كانت النسبة (34.5%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (36%) في نفس العام، أما نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين فإننا نلاحظ أن هناك انخفاض طفيف من 37.4% خلال العام 2020 إلى 36.0% عام 2022، كما ويلاحظ ارتفاع في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 30.8% عام 2020 الى 34.5% عام 2022.

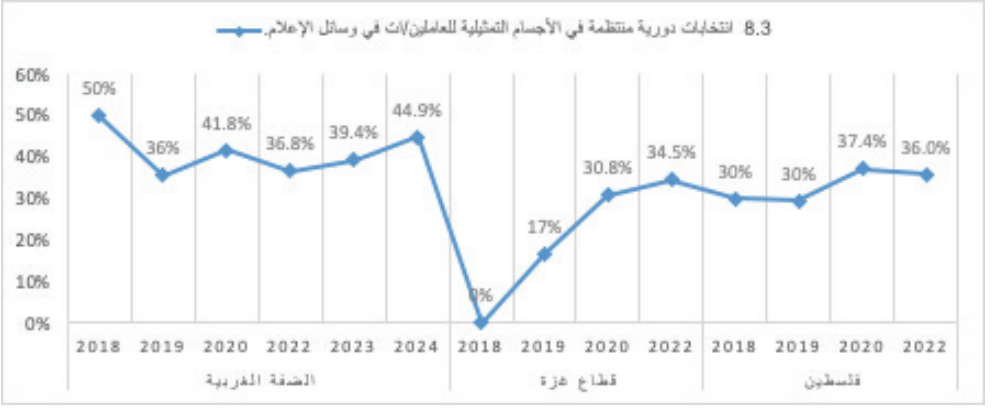

3.8.4: انخفاض بسيط في نسبة تحقيق مؤشر (استقلالية للأجسام التمثيلية للعاملين/ات في وسائل الإعلام عن تأثير الحكومة والأحزاب السياسية) في الضفة الغربية، كانت النسبة (25.5%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (24.9%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (21.3%) في عام 2024، مما يدل على تدهور هذا الجانب خلال السنوات الأخيرة. في قطاع غزة، كانت النسبة (18.0%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (23%) في نفس العام. والأمر نفسه ينطبق على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك انخفاض من

27.5% خلال العام 2020 الى 23.0% عام 2022، كما ويلاحظ انخفاض حاد في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 29.7% عام 2020 الى 18.0% عام 2022.

3.8.5: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (الجسم النقابي الممثل للصحفيين/ات يتسم بالمهنية والاستقلالية في العمل) في الضفة الغربية، كانت النسبة (33.1%) في عام 2022، ثم تراجعت إلى (22.2%) في 2023، قبل أن تتحسن مره أخرى إلى (26.7%) في عام 2024، مما يعكس عدم استقرار في هذا المؤشر. في قطاع غزة، كانت النسبة (33.8%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (33%) في نفس العام، ولكن حصل ارتفاع على نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين حيث نلاحظ هناك ارتفاع من 29.7% خلال العام 2020 الى 33.4% عام 2022، كما ويلاحظ ارتفاع في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 28.6% عام 2020 الى 33.8% عام 2022.

3.8.6: انخفاض في نسبة تحقيق مؤشر (تشجيع لوصول النساء إلى مواقع صنع القرار في المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التمثيلية للصحفيين) في الضفة الغربية، كانت النسبة (49.3%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (43.7%) في 2023، قبل أن ترتفع إلى (47.1%) في عام 2024، مما يدل على تقلب هذا المؤشر دون تحسن ثابت. في قطاع غزة، كانت النسبة (55.5%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (51%) في نفس العام. ونلاحظ أن انخفاض نسبة تحقيق المؤشر على مستوى فلسطين من 53.8% خلال العام 2020 إلى 51.4% عام 2022، بينما حصل ارتفاع في نسبة تحقيق المؤشر في قطاع غزة من 52.7% عام 2020 إلى 55.5% عام 2022.

3.8.7: حصل انخفاض على نسبة مؤشر (وجود حرية للعاملين/ات في وسائل الإعلام الرسمي بالانضمام إلى هيئات تمثيلية للصحفيين/ات) في الضفة الغربية، كانت النسبة (47.7%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (41.5%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (39.2%) في عام 2024، مما يعكس تراجعًا في هذا المؤشر خلال الفترة الأخيرة. في قطاع غزة، كانت النسبة (49.2%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (48%) في نفس العام. كما أنه ارتفع نسبة المؤشر على مستوى فلسطين من 46.2% خلال العام 2022 الى 48.2% للعام 2022، وبنسبة متفاوتة بنسبة 47.7% في الضفة الغربية مقابل 49.2% في قطاع غزة.

3.8.8: انخفاض مؤشر (درجة تمثيل الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام) في الضفة الغربية، كانت النسبة (42.6%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (41.1%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (36.0%) في عام 2024، مما يعكس تدهورًا مستمرًا في هذا الجانب. في قطاع غزة، كانت النسبة (47.8%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (44%) في نفس العام. وحصل على مستوى فلسطين على 44.3% خلال العام 2022، وبنسبة متفاوتة بنسبة 42.6% في الضفة الغربية مقابل 47.8% في قطاع غزة.

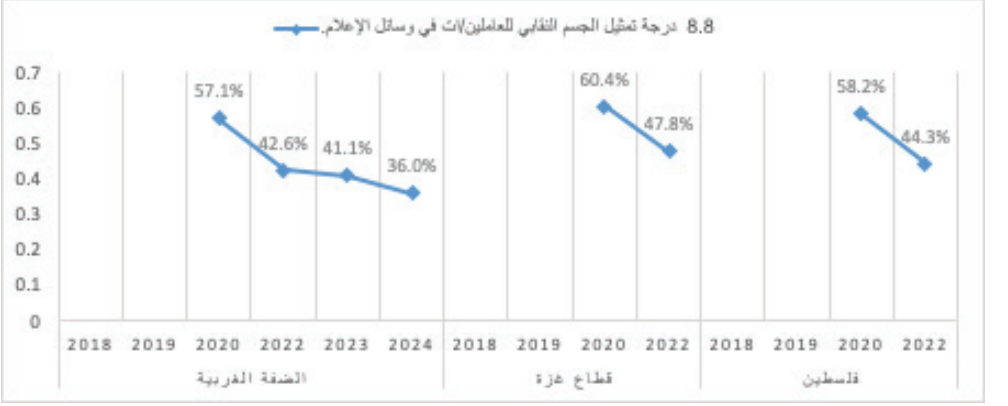

3.8.9: انخفاض مؤشر (باعتبار إجراءات الانتساب والعضوية الى الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام مقبولة ومهنية) في الضفة الغربية، كانت النسبة (51.9%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (41.1%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (40.1%) في عام 2024، مما يشير إلى تراجع في هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة. في قطاع غزة، كانت النسبة (46.0%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (50%) في نفس العام. وحصل انخفاض على مستوي فلسطين من 56.0% للعام 2020 الى 49.9% للعام 2022، وبنسبة متفاوتة بنسبة 51.9% في الضفة الغربية مقابل 46.0% في قطاع غزة.

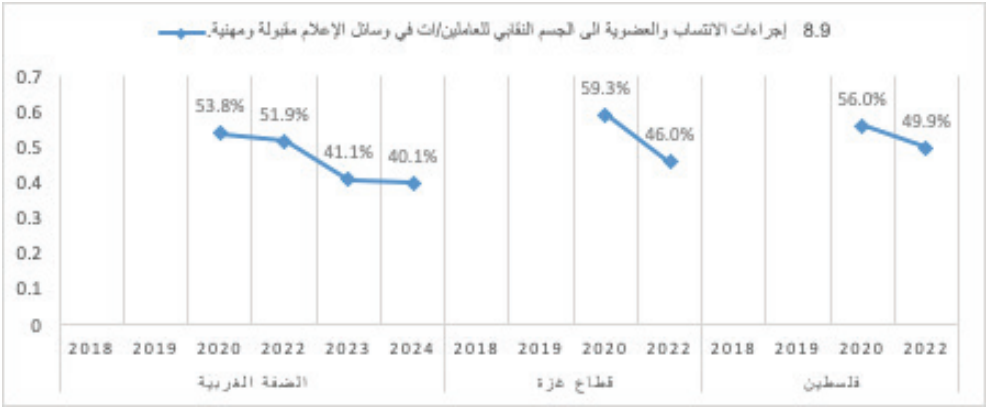

3.8.10: انخفاض بسيط على المؤشر (إشراك الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في رسم السياسات والتوجهات العامة) في الضفة الغربية، كانت النسبة (31.3%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (30.9%) في 2023، قبل أن تنخفض مره أخرى إلى (29.2%) في عام 2024، مما يدل على استمرار التراجع في إشراك الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في رسم السياسات والتوجهات العامة. في قطاع غزة، كانت النسبة (36.1%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (33%) في نفس العام، وانخفض المؤشر على مستوى فلسطين من 69.2% للعام 2020 الى 32.9% خلال العام 2022، وبنسبة متقاربة بنسبة 31.3% في الضفة الغربية مقابل 36.1% في قطاع غزة.

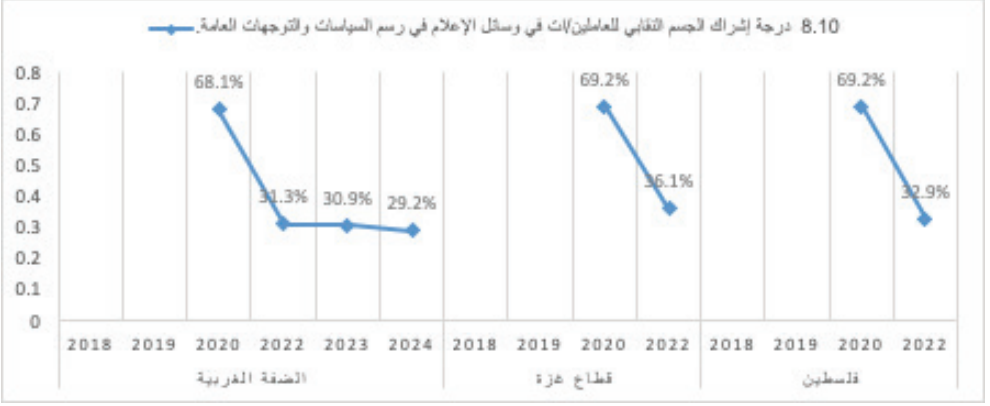

3.8.11: انخفاض على المؤشر (مدى فعالية الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في التدخل والدفاع عن حقوق المنتسبين/ات) في الضفة الغربية، كانت النسبة (45.1%) في عام 2022، ثم انخفضت إلى (39.6%) في 2023، قبل أن ترتفع مره أخرى إلى (41.8%) في عام 2024، مما يعكس تحسناً في مستوى الفعالية. في قطاع غزة، كانت النسبة (45.5%) في عام 2022، وكانت النسبة على مستوى فلسطين (45%) في نفس العام. وانخفاض على مستوى فلسطين من 79.1% للعام 2020 الى نسبة تحقيق ب 45.2% خلال العام 2022، وبنسبة متقاربة بنسبة 45.1% في الضفة الغربية مقابل 45.5% في قطاع غزة.

ملاحق

ملحق رقم (1): نسبة تحقيق المؤشر حسب المجال والمنطقة خلال الأعوام 2018 – 2022، و2023/ 2024 الضفة الغربية.

الضمانات القانونية لحرية الصحافة	الضفة الغربية						قطاع غزة				فلسطين			
	2018	2019	2020	2022	2023	2024	2018	2019	2020	2022	2018	2019	2020	2022
1.1 ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة.	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
1.2 موائمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة.	0%	0%	0%	0%	0.0%	0.0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
1.3 ضمانات قضائية في المحاكم الفلسطينية تحمي حرية الصحافة.	41%	39%	44%	63%	48.7%	52.3%	38%	67%	44%	38%	40%	48%	44%	52%
1.4 تجريم تحريض المسؤولين الحكوميين ضد وسائل الإعلام.	0%	0%	0%	0%	0.0%	0.0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
1.5 فرض قيود قانونية على تناول القضايا العرقية و/ أو الدينية و/أو الأمن القومي.	50%	50%	50%	50%	50.0%	50.0%	50%	50%	50%	50%	50%	50%	50%	50%
1.6 وجود إجراءات وتعليمات تسمح للصحفيين/ات بحرية التنقل أثناء فرض حالة الطوارئ والاغلاقات.			80%	50%	30.3%	29.8%			38%	52%			65%	50%
1.7 وجود قانون الجرائم الإلكترونية عزز من حرية الصحافة.			20%	28%	21.4%	21.2%			25%	33%			22%	30%
1.8 تجرم القواعد السلوكية أو القانونية حصول للعاملين/ات في وسائل الإعلام على رشاوي للتأثير على عملهم.			50%	39%	78.9%	75.6%			50%	33%			50%	38%
درجة تحقيق النقاط الموزونة	415	344	430	412	313	317	438	376	383	384	406	354	413	401

قيود قانونية على حرية الصحافة	الضفة الغربية						قطاع غزة				فلسطين			
	2018	2019	2020	2022	2023	2024	2018	2019	2020	2022	2018	2019	2020	2022
2.1 فرض غرامات مدنية عالية على صحفيين/ات بعد إدانتهم/ن بارتكاب جريمة الذم، والقدح، والتشهير.	100%	100%	100%	100%	100%	80.5%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
2.2 عدد حالات الاعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام	0%	0%	61%	0%	20%	10.0%	40%	0%	0%	100%	0%	0%	0%	0%
2.3 عدد حالات الاستدعاء والتحقيق بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام	0%	0%	0%	10%	30%	90.0%	0%	0%	0%	70%	0%	0%	0%	0%
2.4 عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام			90%	70%	60%	100%			80%	100%			70%	70%
2.5 عدد الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام	80%	70%	90%	50%	10%	80.0%	75%	73%	70%	80%	78%	73%	61%	30.0%
2.6 فرض قيود او منع تغطية الاحداث العامة للصحفيين/ات والقيام بعملهم الصحفي.			55%	35%	33%	38.4%			52%	40%			54%	37%
2.7 مصادرة و/أو إتلاف لمعداتي و/أو موادي الصحفية على خلفية عملي الصحفي.	78%	73%	83%	75%	60%	64.8%	73%	70%	83%	66%	76%	72%	83%	72%
2.8 فتح تحقيقات جادة من قبل السلطات الرسمية في الشكاوى المقدمة من العاملين/ات في وسائل الإعلام.	58%	61%	27%	26%	21.4%	29.6%	68%	58%	14%	33%	64%	60%	23%	28%
2.9 تم تعويضي من قبل السلطات العامة عن الضرر المادي الذي لحق بسبب الاعتداء على معداتي.	13%	7%	39%	4%	0.0%	6.0%	11%	17%	11%	0%	12%	10%	30%	3%

قيود قانونية على حرية الصحافة	الضفة الغربية						قطاع غزة				فلسطين			
	2018	2019	2020	2022	2023	2024	2018	2019	2020	2022	2018	2019	2020	2022
2.10 إجراءات عقابية اتخذت بحق الأشخاص الذين اعتدوا عليّ أو على أحد زملائي في العمل.	10%	30%	38%	6%	15.9%	12.7%	17%	33%	25%	22%	13%	31%	34%	11%
2.11 محاكمة أو سجن صحفيين /ات أو مالكي وسائل الإعلام بصورة ممنهجة نتيجة كتابات و/أو بث.	100%	100%	51%	59%	52.9%	33.6%	90%	100%	51%	34%	90%	100%	51%	55%
2.12 تشويه أو تحريض أو قذف ضد الصحفيين/ات عبر الانترنت على خلفية نشرهم تقارير حساسة.	42%	37%	58%	39%	38.1%	33.2%	42%	37%	61%	40%	42%	37%	59%	39%
2.13 تم اتخاذ إجراءات تقييدية من قبل السلطة الرسمية مثل الاغلاق و/أو الحجب بحق وسائل إعلام	75%	0%	73%	64%	66.2%	32.0%	75%	0%	69%	34%	75%	0%	72%	60%
2.14 فرض قيود في الحصول على المعلومات و/أو نقلها نتيجة حالة الطوارئ.			48%	40%	31.9%	27.8%			52%	37%			49%	39%
درجة تحقيق النقاط الموزونة	471	477	577	411	384	454	446	487	476	537	463	479	485	366

استقلالية عمل وسائل الإعلام	الضفة الغربية						قطاع غزة				فلسطين			
	2018	2019	2020	2022	2023	2024	2018	2019	2020	2022	2018	2019	2020	2022
3.1 قوانين ترخيص تسمح بسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام.	54%	42%	58%	44%	31.6%	22.7%	54%	52%	48%	50%	54%	46%	54%	45%
3.2 إجراءات الترخيص تعيق عمل وإنشاء وسائل إعلام مستقلة.	58%	45%	62%	40%	30.9%	28.5%	56%	53%	50%	33%	57%	49%	58%	38%
3.3 هيمنة وسائل الإعلام المملوكة للدولة على نظام الأخبار والمعلومات في البلد.	72%	44%	41%	40%	38.7%	37.0%	64%	50%	38%	36%	69%	46%	39%	39%

3.4 تمتع وسائل الإعلام الرسمية باستقلالية تحريرية وتغطية أخبار فئات الشعب كافة.	34%	35%	71%	24%	26.6%	37.7%	28%	30%	66%	27%	32%	33%	69%	25%
3.5 وضوح إجراءات ملكية وسائل الإعلام وإتاحة فرصة إنشاء وسائل الإعلام دون تمييز سياسي.	42%	45%	71%	47%	23.8%	16.4%	56%	55%	59%	71%	47%	49%	69%	53%
3.6 تنوع وسائل الإعلام من حيث الملكية وعدم تركزها لدى توجهات سياسية و/أو اقتصادية محددة.	67%	49%	46%	43%	45.8%	50.0%	78%	66%	52%	58%	71%	56%	48%	48%
3.7 إخفاء ملكية مناصب رسمية لوسائل الإعلام وإخفاء ارتباطهم بهذه الوسائل قصداً.	52%	54%	51%	47%	45.8%	48.6%	36%	45%	45%	37%	46%	50%	49%	44%
درجة تحقيق النقاط الموزونة	569	447	572	410	348	344	559	502	513	447	565	470	552	419

وسائل الإعلام وتنوع المضامين	الضفة الغربية						قطاع غزة				فلسطين			
	2018	2019	2020	2022	2023	2024	2018	2019	2020	2022	2018	2019	2020	2022
4.1 احتكار الحصول على المعلومات لدى عدد من وسائل الإعلام وأصحاب النفوذ.	54%	47%	36%	34%	30.1%	35.6%	50%	46%	29%	27%	53%	46%	34%	32%
4.2 توفير الدولة للقوانين التي تسمح بتركيز الاحتكارات والملكية المشتركة لوسائل الإعلام.	25%	29%	55%	56%	65.7%	60.6%	25%	33%	54%	67%	25%	31%	55%	57%
4.3 وجود احتكار في تقديم خدمة الإنترنت و/أو الاتصالات.	31%	20%	40%	56%	58.7%	58.2%	44%	26%	48%	50%	36%	22%	43%	54%
4.4 إتاحة استخدام الإنترنت للجميع وبتكلفة منخفضة وجودة مناسبة.	38%	22%	26%	35%	31.2%	42.4%	48%	43%	36%	35%	41%	30%	29%	35%
4.5 تستخدم الحكومة ترخيص ملكية وسائل الإعلام والترددات كوسيلة ضغط على وسائل الإعلام المستقلة.	44%	57%	64%	50%	50.0%	55.1%	51%	47%	68%	37%	46%	53%	65%	47%
4.6 تنوع المصادر والمعلومات والمضامين المتعلقة بالفساد و/أو إهدار المال العام.			50%	31%	29.6%	32.2%			61%	35%			54%	32%

4.7 درجة تغطية وسائل الإعلام المختلفة قضايا متعلقة بالفساد و/أو إهدار المال العام.			34%	34%	28.3%	33.5%			32%	34%			34%	34%
درجة تحقيق النقاط الموزونة	478	435	436	424	420	454	490	479	470	406	481	455	447	417

الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية	الضفة الغربية						قطاع غزة				فلسطين			
	2018	2019	2020	2022	2023	2024	2018	2019	2020	2022	2018	2019	2020	2022
5.1 فرض رقابة تحريرية في وسائل الإعلام على القضايا المنشورة من خلالها.	44%	36%	58%	39%	32.0%	29.4%	30%	44%	60%	38%	39%	39%	58%	39%
5.2 امتناع وسائل الإعلام عن نشر مواد صحفية خشية تعرضها لملاحقة السلطات العامة.	51%	52%	73%	31%	31.1%	27.4%	42%	45%	66%	27%	48%	49%	68%	30%
5.3 نشر أخبار على مواقع الكترونية وإعادة سحبها.	53%	58%	66%	48%	45.9%	43.0%	48%	50%	64%	49%	51%	55%	65%	48%
5.4 تعرض صحفيين/ات لضغوط عائلية و/أو اجتماعية على خلفية نشر معلومات	51%	50%	61%	41%	41.8%	41.3%	52%	38%	49%	33%	51%	45%	57%	38%
5.5 خضوع كُتّاب و/أو محررين للتهديد الرسمي أو المجتمعي على خلفية النشر.	53%	64%	63%	41%	44.3%	40.3%	48%	64%	46%	46%	51%	64%	58%	43%
5.6 وجود قوائم سوداء من (الأشخاص و/أو المؤسسات) تُمنع من الظهور على وسائل الإعلام المختلفة او بعضها.	46%	52%	62%	36%	37.6%	36.4%	40%	51%	46%	46%	44%	51%	56%	40%
5.7 الإجراءات الرقابية الحكومية للنشر و / أو المطبوعات معيقة لحرية الإعلام.	74%	47%	60%	21%	38.1%	32.4%	64%	53%	36%	8%	71%	49%	54%	18%
5.8 استخدام رموز وكلمات بديلة على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تجنب الحظر و/أو الحذف للمنشور من قبل هذه المواقع.		24%	17%	14%	14.9%	13.9%			14%	14%			21%	16%
درجة تحقيق النقاط الموزونة	543	520	583	343	357	330	465	476	476	328	515	501	546	339

السياسات التمويلية	الضفة الغربية						قطاع غزة				فلسطين			
	2018	2019	2020	2022	2023	2024	2018	2019	2020	2022	2018	2019	2020	2022
6.1 فرض رسوم عالية لقاء الحصول على ترددات و/أو تسجيل صحف و/أو مواقع.	38%	47%	43%	31%	32.5%	28.8%	54%	44%	41%	25%	44%	45%	42%	30%
6.2 فرض ضريبة مضافة على شراء الورق و/أو ورق الصحف أو معدات البث وباقي معدات الإعلام.	48%	56%	30%	27%	40.5%	39.4%	42%	37%	50%	21%	46%	48%	35%	26%
6.3 وجود قيود على التمويل و/أو الدعم الأجنبي لوسائل الإعلام.	56%	34%	64%	24%	42.9%	29.6%	42%	56%	59%	13%	51%	43%	63%	21%
6.4 دعم حكومي مالي لوسائل الإعلام بشكل عادل على أساس حصة السوق أو من سوق الإعلانات.	16%	20%	30%	16%	9.5%	7.2%	14%	14%	17%	33%	15%	18%	29%	20%
6.5 تخصيص موازنات للإعلانات الحكومية في وسائل الإعلام بطريقة عادلة.	60%	44%	28%	13%	11.9%	6.3%	58%	36%	23%	21%	59%	41%	27%	15%
6.6 استخدام الإعلانات كوسيلة ضغط للتأثير على قرارات المحررين/ات.	57%	49%	68%	47%	50.1%	57.2%	64%	66%	77%	46%	59%	56%	69%	47%
6.7 رشوة الصحفيين/ات من جهات فاعلة للتأثير على المحتوى الإخباري في عملهم/ن الإعلامي.	90%	87%	86%	56%	56.0%	59.2%	89%	86%	86%	57%	89%	86%	86%	56%
6.8 مستويات الأجور للصحفيين/ات وغيرهم/ن من الإعلاميين/ات عالية بما يكفي لتجنب الرشوة.	29%	23%	58%	17%	11.9%	9.3%	36%	28%	59%	15%	32%	25%	58%	16%
6.9 ممارسة الضغط على الصحفيين/ات من خلال تخفيض الرواتب و/أو إنهاء عقود موظفين/ات			57%	35%	34.0%	33.3%			50%	38%			55%	36%
درجة تحقيق النقاط الموزونة	459	432	515	296	321	300	440	437	512	298	457	433	516	296

الشفافية والحصول على المعلومات	الضفة الغربية						قطاع غزة				فلسطين			
	2018	2019	2020	2022	2023	2024	2018	2019	2020	2022	2018	2019	2020	2022
7.1 وجود قانون حق الحصول على المعلومات.	0%	0%	0%	0%	0.0%	0.0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%	0%
7.2 وجود قوانين وتشريعات تتيح وصول الصحفيين/ات إلى المعلومات.	0%	21%	22%	31%	26.3%	29.0%	25%	17%	17%	0%	10%	20%	20%	26%
7.3 وضوح القيود المفروضة على الحصول على المعلومات.	47%	64%	53%	42%	39.7%	35.3%	47%	53%	45%	43%	47%	60%	50%	42%
7.4 وجود ناطقين إعلاميين رسميين يقدمون المعلومات للصحفيين/ات بسلاسة وسرعة.	53%	52%	62%	47%	44.0%	46.6%	64%	61%	70%	53%	58%	55%	65%	49%
7.5 السماح للصحفيين/ات بمرافقة الأجهزة الأمنية في المهمات الميدانية التي تقوم بها.	44%	43%	54%	29%	23.3%	23.7%	37%	33%	44%	34%	41%	40%	51%	31%
7.6 ضغوط على الصحفيين/ات للكشف عن مصادر معلوماتهم/ن.	85%	71%	74%	47%	44.7%	41.4%	75%	82%	76%	43%	81%	75%	74%	46%
7.7 انتهاك الحياة الخاصة للصحفيين/ات من قبل السلطات العامة.			51%	42%	41.2%	38.1%			50%	38%			51%	41%
7.8 وجود مشاركة للمعلومات العامة على وسائل الإعلام المختلفة من قبل المسؤولين الحكوميين وجهات الاختصاص.			57%	36%	36.0%	33.1%			42%	42%			52%	38%
درجة تحقيق النقاط الموزونة	458	493	467	370	365	355	475	483	429	317	465	490	454	365

التنظيم النقابي للصحفيين/ات	الضفة الغربية						قطاع غزة				فلسطين			
	2018	2019	2020	2022	2023	2024	2018	2019	2020	2022	2018	2019	2020	2022
8.1 وجود قوانين تسمح للصحفيين/ات بتشكيل أجسام تمثيلية (نقابية عمالية) في وسائل الإعلام.	100%	100%	62%	41%	40.8%	40.4%	100%	100%	57%	52%	100%	100%	60%	45%
8.2 التضييق و/أو الفصل لموظفين/ات من وسائل الإعلام على خلفية احتجاج جهات مُعلِنة على عملهم/ن الصحفي.	75%	61%	65%	41%	46.4%	34.8%	75%	71%	66%	46%	75%	65%	66%	43%
8.3 انتخابات دورية منتظمة في الأجسام التمثيلية للعاملين/ات في وسائل الإعلام.	50%	36%	42%	37%	39.4%	44.9%	0%	17%	31%	34%	30%	30%	37%	36%
8.4 استقلالية الأجسام التمثيلية للعاملين/ات في وسائل الإعلام عن تأثير الحكومة والأحزاب السياسية.	49%	55%	26%	25%	24.9%	21.3%	48%	46%	30%	18%	49%	52%	27%	23%
8.5 الجسم النقابي الممثل للصحفيين/ات يتسم بالمهنية والاستقلالية في العمل.	43%	38%	30%	33%	22.2%	26.7%	40%	36%	29%	34%	42%	37%	30%	33%
8.6 تشجيع وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التمثيلية للصحفيين.	81%	75%	55%	49%	43.7%	47.1%	62%	67%	53%	55%	74%	72%	54%	51%
8.7 حرية للعاملين/ات في وسائل الإعلام الرسمي بالانضمام إلى "هيئات تمثيلية" للصحفيين/ات.			48%	48%	41.5%	39.2%			42%	49%			46%	48%
8.8 درجة تمثيل الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام.			57%	43%	41.1%	36.0%			60%	48%			58%	44%
8.9 إجراءات الانتساب والعضوية الى الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام مقبولة ومهنية.			54%	52%	41.1%	40.1%			59%	46%			56%	50%

8.10 درجة إشراك الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في رسم السياسات والتوجهات العامة.			68%	31%	30.9%	29.2%			69%	36%			69%	33%
8.11 درجة فعالية الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في التدخل والدفاع عن حقوق المنتسبين/ات.			79%	45%	39.6%	41.8%			78%	45%			79%	45%
درجة تحقيق النقاط الموزونة	618	588	533	401	370	361	543	566	523	417	588	581	529	407

ملحق رقم (2): المؤشرات وعلامات الاحتساب

1	الضمانات القانونية لحرية الصحافة			
الرقم	السؤال	علامات الاحتساب	توثيق المعلومات	القطاع
1.1	ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة.	(يوجد = 1000) (لا يوجد ضمانات =0)	مراجعة النصوص القانونية	تشريعات
1.2	موائمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة.	(نعم وبشكل كبير = 1000) (نعم وبشكل جزئي = 500) (لم يتم = 0)	مراجعة النصوص القانونية	ممارسات
1.3	ضمانات قضائية في المحاكم الفلسطينية تحمي حرية الصحافة.	(يوجد بشكل كبير = 1000) (يوجد بشكل متوسط = 750) (يوجد بشكل ضعيف = 500) (لا يوجد = 0)	مراجعة النصوص القانونية	تشريعات
1.4	تجريم تحريض المسؤولين الحكوميين ضد وسائل الإعلام.	(نعم = 1000) (لا = 0)	مراجعة النصوص القانونية	ممارسات
1.5	فرض قيود قانونية على تناول القضايا العرقية و/أو الدينية و/أو الأمن القومي.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد = 1000)	مراجعة النصوص القانونية	ممارسات

1.6	وجود إجراءات والتعليمات تسمح للصحفيين/ات بحرية التنقل أثناء فرض حالة الطوارئ والاغلاقات.	(نعم وبشكل كاف = 1000) (نعم وبشكل جزئي = 500) (لا يوجد = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في الوسائل الإعلامية	تشريعات
1.7	وجود قانون الجرائم الإلكترونية عزز من حرية الصحافة.	(نعم وبشكل كبير = 1000) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في الوسائل الإعلامية	تشريعات
1.8	تجرم القواعد السلوكية أو القانونية حصول للعاملين/ات في وسائل الإعلام على رشاوى للتأثير على عملهم.	(نعم = 1000) (لا = 0)	مراجعة النصوص القانونية	تشريعات

2	قيود قانونية على حرية الصحافة			
الرقم	السؤال	علامات الاحتساب	توثيق المعلومات	القطاع
2.1	فرض غرامات مدنية عالية على صحفيين/ات بعد إدانتهم/ن بارتكاب "جريمة الذم، والقدح، والتشهير".	طرح (10%) لكل شخص بحد أقصى (10 اشخاص)	تقرير مركز مدى عن الانتهاكات	ممارسات
2.2	عدد حالات الاعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام	العدد ..... طرح (10%) لكل شخص بحد اقصى (10 أشخاص)	تقرير مركز مدى عن الانتهاكات	ممارسات
2.3	عدد حالات الاستدعاء والتحقيق بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام	العدد ..... طرح (10%) لكل شخص بحد اقصى (10 أشخاص)	تقرير مركز مدى عن الانتهاكات	ممارسات
2.4	عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام	العدد ..... طرح (10%) لكل شخص بحد أقصى (10 أشخاص)	تقرير مركز مدى عن الانتهاكات	ممارسات
2.5	عدد الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام	العدد ..... طرح (10%) لكل شخص بحد أقصى (10 أشخاص)	تقرير مركز مدى عن الانتهاكات	ممارسات
2.6	فرض قيود او منع تغطية الاحداث العامة للصحفيين/ات والقيام بعملهم الصحفي	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في الوسائل الإعلامية	ممارسات

2.7	مصادرة و/أو إتلاف لمعداتي و/أو موادي الصحفية على خلفية عملي الصحفي.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في الوسائل الإعلامية	ممارسات
2.8	فتح تحقيقات جادة من قبل السلطات الرسمية في الشكاوى المقدمة من العاملين/ات في وسائل الإعلام.	(نعم = 1000) (لا = 0) لا ينطبق	استطلاع رأي عاملين/ات في الوسائل الإعلامية	ممارسات
2.9	تم تعويضي من قبل السلطات العامة عن الضرر المادي الذي لحق بسبب الاعتداء على معداتي.	(نعم = 1000) (لا = 0) لا ينطبق	استطلاع رأي عاملين/ات في الوسائل الإعلامية	ممارسات
2.10	إجراءات عقابية اتخذت بحق الأشخاص الذين اعتدوا عليّ أو على أحد زملائي في العمل	(نعم = 1000) (لا = 0) لا ينطبق	استطلاع رأي عاملين/ات في الوسائل الإعلامية	ممارسات
2.11	محاكمة أو سجن صحفيين أو مالكي وسائل الإعلام بصوره ممنهجة نتيجة كتابات و/أو بث.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد = 1000)	مراجعة النصوص القانونية	ممارسات
2.12	تشويه أو تحريض أو قذف ضد الصحفيين/ات عبر الانترنت على خلفية نشرهم تقارير حساسة.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
2.13	تم اتخاذ إجراءات تقييدية من قبل السلطة الرسمية مثل الاغلاق و/أو الحجب بحق وسائل إعلام ؟	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
2.14	فرض قيود في الحصول على المعلومات و/أو نقلها نتيجة حالة الطوارئ.	1. نعم اتخاذ اجراءات بشكل واسع = 0 2. نعم اتخاذ إجراءات بشكل ضيق= 500 3. لم يتم اتخاذ أية إجراءات = 1000	مراجعة النصوص القانونية	ممارسات

3	استقلالية عمل وسائل الإعلام			
الرقم	السؤال	علامات الاحتساب	توثيق المعلومات	القطاع
3.1	قوانين ترخيص تسمح بسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام.	(نعم وبشكل واضح = 0) (نعم وبشكل غير واضح = 500) (لا يوجد = 1000)	مراجعة النصوص القانونية	تشريعات
3.2	إجراءات الترخيص تعيق عمل وإنشاء وسائل إعلام مستقلة.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
3.3	هيمنة وسائل الإعلام المملوكة للدولة على نظام الأخبار والمعلومات في البلد.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد هيمنة = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية. مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
3.4	تمتع وسائل الإعلام الرسمية باستقلالية تحريرية وتغطية أخبار فئات الشعب كافة.	(نعم وبشكل واضح = 1000) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا يوجد استقلالية = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
3.5	وضوح إجراءات ملكية وسائل الإعلام وإتاحة فرصة إنشاء وسائل الإعلام دون تمييز سياسي.	(نعم وبشكل واضح = 1000) (نعم وبشكل غير مناسب = 500) (لا يوجد وضوح = 0)	استطلاع رأي مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	تشريعات
3.6	تنوع وسائل الإعلام من حيث الملكية وعدم تركزها لدى توجهات سياسية و/أو اقتصادية محددة.	(نعم وبشكل كبير = 1000) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية. مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
3.7	إخفاء ملكية مناصب رسمية لوسائل الإعلام وإخفاء ارتباطهم بهذه الوسائل قصداً.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية. مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات

4	وسائل الإعلام وتنوع المضامين			
الرقم	السؤال	علامات الاحتساب	توثيق المعلومات	القطاع
4.1	احتكار الحصول على المعلومات لدى عدد من وسائل الإعلام وأصحاب النفوذ.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا يوجد تركز ملكية = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
4.2	توفير الدولة للقوانين التي تسمح بتركيز الاحتكارات والملكية المشتركة لوسائل الإعلام.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا يوجد احتكارات = 1000)	مراجعة النصوص القانونية	تشريعات
4.3	وجود احتكار في تقديم خدمة الإنترنت و/أو الاتصالات.	(نعم يوجد احتكار وبشكل كبير = 0) (نعم يوجد احتكار بشكل محدود = 500) (لا يوجد احتكار = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
4.4	إتاحة استخدام الإنترنت للجميع وبتكلفة منخفضة وجودة مناسبة.	(نعم دائماً = 1000) (نعم أحياناً = 500) (لا = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
4.5	تستخدم الحكومة ترخيص ملكية وسائل الإعلام والترددات كوسيلة ضغط على وسائل الإعلام المستقلة.	(نعم تستخدم بشكل كبير = 0) (نعم تستخدم بشكل ضعيف = 500) (لا تستخدم = 1000)	استطلاع رأي مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
4.6	تنوع المصادر والمعلومات والمضامين.	(نعم تستخدم وبشكل كبير = 0) (نعم تستخدم ولكن بشكل ضعيف = 500) (لا تستخدم = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
4.7	درجة تغطية وسائل الإعلام المختلفة قضايا متعلقة بالفساد و/أو إهدار المال العام.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم بشكل محدود = 500) (لا يوجد تغطية = 1000)	استطلاع رأي عاملين في وسائل إعلامية. مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات

5	الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية			
الرقم	السؤال	علامات الاحتساب	توثيق المعلومات	القطاع
5.1	فرض رقابة تحريرية في وسائل الإعلام على القضايا المنشورة من خلالها.	(نعم دائماً = 0) (نعم أحياناً = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية. مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
5.2	امتناع وسائل الإعلام عن نشر مواد صحفية خشية تعرضها لملاحقة السلطات العامة.	(نعم دائماً = 0) (نعم أحياناً = 500) (لا امتناع= 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية. مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية.	ممارسات
5.3	نشر أخبار على مواقع الكترونية وإعادة سحبها.	(نعم دائماً = 0) (نعم أحياناً = 500) (لا = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية. مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
5.4	تعرض صحفيين/ات لضغوط عائلية و/أو اجتماعية على خلفية نشر معلومات	(نعم دائماً = 0) (نعم أحياناً = 500) (لا = 1000)	استطلاع رأي مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
5.5	خضوع كُتّاب و/أو محررين للتهديد الرسمي أو المجتمعي على خلفية النشر.	(نعم دائماً = 0) (نعم أحياناً = 500) (لا = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية. مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
5.6	وجود قوائم سوداء من (الأشخاص و/أو المؤسسات) تُمنع من الظهور على وسائل الإعلام المختلفة hو بعضها.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا يوجد= 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
5.7	الإجراءات الرقابية الحكومية للنشر و /أو المطبوعات معيقة لحرية الإعلام.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
5.8	استخدام رموز وكلمات بديلة على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تجنب الحظر و/أو الحذف للمنشور من قبل هذه المواقع.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات

6	السياسات التمويلية			
الرقم	السؤال	علامات الاحتساب	توثيق المعلومات	القطاع
6.1	فرض رسوم عالية لقاء الحصول على ترددات و/أو تسجيل صحف و/أو مواقع.	(نعم دائماً = 0) (نعم أحياناً = 500) (لا = 1000)	مديرو وأصحاب مؤسسات إعلامية	تشريعات
6.2	فرض ضريبة مضافة على شراء الورق و/أو ورق الصحف أو معدات البث وباقي معدات الإعلام.	(نعم دائماً = 0) (نعم أحياناً = 500) (لا ضريبة = 1000)	مديرو وأصحاب مؤسسات إعلامية	تشريعات
6.3	وجود قيود على التمويل و/أو الدعم الأجنبي لوسائل الإعلام.	(نعم دائماً = 0) (نعم أحياناً = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	تشريعات
6.4	دعم حكومي مالي لوسائل الإعلام بشكل عادل على أساس حصة السوق أو من سوق الإعلانات.	(نعم دائماً = 1000) (نعم أحياناً = 500) (لا دعم = 0)	استطلاع رأي مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
6.5	تخصيص موازنات للإعلانات الحكومية في وسائل الإعلام بطريقة عادلة.	(نعم دائماً = 1000) (نعم أحياناً = 500) (لا تخصيص = 0)	استطلاع رأي مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
6.6	استخدام الإعلانات كوسيلة ضغط للتأثير على قرارات المحررين/ات.	(نعم دائماً = 0) (نعم أحياناً = 500) (لا تستخدم= 1000)	استطلاع رأي مديري وأصحاب مؤسسات إعلامية	ممارسات
6.7	رشوة الصحفيين/ات من جهات فاعلة للتأثير على المحتوى الإخباري في عملهم/ن الإعلامي.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
6.8	مستويات الأجور للصحفيين/ات وغيرهم/ن من الإعلاميين/ات عالية بما يكفي لتجنب الرشوة.	(نعم وبشكل مناسب = 1000) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
6.9	ممارسة الضغط على الصحفيين/ات من خلال تخفيض الرواتب و/أو إنهاء عقود موظفين/ات.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل محدود = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات

7	الشفافية والحصول على المعلومات			
الرقم	السؤال	علامات الاحتساب	توثيق المعلومات	القطاع
7.1	وجود قانون للحق في الحصول على المعلومات.	(نعم = 1000) (لا = 0)	مراجعة النصوص القانونية	تشريعات
7.2	وجود قوانين وتشريعات تتيح وصول الصحفيين/ات إلى المعلومات.	(نعم وبشكل فعال = 1000) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا يوجد = 0)	مراجعة النصوص القانونية	ممارسات
7.3	وضوح القيود المفروضة على الحصول على المعلومات.	(نعم وبشكل واضح = 1000) (نعم وبشكل غير واضح = 500) (لا يوجد وضوح = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	تشريعات
7.4	وجود ناطقين إعلاميين رسميين يقدمون المعلومات للصحفيين/ات بسلاسة وسرعة.	(نعم وبشكل كبير = 1000) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا يوجد = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
7.5	السماح للصحفيين/ات بمرافقة الأجهزة الأمنية في المهمات الميدانية التي تقوم بها.	(نعم دائماً = 1000) (نعم أحياناً = 500) (لا يُسمح = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
7.6	ضغوط على الصحفيين/ات للكشف عن مصادر معلوماتهم/ن.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا يوجد = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
7.7	انتهاك الحياة الخاصة للصحفيين/ات من قبل السلطات العامة.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
7.8	وجود مشاركة للمعلومات العامة على وسائل الإعلام المختلفة من قبل المسؤولين الحكوميين وجهات الاختصاص.	(نعم وبشكل كبير = 1000) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات

8	التنظيم النقابي للصحفيين/ات			
الرقم	السؤال	علامات الاحتساب	توثيق المعلومات	القطاع
8.1	وجود قوانين تسمح للصحفيين/ات بتشكيل أجسام تمثيلية (نقابية عمالية) في وسائل الإعلام.	(نعم = 1000) (لا = 0)	مراجعة النصوص القانونية استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	تشريع
8.2	التضييق و/أو الفصل لموظفين/ات من وسائل الإعلام على خلفية احتجاج جهات مُعلِنة على عملهم/ن الصحفي.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
8.3	انتخابات دورية منتظمة في الأجسام التمثيلية للعاملين/ات في وسائل الإعلام.	(تجرى بانتظام حسب موعدها المحدد = 1000) (تجرى دون انتظام وتأخير قليل عن موعدها المحدد = 750) (تجرى دون انتظام وتأخير كبير عن موعدها المحدد = 500) (لا تجرى انتخابات اطلاقاً = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
8.4	استقلالية الأجسام التمثيلية للعاملين/ات في وسائل الإعلام عن تأثير الحكومة والأحزاب السياسية.	(نعم وبشكل كامل = 1000) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا يوجد = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
8.5	الجسم النقابي الممثل للصحفيين/ات يتسم بالمهنية والاستقلالية في العمل.	(نعم وبشكل كبير = 1000) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا وصول = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
8.6	تشجيع وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التمثيلية للصحفيين.	(نعم وبشكل كبير = 0) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا تمنع = 1000)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
8.7	حرية للعاملين/ات في وسائل الإعلام الرسمي بالانضمام إلى "هيئات تمثيلية" للصحفيين/ات.	(نعم وبشكل واضح = 1000) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا توجد = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
8.8	درجة تمثيل الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام.	(عالية = 1000) (ضعيفة = 500) (منعدمة= 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
8.9	إجراءات الانتساب والعضوية الى الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام مقبولة ومهنية.	(نعم وبشكل واضح = 1000) (نعم وبشكل ضعيف = 500) (لا توجد = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	تشريعات
8.10	درجة إشراك الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في رسم السياسات والتوجهات العامة.	(عالية = 1000) (ضعيفة = 500) (منعدمة = 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات
8.11	درجة فعالية الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في التدخل والدفاع عن حقوق المنتسبين/ات.	(عالية = 1000) (ضعيفة= 500) (منعدمة= 0)	استطلاع رأي عاملين/ات في وسائل إعلامية	ممارسات

استمارة رقم (1): خاصة بالعاملين/ات في وسائل إعلامية

عزيزتي/ عزيزي المبحوث:

يعمل المركز الفلسطيني للحريات الإعلامية (مدى) على اعداد مؤشرات قياس لحرية الصحافة في فلسطين نود منكم مساعدتنا في الوصول إلى نتائج في هذا البحث المتعلق بموضوع « مؤشرات حرية الصحافة العام 2024 »، ليتم اعتمادها لقياس مدى التقدم والتراجع الذي يتم على مستوى حرية الصحافة في البلاد، وذلك عن طريق إجابة الأسئلة بموضوعية تامة. شاكرين لكم منحنا جزءً من وقتكم.

رقم الاستمارة المتسلسل:

الرقم	السؤال	الخيارات
GOV	المحافظة:	1. جنين 2. طوباس والاغوار الشمالية 3. نابلس 4. طولكرم 5. قلقيلية 6. سلفيت 7. رام الله والبيرة 8. اريحا ولأغوار الوسطى 9. القدس 10. بيت لحم 11. الخليل
Q1	الجنس:	1. ذكر 2. أنثى
Q2	العمر	
Q3	مكان الإقامة؟	1.مدينة 2. قرية/بلدة 3. مخيم
Q4	الحالة الاجتماعية؟	**1.** أعزب/عزباء 2. متزوج/ة 3. مطلق/ة 4. ارمل/ة 5. منفصل/ة
Q5	الحالة التعليمية؟	**1. ثانوية عامة 2.** دبلوم متوسط 3. بكالوريوس 4. ماجستير 5. دكتوراه
Q6	مكان العمل؟	1. اعلام رسمي 2. اعلام غير رسمي 3. مؤسسة عربية 4. مؤسسة اجنبية 5. صحفي حر
Q7	وسيلة الإعلام الرئيسية التي تعمل بها	1. مكتوب 2. مسموع 3. مرئي 4. الكتروني
Q8	عدد سنوات العمل في هذا المجال	

1	الضمانات القانونية لحرية الصحافة	
الرقم	السؤال	الخيارات
1.6	هل الإجراءات والتعليمات تسمح للصحفيين/ات بحرية التنقل أثناء فرض حالة الطوارئ والاغلاقات.	نعم وبشكل كاف نعم وبشكل جزئي لا يوجد
1.7	هل وجود قانون الجرائم الإلكترونية عزز من حرية الصحافة.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل محدود لا
2	قيود قانونية على حرية الصحافة	
الرقم	السؤال	الخيارات
2.7	من خلال متابعتك لاحظت فرض قيود او منع تغطية الاحداث العامة للصحفيين/ات والقيام بعملهم الصحفي.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل محدود لا يوجد
2.6	تعرضت أنا أو أحد زملائي لمصادرة و/أو إتلاف لمعداتي و/أو موادي الصحفية على خلفية عملي الصحفي.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل محدود لا يوجد
2.8	تم فتح تحقيقات جادة من قبل السلطات الرسمية في الشكاوى المقدمة من العاملين/ات في وسائل الإعلام.	نعم لا لا ينطبق
2.9	تم تعويضي من قبل السلطات العامة عن الضرر المادي الذي لحق بسبب الاعتداء على معداتي.	نعم لا لا ينطبق
2.10	اخبرتني السلطات الرسمية بأن اجراءات عقابية اتخذت بحق الأشخاص الذين اعتدوا عليّ أو على أحد زملائي في العمل.	نعم لا لا ينطبق
2.13	من خلال متابعتي لاحظت توسعاً وتعسفاً في تشويه أو تحريض أو قذف ضد الصحفيين/ات عبر الانترنت على خلفية نشرهم تقارير حساسة.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل محدود لا يوجد
2.15	من خلال متابعتي لأداء وسائل الإعلام الاحظ فرض قيود في الحصول على المعلومات و/أو نقلها نتيجة حالة الطوارئ.	1. نعم فرض قيود بشكل واسع 2. نعم فرض قيود بشكل محدود 3. لم يتم

3	استقلالية عمل وسائل الإعلام	
الرقم	السؤال	الخيارات
3.2	من خلال عملي الإعلامي اجد ان إجراءات الترخيص تعيق عمل وإنشاء وسائل إعلام مستقلة.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل محدود لا يوجد
3.3	من خلال متابعتي لأداء وسائل الإعلام الاحظ هيمنة لوسائل الإعلام المملوكة للدولة على نظام الأخبار والمعلومات في البلد.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل محدود لا يوجد هيمنة
3.4	هل تمتع وسائل الإعلام الرسمية باستقلالية تحريرية وتغطية أخبار فئات الشعب كافة.	نعم وبشكل واضح نعم وبشكل ضعيف لا يوجد استقلالية
3.6	يوجد تنوع في وسائل الإعلام من حيث الملكية وعدم تركزها لدى توجهات سياسية و/أو اقتصادية محددة.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل محدود لا يوجد
3.7	يوجد اخفاء لملكية مناصب رسمية لوسائل الإعلام واخفاء ارتباطهم بهذه الوسائل قصداً.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل محدود لا يوجد
4	وسائل الإعلام وتنوع المضامين	
الرقم	السؤال	الخيارات
4.1	هل يوجد احتكار للحصول على المعلومات لدى عدد من وسائل الإعلام وأصحاب النفوذ.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا يوجد تركز ملكية
4.3	اشعر بوجود احتكار في تقديم خدمة الإنترنت و/أو الاتصالات.	نعم يوجد احتكار وبشكل كبير نعم يوجد احتكار بشكل محدود لا يوجد احتكار
4.4	يتاح لي استخدام الإنترنت بتكلفة منخفضة وجودة مناسبة.	نعم دائماً نعم أحياناً لا
4.6	من خلال عملي الإعلامي يوجد تنوع في المصادر والمعلومات والمضامين	نعم وبشكل كبير نعم ولكن بشكل ضعيف لا يوجد تنوع
4.7	من خلال متابعتي لأداء وسائل الإعلام الاحظ وجود تغطية لوسائل الإعلام المختلفة لقضايا متعلقة بالفساد و/أو إهدار المال العام.	نعم وبشكل كبير نعم بشكل محدود لا يوجد تغطية

5	الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية	
الرقم	السؤال	الخيارات
5.1	يفرض المحرر في وسيلة الإعلام التي اعمل بها رقابة تحريرية داخلية على القضايا المنشورة.	نعم دائماً نعم أحياناً لا يوجد
5.2	امتنعت وسيلة الإعلام التي اعمل بها عن اعداد او نشر مواد صحفية خشية تعرضها للملاحقة.	نعم دائماً نعم أحياناً لا امتناع
5.3	من خلال عملي الإعلامي تم نشر اخبار على مواقع الكترونية واعادة سحب هذه المقالات.	نعم بشكل كبير نعم بشكل محدود لا
5.4	من خلال عملي الإعلامي تعرض صحفيين/ات لضغوط عائلية و/أو اجتماعية على خلفية نشر معلومات.	نعم بشكل كبير نعم بشكل محدود لا
5.5	من خلال عملي الإعلامي تم خضوع كُتّاب و/أو محررين للتهديد الرسمي أو المجتمعي على خلفية النشر.	نعم بشكل كبير نعم بشكل محدود لا
5.6	من خلال عملي الإعلامي واجهت وجد قوائم سوداء من (الأشخاص و/أو المؤسسات) تُمنع من الظهور على وسائل الإعلام المختلفة او بعضها.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا يوجد
5.8	استخدام رموز وكلمات بديلة على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تجنب الحظر و/أو الحذف للمنشور من قبل هذه المواقع.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا
6	السياسات التمويلية	
الرقم	السؤال	الخيارات
6.7	من خلال عملك الإعلامي تم رشوة الصحفيين/ات من جهات فاعلة للتأثير على المحتوى الإخباري في عملهم/ن الإعلامي.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا يوجد
6.8	هل مستويات الأجور للصحفيين/ات وغيرهم/ن من الإعلاميين/ات مناسبة بما يكفي لتجنب الرشوة.	نعم وبشكل مناسب نعم وبشكل محدود لا يوجد
6.9	هل تعرضت انت او احد من زملائك/زميلاتك في المؤسسة التي تعمل لتخفيض الراتب و/أو إنهاء /ات	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل محدود لا يوجد

7	الشفافية والحصول على المعلومات	
الرقم	السؤال	الخيارات
7.3	من خلال الممارسة العملية يوجد وضوح في القيود المفروضة على الحصول على المعلومات.	نعم وبشكل واضح نعم وبشكل غير واضح لا يوجد وضوح
7.4	ساهم وجود ناطقين إعلاميين رسميين بتقديم المعلومات للصحفيين/ات بسلاسة وسرعة.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا يوجد
7.5	من خلال عملي الإعلامي تم السماح للصحفيين/ات بمرافقة الأجهزة الأمنية في المهمات الميدانية التي تقوم بها.	نعم دائماً نعم أحياناً لا يُسمح
7.6	تعرضت للضغط المباشر أو غير المباشر للكشف عن مصادر معلومات حصلت عليها او قمت بنشرها	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا يوجد
7.7	اشعر بوجود انتهاك للحياة الخاصة للصحفيين/ات من قبل السلطات العامة.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا
7.8	يوجد مشاركة للمعلومات العامة على وسائل الإعلام المختلفة من قبل المسؤولين الحكوميين وجهات الاختصاص.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا
8	التنظيم النقابي للصحفيين/ات	
الرقم	السؤال	الخيارات
8.1	يوجد قوانين تسمح للصحفيين/ات بتشكيل أجسام تمثيلية (نقابية عمالية) في وسائل الإعلام.	نعم لا
8.2	من خلال عملك الإعلامي تم فصل موظفين من وسائل الإعلام على خلفية احتجاج جهات معلنة على عملهم الصحفي.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا
8.3	طبيعة اجراء الانتخابات في الأجسام التمثيلية للعاملين/ات في وسائل الإعلام.	تجرى بانتظام حسب موعدها المحدد تجرى دون انتظام وتأخير قليل عن موعدها المحدد تجرى دون انتظام وتأخير كبير عن موعدها المحدد لا تجرى انتخابات اطلاقاً
8.4	يوجد استقلالية للأجسام التمثيلية للعاملين/ات في وسائل الإعلام عن تأثير الحكومة والأحزاب السياسية.	نعم وبشكل كامل نعم وبشكل ضعيف لا يوجد

8.5	اجد ان الجسم النقابي الممثل للصحفيين/ات يتسم بالمهنية والاستقلالية في العمل.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا وصول
8.6	يوجد تشجيع لوصول النساء إلى مواقع صنع القرار في المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التمثيلية للصحفيين.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا تمنع
8.7	يوجد حرية للعاملين/ات في وسائل الإعلام الرسمي بالانضمام إلى "هيئات تمثيلية" للصحفيين/ات.	نعم وبشكل واضح نعم وبشكل ضعيف لا توجد
8.8	درجة تمثيل الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام.	عالية ضعيفة منعدمة
8.9	إجراءات الانتساب والعضوية الى الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام مقبولة ومهنية.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا توجد
8.10	مدى درجة إشراك الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في رسم السياسات والتوجهات العامة.	عالية ضعيفة منعدمة
8.11	مدى درجة فعالية الجسم النقابي للعاملين/ات في وسائل الإعلام في التدخل والدفاع عن حقوق المنتسبين/ات.	عالية ضعيفة منعدمة

استمارة رقم (2): مدراء لمؤسسات اعلامية/رؤساء تحرير/ مدراء تحرير: مؤسسات إعلامية

عزيزتي/ عزيزي المبحوث:

يعمل المركز الفلسطيني للحريات الإعلامية (مدى) على اعداد مؤشرات قياس لحرية الصحافة في فلسطين نود منكم مساعدتنا في الوصول إلى نتائج في هذا البحث المتعلق بموضوع « مؤشرات حرية الصحافة العام 2024 »، ليتم اعتمادها لقياس مدى التقدم والتراجع الذي يتم على مستوى حرية الصحافة في البلاد، وذلك عن طريق إجابة الأسئلة بموضوعية تامة. شاكرين لكم منحنا جزءً من وقتكم.

رقم الاستمارة المتسلسل:

الرقم	السؤال	الخيارات
GOV	المحافظة:	1. جنين 2. طوباس والاغوار الشمالية 3. نابلس 4. طولكرم 5. قلقيلية 6. سلفيت 7. رام الله والبيرة 8. اريحا ولأغوار الوسطى 9. القدس 10. بيت لحم 11. الخليل
Q1	الجنس:	1. ذكر 2. أنثى
Q2	العمر	
Q3	مكان الإقامة؟	1.مدينة 2. قرية/بلدة 3. مخيم
Q4	الحالة الاجتماعية؟	1. أعزب/عزباء 2. متزوج/ة 3. مطلق/ة 4. ارمل/ة 5. منفصل/ة
Q5	الحالة التعليمية؟	1. ثانوية عامة 2. دبلوم متوسط 3. بكالوريوس 4. ماجستير 5. دكتوراه
Q6	مكان العمل؟	1. اعلام رسمي 2. اعلام غير رسمي 3. مؤسسة عربية 4. مؤسسة اجنبية
Q7	وسيلة الإعلام الرئيسية التي تعمل بها	1. مكتوب 2. مسموع 3. مرئي 4. الكتروني
Q8	عدد سنوات العمل في هذا المجال	

3	استقلالية عمل وسائل الإعلام	
الرقم	السؤال	الخيارات
3.2	من خلال عملي الإعلامي اجد ان إجراءات الترخيص لعمل وإنشاء وسائل إعلام مستقلة.	تعيق وبشكل كبير
		تعيق وبشكل محدود
		لا تعيق
		لا اعلم
3.3	من خلال متابعتي لأداء وسائل الإعلام الاحظ هيمنة لوسائل الإعلام المملوكة للدولة على نظام الأخبار والمعلومات في البلد.	نعم وبشكل كبير
		نعم وبشكل محدود
		لا يوجد هيمنة
3.5	وضوح اجراءات ملكية وسائل الإعلام واتاحة فرصة انشاء وسائل الإعلام دون تمييز سياسي	1. نعم وبشكل واضح
		2. نعم وبشكل غير مناسب
		3. لا يوجد وضوح
3.6	يوجد تنوع في وسائل الإعلام من حيث الملكية وعدم تركزها لدى توجهات سياسية و/أو اقتصادية محددة.	نعم وبشكل كبير
		نعم وبشكل محدود
		لا يوجد
3.7	يوجد اخفاء لملكية مناصب رسمية لوسائل الإعلام واخفاء ارتباطهم بهذه الوسائل قصداً.	نعم وبشكل كبير
		نعم وبشكل محدود
		لا يوجد
4	وسائل الإعلام وتنوع المضامين	
الرقم	السؤال	الخيارات
4.1	هل يوجد احتكار للحصول على المعلومات لدى عدد من وسائل الإعلام وأصحاب النفوذ.	نعم وبشكل كبير
		نعم وبشكل ضعيف
		لا يوجد تركز ملكية
4.3	اشعر بوجود احتكار في تقديم خدمة الإنترنت و/أو الاتصالات.	نعم يوجد احتكار وبشكل كبير
		نعم يوجد احتكار بشكل محدود
		لا يوجد احتكار
4.4	يتاح لي استخدام الإنترنت بتكلفة منخفضة وجودة مناسبة.	نعم دائماً
		نعم أحياناً
		لا

4.5	تستخدم الحكومة ترخيص ملكية وسائل الإعلام والترددات كوسيلة ضغط على وسائل الإعلام المستقلة.	نعم وبشكل كبير نعم بشكل ضعيف لا تستخدم كوسيلة ضغط
4.6	من خلال عملي الإعلامي يوجد تنوع في المصادر والمعلومات والمضامين.	نعم وبشكل كبير نعم ولكن بشكل ضعيف لا يوجد تنوع
4.7	من خلال متابعتي لأداء وسائل الإعلام الاحظ وجود تغطية لوسائل الإعلام المختلفة لقضايا متعلقة بالفساد و/أو إهدار المال العام.	نعم وبشكل كبير نعم بشكل محدود لا يوجد تغطية
5	الرقابة الذاتية والإجراءات الحكومية	
الرقم	السؤال	الخيارات
5.1	يفرض المحرر في وسيلة الإعلام التي اعمل بها رقابة تحريرية داخلية على القضايا المنشورة.	نعم دائماً نعم أحياناً لا يوجد
5.2	امتنعت وسيلة الإعلام التي اعمل بها عن اعداد او نشر مواد صحفية خشية تعرضها لملاحقة السلطات العامة.	نعم دائماً نعم أحياناً لا امتناع
5.3	من خلال عملي الإعلامي تم نشر اخبار على مواقع الكترونية واعادة سحب هذه المقالات.	نعم بشكل كبير نعم بشكل محدود لا
5.4	من خلال عملي الإعلامي تعرض صحفيين/ات لضغوط عائلية و/أو اجتماعية على خلفية نشر معلومات.	نعم بشكل كبير نعم بشكل محدود لا
5.5	من خلال عملي الإعلامي تم خضوع كُتّاب و/أو محررين للتهديد الرسمي أو المجتمعي على خلفية النشر.	نعم بشكل كبير نعم بشكل محدود لا
5.6	من خلال عملي الإعلامي واجهت قوائم سوداء من (الأشخاص و/أو المؤسسات) تُمنع من الظهور على وسائل الإعلام المختلفة او بعضها.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا يوجد

5.7	استخدام الإجراءات الرقابية الحكومية للنشر و/أو المطبوعات معيقة لحرية الإعلام.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل ضعيف لا
6	السياسات التمويلية	
الرقم	السؤال	الخيارات
6.1	فرض رسوم عالية لقاء الحصول على ترددات و/أو تسجيل صحف و/أو مواقع.	نعم دائماً نعم أحياناً لا
6.2	فرض ضريبة مضافة على شراء الورق و/أو ورق الصحف أو معدات البث وباقي معدات الإعلام.	نعم دائماً نعم أحياناً لا ضريبة
6.3	وجود قيود على التمويل و/أو الدعم الأجنبي لوسائل الإعلام.	نعم دائماً نعم أحياناً لا يوجد
6.4	دعم حكومي مالي لوسائل الإعلام بشكل عادل على أساس حصة السوق أو من سوق الإعلانات.	نعم دائماً نعم أحياناً لا دعم
6.5	تخصيص موازنات للإعلانات الحكومية في وسائل الإعلام بطريقة عادلة.	نعم دائماً نعم أحياناً لا تخصيص
6.6	استخدام الإعلانات كوسيلة ضغط للتأثير على قرارات المحررين/ات.	نعم دائماً نعم أحياناً لا تستخدم
6.9	هل تعرضت انت او احد من زملائك/زميلاتك في المؤسسة التي تعمل لتخفيض الراتب و/أو إنهاء /ات في ظل الوضع الحالي.	نعم وبشكل كبير نعم وبشكل محدود لا يوجد

7	الشفافية والحصول على المعلومات	
الرقم	السؤال	الخيارات
7.3	من خلال الممارسة العملية يوجد وضوح في القيود المفروضة على الحصول على المعلومات.	نعم وبشكل واضح نعم وبشكل غير واضح لا يوجد وضوح

استمارة رقم (3): خاصة بمؤسسات حقوقية فلسطينية

عزيزتي/ عزيزي المبحوث:

يعمل المركز الفلسطيني للحريات الإعلامية (مدى) على اعداد مؤشرات قياس لحرية الصحافة في فلسطين

نود منكم مساعدتنا في الوصول الى نتائج في هذا البحث المتعلق بموضوع " مؤشرات حول حرية الصحافة في فلسطين 2024"، ليتم اعتمادها لقياس مدى التقدم والتراجع الذي يتم على مستوى حرية الصحافة في البلاد، وذلك عن طريق إجابة الأسئلة بموضوعية تامة. شاكرين لكم منحنا جزءً من وقتكم

	السؤال	الخيارات/ الاجابات
Q1	اسم المؤسسة/ الشخص المبحوث	
Q2	اسم المبحوث	
Q3	المسمى الوظيفي للمبحوث:	
Q4	رقم الهاتف	
Q5	الايميل الإلكتروني	
Q6	اسم الباحث	
1.1	ضمانات كفلها القانون الأساسي لحرية الصحافة.	1:..... 2:..... 3:.....
1.2	موائمة التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية الضامنة لحرية الصحافة.	1. نعم بشكل كبير 2. نعم بشكل جزئي 3. لم يتم
1.3	ضمانات قضائية في المحاكم الفلسطينية تحمي حرية الصحافة.	1. يوجد بشكل كبير 2. يوجد بشكل متوسط 3. يوجد بشكل ضعيف 4. لا يوجد .
1.4	تجريم تحريض المسؤولين الحكوميين ضد وسائل الإعلام.	1:..... 2:..... 3:.....
1.5	فرض قيود قانونية على تناول القضايا العرقية و/أو الدينية و/أو الأمن القومي.	1:..... 2:..... 3:.....

عزيزتي/ عزيزي المبحوث:

يعمل المركز الفلسطيني للحريات الإعلامية (مدى) على اعداد مؤشرات قياس لحرية الصحافة في فلسطين

نود منكم مساعدتنا في الوصول الى نتائج في هذا البحث المتعلق بموضوع " مؤشرات حول حرية الصحافة في فلسطين 2024"، ليتم اعتمادها لقياس مدى التقدم والتراجع الذي يتم على مستوى حرية الصحافة في البلاد، وذلك عن طريق إجابة الأسئلة بموضوعية تامة. شاكرين لكم منحنا جزءً من وقتكم

	السؤال	الخيارات/ الاجابات
Q1	اسم المؤسسة/ الشخص المبحوث	
Q2	اسم المبحوث	
Q3	المسمى الوظيفي للمبحوث:	
Q4	رقم الهاتف	
Q5	الايميل الإلكتروني	
Q6	اسم الباحث	
1.8	تجرم القواعد السلوكية أو القانونية حصول للعاملين/ات في وسائل الإعلام على رشاوى للتأثير على عملهم.	1. نعم 2. لا
2.1	فرض غرامات مدنية عالية على صحفيين/ات بعد إدانتهم/ن بارتكاب "جريمة الذم، والقدح، والتشهير".	1. لا توفر. 2. نعم توفر. 3. لا اعرف.

	السؤال	الخيارات/ الاجابات
2.2	عدد حالات الاعتقالات بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام	العدد مركز مدى: .....
2.3	عدد حالات الاستدعاء والتحقيق بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام	العدد مركز مدى: .....
2.4	عدد حالات التعذيب بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام	العدد مركز مدى: .....
2.5	عدد الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين/ات و/أو العاملين/ات في وسائل الإعلام	العدد مركز مدى: .....
2.11	محاكمة أو سجن صحفيين أو مالكي وسائل الإعلام بصوره ممنهجة نتيجة كتابات و/أو بث.	1. نعم وبشكل كبير 2. نعم وبشكل محدود 3. لا يوجد
2.13	هل تم اتخاذ إجراءات تقييدية من قبل السلطة الرسمية مثل الاغلاق و/أو الحجب بحق وسائل إعلام خلال عام 2023؟	1. نعم اتخاذ اجراءات بشكل واسع 2. نعم اتخاذ إجراءات بشكل ضيق 3. لم يتم اتخاذ أية إجراءات

3.1	قوانين ترخيص تسمح بسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام.	1:..... 2:..... 3:.....
4.2	توفير الدولة للقوانين التي تسمح بتركيز الاحتكارات والملكية المشتركة لوسائل الإعلام.	1. نعم وبشكل كبير 2. نعم وبشكل ضعيف 3. لا تضمن اطلاقا.
7.1	وجود قانون للحق في الحصول على المعلومات.	1. نعم 2. لا يوجد. 3. ليس لدي علم
7.2	وجود قوانين وتشريعات تتيح وصول الصحفيين/ات إلى المعلومات.	1. نعم وبشكل فعال 2. نعم وبشكل ضعيف 3. لا يوجد
8.1	وجود قوانين تسمح للصحفيين/ات بتشكيل أجسام تمثيلية (نقابية عمالية) في وسائل الإعلام.	1. نعم 2. لا 3. لا اعلم.